# دور القراءات القرآنية في تقعيد القواعد النحوية

الدكتوره

**هنية فتحي أحمد محمد المروى**

مدرس بقسم اللغويات قي الكلية

**بسم الله الرحمن الرحيم**

## المقـــــدمة

رَبِّ يسِّر وأعن واختم بخير يا كريم

**﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجَا. قَيِّمــاً لِيُنْــذِرَ بَأْساً شَدِيداً مِنْ لَدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُــمْ أَجْــراً حَسَناً﴾[1].**

**الحمد لله حمداً طيباً مباركاً، متصلاً ما دامت الأرض والسماء، الحمد لله الذي أنزل القرآن بلسان عربيٍّ مبين، والصلاة والسلام على سيد ولــد عــدنان صاحب أفصح لسان وأبلغ بيان، سيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصــحبه ومن والاه صلى الله عليه وسلم.**

**وبعـــــد**

**"فقد بذل النحاة جهداً فائقاً لخدمة القرآن بمختلف قراءاته المتــواترة والشاذة ' فوجَهوا بالتعليل المستند إلى الأصول المعتمدة عندهم ' واستشهدوا على ذلك بالشواهد الفصيحة التي جمعوها من البوادي عبر رحلاتهــم العلميــة المديدة ' وقد استندوا إلى هذه القراءات في تأصيل قواعدهم ' وإرساء معــالم الصناعة النحوية والصرفية ' وضبط مفردات اللغة "[2].**

**وقد اشتغل النحاة بتوجيه القراءات القرآنية ' وكان النحاة الأوائــل الــذين بنوا صرح هذا العلم هم من القراء كأبي عمرو بن العلاء ' وعيسى بن عمــر**

---

**[1] الكهف (١)، (٢).**

**[2] عناية المسلمين باللغة العربية خدمة للقرآن الكريم (٤٦/١) ا.د/أحمد محمد الخــراط . مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.**

الثقفي ' والخليل بن أحمد 'ولَعَلَ اهتمامهم بالقراءات دفعهم إلى الدراسة النحوية المفصلة [1].

ومن هنا ظهرت شواهد القرآن الكريم في كتب النحو منذ سيبويه'لكن سيبويه والنحاة من بعده لم يقتصروا في الاستشهاد على النص القرآني الموحد ' بل ضموا إليه قراءاته ' والقرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان كما يقول الزركشى في البرهان 'فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد – صلى الله عليه وسلم– بيانا وإعجازا والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور كتابة أونطقاً وضبطاً[2].

غير أن سيبويه كان يعارض القراءات التي تصطدم بالقواعد النحوية التي استقرت عنده ' إلا أن هذه المعارضة كانت معارضة خفية ' غير صريحة تثبت بوضوح احترامه البالغ للقراءات من جهة ' والصراع الناشب بين المادة اللغوية المتشبعة والقواعد النحوية التي يراد لها الاطراد من جهة آخري [3].

---

[1] ينظر: أثر القراءات في الدراسات النحوية (٥٥).

[2] ينظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي (٣١٨/١) تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم وينظر: أصول النحو العربي (٣٤) د.محمود احمد نحلة. دار العلوم العربية بيروت –لبنان . الطبعة الأولى(١٤٠٧ه=١٩٨٧).

(٣) ينظر: أصول النحو العربي (٣٩) د/محمود احمد نحلة بتصريف يسير.

أما المبرد فقد اجترأ على تخطئة القراءات القرآنية إذا اصطدمت بالقواعد النحوية[1]، وأما الفراء فكان يقبل غير القياسي سواء أكان في القراءات أم في غيرها إذا وجد له شاهداً يؤيده من كلام العرب[2].

وأما الكوفيون وابن مالك والسيوطي فاختلفوا عن البصريين فقد أخذوا بالقراءات جميعاً ، واحتجوا بها فيما له نظير في العربية فإن لم يكن له نظير رده بعضهم كالفراء ' وأباحه بعضهم وبنوا عليه قواعد أحكاماً[3].

وقد جاء العلماء بعد سيبويه والمبرد والفراء فقرروا أن :"كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ' ولو احتمالاً ' فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردُّها ولا يحل إنكارها ' بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها ' سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم العشرة أم غيرهم من الأئمة المقبولين ' ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أوشاذة أوباطلة ' سواء أكانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم ' هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف[4]"

وقد كان اهتمامي بالقراءات القرآنية حيث عقدت النية بعد استخارة الله عز وجل . على البحث في "دور القراءات القرآنية في تقعيد القواعد النحوية"

---

(1) ينظر : المقتضب (١٢٣/١) ' (١٣٤/٢) '(١٧١/٢) ' (٣١٦/٢) '(١٠٥/٤) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة (القاهرة – ١٩٦٨م.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢٦٦/٣) تحقيق/ محمد على النجار(القاهرة- ١٩٧٢).

(3) ينظر : أصول النحو العربي (٤٥) د/محمود احمد نحلة ' وينظر : الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي (١٥)- حيدر آياد الدكن (١٣٥٩ه)ط٢.

(4) النشر في القراءات العشر. (٩/١) ابن الجزري – تحقيق/ على محمد الضباع.

ولا أدعي السبق في هذا الموضوع بل سبقني علماء أجلاَء أفاضل أفدت منهم كثيراً ومن كتبهم' من تلك الكتب على سبيل المثال لا الحصر:

١-أثر القرآن في الدراسات النحوية.

٢-القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية . ا.د/عبد العال سالم مكرم

٣-أثر القراءات القرآنية في تطوير الدرس النحوي د. عفيف دمشقية.

٤-أثر القرآن والقراءات في النحو العربي.د/ محمد سمير نجيب عبد الباقي.

وقد جاء هذا البحث في تمهيد واثنى عشر مبحثاً ' وقد ذيلت البحث بخاتمة.

المبحث الأول: النكرة والمعرفة ' ويشتمل على ما يلي:

١-جواز حذف نون الوقاية من (لدن) عند إضافته لياءالمتكلم.

٢-حذف العائد المرفوع بالابتداء.

المبحث الثاني :المبتدأ والخبر'ويشتمل على ما يلي:

حذف الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر.

المبحث الثالث: كان وأخواتها'ويشتمل على ما يلي:

إعمال (إن) النافية عمل ( ليس).

المبحث الرابع: إنّ وأخواتها ' ويشتمل على ما يلي:

١-العطف على محل اسم (إنّ) بالرفع قبل تمام الخبر.

٢- عمل (إن) المخففة عمل (إنّ) المشددة.

المبحث الخامس: الفاعل ' ويشتمل على ما يلي:

١-حذف عامل الفاعل لدليل.

٢- نصب الفاعل ورفع المفعول.

المبحث السادس: نائب الفاعل ،ويشتمل على ما يلي:

نيابة غير المفعول به مع وجوده.

المبحث السابع: الحال،ويشتمل على ما يلي:

تقديم الحال على عاملها إذا كان جاراً ومجروراً

المبحث الثامن: الإضافة،ويشتمل على ما يلي:

الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

المبحث التاسع : عطف النسق، ويشتمل على ما يلي:

العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار.

المبحث العاشر: الممنوع من الصرف، ويشتمل على ما يلي:

صرف مالا ينصرف في الاختيار.

المبحث الحادي عشر: إعراب الفعل،ويشتمل على ما يلي:

إهمال (أن) الناصبة.

المبحث الثاني عشر: عوامل الجزم،ويشتمل على ما يلي:

١-دخول لام الأمر على فعل المخاطب.

٢- الجزم في جواب الطلب

الخاتمة: وسجلت فيها نتائج البحث ، وأخيراًالفهارس

وبعد ..

فهذا عملي في هذا البحث،أقدمه للمكتبة العربية ، وقد بذلت فيه قصارى جهدي ،ومع ذلك فلا أرغم لنفسي الكمال ، فالكمال لله وحده ، فإن كنت قد وفقت فيه فلله الفضل والمنة

**ومنه التوفيق والسداد ، وإن كنت قد أخطأت في شيء فـــإني أعتذر عنه بأنني أفرغت الوسع وبذلت غايةالجهد ، والعصمة لله وحده.**

**والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم.**

**وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.**

**الدكتوره**

**هنية فتحي أحمد المروى**

**مدرس بقسم اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالزقازيق**

# التمهيد

**ويشتمل على ما يلى:**

**أولاً: نـــشأة القـــراءات وتطورهـــا**

**ثانيـــا: علاقـــة القـــراءات بـــالنحو**

**ثالثـا: موقـف النحـويين مـن القـراءات**

# نشـــأة القـــراءات وتطـــــورها

من فضل القرآن الكريم على سائر الكتب السماوية أنه أنزل على أحرف متعددة، وقراءات مختلفة تيسيراً على الأمة ورحمة بها، وهذه القـــرارات تعـــد مصدراً مهماً وميداناً فسيحاً للدراسات اللغوية على اختلاف أنواعهـــا، إذ هـــي المرآة الصادقة لما كانت عليه ألسنة العرب قبل الإســـلام، وهـــى مـــن أوثـــق المصادر اللغوية وأصحها، لأنها نقلت إلينا عن طريقين يكفلان لهـــا الـــصحة، وهما التلقي والعرض، ذلك أن القرآن الكريم نزل على رســـوله اللهﷺ منجمـــاً مفرقاً، وكانت الآيات تنزل عليه فيعلمها للصحابة، ويقرئها لهم كما نزلت عليه، ولم يكتف بذلك، بل اتخذ كتاباً يكتبون له الوحي، فلم يترك الرسولﷺ الدنيا إلا والقرآن جميعه محفوظ في الصدور ومكتوب في السطور، إلا أنه ربمـــا أقـــرأ النبيﷺ صحابياً بحرف، وصحابياً بحرف آخر، وأقر اختلافهم بقوله: (إن هـــذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرءوا ما تيسر منه)*.

فكان من تيسير الله تعالى ورحمته بنا أن أنزله على ســـبعة أحـــرف... إشارة إلى الحكمة في التعدد المذكور في الحديث، وأنه للتيسير على القـــارئ، وهذا يقوى قول من قال: المراد بالأحرف: اللفظ المرادف، ولو كان مـــن لغـــة واحدة، ونقل عن أكثر أهل العلم أن هذا هو المراد بالأحرف السبعة..."[1].

---

*الحديث أخرجه البخاري في صحيحه (٦/٢٥٤١) باب أنزل القرآن على ســـبعة أحـــرف ، ومسلم في صحيحه(١/٥٦٠) باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف وبيان معناه.

[1] لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلانى (١/٣١).

وقد كان بعض الصحابة –رضوان الله عليهم– يأتون الرسول متحاكمين في اختلافات وقعت بينهم بسبب قراءة أحدهم قراءة لم يسمعها الآخر من النبي، فيظن كل منهما أنه هو صاحب القراءة الصحيحة، لكونه واثقا تمام الثقة من نفسه بأن الرسولﷺ قد لقنه إياها، وأقرأه على هذا الحرف، فما كان منهﷺ إلا أن يبادر فوراً إلى الاستماع لقراءة كل على حدة، ثم يقرُّ كليهما، وما ذلك إلا لأن القرآن أنزل على سبعة أحرف، كلها شافية كافية"[1].

فها هو عمر بن الخطابﷺ قال:

" سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول اللهﷺ فكدت أساوره في الصلاة، فانتظرته حتى سلّم، ثم لببته بردائه، فقلت: من أقرأك هذه السورة؟ قال: اقرأنيها رسول اللهﷺ، قلت له: كذبت، فو الله إن رسول اللهﷺ أقرأني هذه السورة التي سمعتك تقرؤها، فانطلقت أقوده إلى رسول اللهﷺ. فقلت يا رسول الله: إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها وأنت أقرأتني سورة الفرقان، فقال رسول اللهﷺ أرسله ياعمر، اقرأ يا هشام، فقرأ هذه القراءة التي سمعته يقرؤها، فقال رسول اللهﷺ هكذا نزلت، ثم قال رسول اللهﷺ إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا

---

[1] علم القراءات، نشأته–أطواره–أثره في العلوم الشرعية، د/ نبيل محمد إبراهيم آل السماعيل (٧٧،٧٨).

ما تيسر منها"[1]

وكان رسول الله ﷺ كثيراً ما يستمع لقراءة الصحابة ﷺ ليعرف مدى إتقانهم لما تعلموه من القرآن، وكان أيضا يستمع لقراءة الحاذقين من الصحابة في قراءة القرآن، بل وفوق ذلك يشهد لهم ويرغب الناس في تلقى القرآن عنهم.

ومن المعروف أن النبي ﷺ. قد اتخذ كتاباً يكتبون الوحي، من أجلاّء الصاحبة، كعلي بن أبى طالب، ومعاوية، وأبى بن كعب، وزيد بن ثابت[2].

" فحينما تنزل الآية يأمرهم بكتابتها، ويرشدهم إلى موضعها من سورتها، حتى تظاهر وتناصر الكتابة في السطور ما جمع وحفظ في الصدور، ولم تكن هذه الكتابة في عهد النبي ﷺ مجتمعة في مصحف عام، بل عند هذا ما ليس عند الآخر، وقبض الرسول ﷺ والقرآن محفوظ في الصدور ومكتوب في الصحف بالسبعة الأحرف، ولم يجمع في مصحف عام حيث كان الوحي يتنزل تباعاً فيحفظه الصحابة ويكتبونه، ولم تدع الحاجة إلى ترويته في مصحف واحد"[3].

قال القسطلانى :"وكان القرآن كله كتب على عهد رسول الله ﷺ في الصحف والألواح والعسب، لكنه غير مجموع في موضع واحد، ولا مرتب السور." [4]

---

[1] صحيح البخاري: كتاب فضائل القرآن – باب أنزل القرآن على سبعة أحرف (٥٧٤) ح رقم (١٤١٧). جـ٦ ص ٥٨٢: ٥٨٤، كتاب التوحيد – باب قول الله تعالى: (فاقرؤوا ما تيسر من القرآن) رقم (١٢٤٨)، ح رقم (٢٣٤٨) جـ٩ ص ٨٣٧.

[2] ينظر: صحيح البخاري -كتاب فضائل القرآن- باب كاتب النبي ﷺ رقم (٥٧٣) جـ٦ ص ٥٨٢.

[3] علم القراءات (٩٥).

[4] لطائف الإشارات (٥١/١).

فكانت الكتابة على اللخاف[١]، والعسيب[٢] والكرانيف[٣] والرقاع[٤] والأقتاب[٥] والأكتاف[٦]وقطع الأديم[٧]، مما يدل على مدى المشقة التي كان يتحملها الصحابة في كتابة القرآن الكريمﷺ[٨].

ولما مات النبيﷺ خرج جماعة من الصحابة في أيام أبى بكر وعمر إلى ما افتتح من الأمصار، ليعلموا الناس القرآن والدين، وكانوا مئات، بل ألوفاً مؤلفة[٩].

فَعَلَّم كل من هؤلاء الحفظة أهل الأمصار على ما كان يقرأ على عهد رسول اللهﷺ فاختلفت قراءة أهل الأمصار تبعاً لاختلاف قراءة الصحابة الذين علموهم.

وفى قتال أهل الردة وأصحاب مسيلمة، قتل من الصحابة جمع كثير، من حفظة القرآن الكريم، وحينئذ أشير على أبى بكر الصديق بجمع القرآن

---

[١] اللخاف: حجارة بيض عريقة رقاق، ينظر: لسان العرب (ل خ ف).
[٢] العسيب: جريد النخل المستقيم، لسان العرب ( ع س ب).
[٣] الكرانيف: أصول السعف الغلاظ العراض، لسان العرب ( ل ر ن ف).
[٤] الرقاع: جمع رقعة وهى الخرقة، لسان العرب ( ر ق ع).
[٥] الأقتاب: جمع قتب، وهو رجل البعير وإكافة على قدر السنام، لسان العرب (ق ت ب).
[٦] الأكتاف: جمع كتف، وهو العظم المعروف فى الإنسان والحيوان، لسان العرب (ك ت ف ).
[٧] الأديم: الجلد آيّاً كان نوعه، لسان العرب (أدم).
[٨] ينظر: علم القراءات (٩٥، ٩٦).
[٩] المدخل والتمهيد في علم القراءات والتجويد. د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي (١٢).

بالكتابة،[1].

روى البخاري في صحيحه عن زيد بن ثابت قال: أرسل إلىّ أبو بكر، مقتل أهل اليمامة، فإذا عمر بن الخطاب عنده، فقال أبو بكر: إن عمر أتاني، فقال: إن القتل قد اسخر يوم اليمامة بقراء القرآن، وإني أخشى أن يسخر القتل بالقراء في المواطن، فيذهب كثير من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن، فقلت لعمر: كيف نفعل شيئاً لم يفعله رسول اللهﷺ، قال عمر: هو والله خير، فلم يزل يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك، ورأيت في ذلك الذي رأى عمر، قال زيد: قال أبو بكر: إنك شاب عاقل لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول اللهﷺ فتتبع القرآن فاجمعه، فو الله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علىّ مما أمرني به من جمع القرآن قلت: كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول اللهﷺ قال: هو والله خير، فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح الله له صدر أبى بكر وعمر، فتتبعت القرآن أجمع من العسيب واللخاف، وصدور الرجال، ووجدت آخر سورة التوبة مع أبى خزيمة الأنصاري لم أجدها مع غيره: (لقد جاءكم رسول) حتى خاتمة براءة، فكانت الصحف عند أبى بكر حتى توفاه الله، ثم عند عمر حياته، ثم عند حفصة بنت عمر[2].

---

[1] لطائف الإشارات (٥١/١).

[2] صحيح البخاري: -كتاب فضائل القرآن- باب جمع القرآن رقم ٥٧٢، ج رقم ١٤١٢ جـ٦ ص ٥٨٠.

فلما جاء عهد عثمان بن عفان ﷺ وجد الناس يختلفون في قراءة القرآن فتدارك الأمر وكتب مصاحف وبعث بها مع كل من توافق قراءته قراءة المصحف الذي كتبه سيدنا عثمان، وكان في هذه المصاحف بعض الاختلاف، ولكنه اختلاف تواترت به الأخبار عن رسول اللهﷺ.

"ويمضى الزمان وتكثر الفتوحات، وينتشر الصحابة في الأمصار، وأخذوا يقرئون الناس القرآن، وكل يقرأ بحرف غير الحرف الذي يقرأ به الآخر، الأمر الذي أوشك أن يؤدى إلى اختلافهم في القرآن، وكان ذلك في عهد الخليفة الراشد عثمان بن عفان..... وطلب الصحف التي جمعت على عهد الصديق، وطلب من الجامع الأول زيد بن ثابت لمساعدة ثلاثة من القرشيين أن يجمعوا القرآن على حرف واحد ليجمع عليه الأمة ففعلوا، وأرسل المصاحف والمعلمين إلى الأمصار ليعلموهم ويجمعوهم على مصحف بحرف واحد فقطعت الفتنة ودفنت جذورها"[1].

ثم إن القراء كثروا وفى البلاد انتشروا، وخلفهم أمم بعد أمم، وعرفت طبقاتهم، واختلفت صفاتهم، فكان منهم المتقن للتلاوة المشهورة والرواية والدراية، ومنهم المحصل لوصف واحد، ومنهم المحصل لأكثر من واحد، فكثر بينهم لذلك الاختلاف وقل منهم الائتلاف، وبمرور الزمن أصبح لأهل كل مصر قراءة خاصة يتبعون فيها قارئاً، وأفردوا من كل مصر وجه إليه عثمان مصحفاً إماماً مشهوراً بالضبط والأمانة في النقل توافق قراءته مصحف ذلك المصر.

" ولكنه نشأت ناشئة لم ترجع في قراءتها إلى المقرئين الأئمة، وإنما اكتفت بما ينطق على الرسم العثماني، فكان أهل البدع والأهواء يقرءون بما لا يحل تلاوته وفاقاً لبدعتهم، ولما كثر الاختلاف بفعل هؤلاء أجمع رأى المسلمين

---

[1] علم القراءات (٩٧)، لطائف الإشارات (٥٧/١)، صحيح البخاري-كتاب فضائل القرآن- باب جمع القرآن، ح رقم ١٤١٣ جـ٦ ص ٥٨١.

على أن يتفقوا على قراءات أئمة ثقات تجردوا للاعتناء بشأن القرآن العظيم، فاختاروا من مصر وجه إليه مصحف أئمة مشهورين بالثقة والأمانة في النقل، وحسن الدراية، وكمال العلم، أفنوا أعمارهم في القراءة والإقراء، واشتهر أمرهم، وأجمع أهل مصرهم على عدالتهم، ولم تخرج قراءتهم عن خط مصحفهم"[١].

فكان الإجماع على اختيار السبعة المشهورين، وهم:

من أهل البصرة أبو عمرو بن العلاء المتوفى (١٥٤هـ)[٢].

ومن أهل الكوفة عاصم بن أبى النجود المتوفى (١٢٧هـ)[٣]

وحمزة بن حبيب الزيات المتوفى(١٥٦هـ)[٤]، وعلى بن حمزة

---

[١] مقدمة حجة القراءات لأبى زرعة، تحقيق أ/ سعيد الأفغاني (١١)، (١٢).

[٢] هو الإمام العربي الذي ينتهي نسبه إلى عدنان، ولد بمكة ونشأ بالبصرة، قرأ بمكة والمدينة، كما قرأ بالكوفة والبصرة على جماعات كثيرة، كان من سادات العرب وأشرافها، وأعلم الناس بالقرآن والعربية، وأحد القراء السبعة ت (١٥٤هـ) ينظر: إنباه الرواة (١٣١/٤)

[٣] هو عاصم بن أبى النجود بن بهدلة، تابعي جليل، انتهت إليه رياسة الإقراء بالكوفة بعد أبى عبد الرحمن السلمي، جمع بين الفصاحة والإتقان والتجويد، وكان أحسن الناس صوتاً بالقرآن (ت ١٢٧هـ)، (ينظر: وفيات الأعيان ٩/٣، الأعلام ٢٤٨/٣).

[٤] هو حمزة بن حبيب الكوفي إمام الناس بالقراءة في الكوفة بعد عاصم والأعمش، وكان ثقة، عالماً كبيراً بالفرائض والعربية، يعرف بحمزة الزيات، لأنه كان يجلب الزيت من العراق إلى حلوان ت (١٥٦هـ)، ينظر: وفيات الأعيان ٢١٦/٢، غاية النهاية ٢٦١/١).

الكسائى المتوفى (١٨٩هـ)[١] ومن أهل مكة عبد الله بن كثير المتوفى (١٢٠هـ) [٢]، ومن أهل الشام عبد الله اليحصبى المشهور بابن عامر المتوفى (١١٨هـ)[٣] ومن أهل المدينة نافع بن عبد الرحمن المتوفى (١٦٩هـ) [٤].

وأول من اقتصر على هؤلاء أبو بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) ، قبل سنة ثلاثمائة أو في نحوها، وقد أجمعت الأمة على اختياره.

---

[١] هو على بن حمزة بن عبد الله الكسائى مولى بني أسد، وهو من أهل الكوفة، ثم انتقل إلى بغداد، لقب بالكسائى لأنه أحرم في كساء، أخذ القراءة عرضاً عن حمزة بن حبيب الكوفي، أحد القراء السبعة ت (١٨٩هـ) ، (ينظر: وفيات الأعيان ٢٩٥/٣، الأعلام ٢٨٣/٤).

[٢] هبد عبد الله بن كثير، ويقال له: الداري، نسبة إلى بني عبد الدار، كان إمام الناس في القراءة بمكة، كما كان فصيحاً بليغاً، توفى (١٢٠هـ) عن خمسة وسبعين عاماً: (ينظر: وفيات الأعيان ٤١/٣، وغاية النهاية ٤٤٣/١، الأعلام ١١٥/٤).

[٣] [٥]هو عبد الله بن عامر اليحصبى العربي الصميم، أسس القراء السبعة وأعلامهم سنداً، ولد في قرية رحاب بالبلقاء، كان إماماً كبيراً وتابعاً جليلاً وعالماً شهيداً، تولى مشيخة الإقراء في دمشق (ت١١٨هـ)، (ينظر: غاية النهاية ٤٤٣/١، الأعلام ١١٥/٤.)

[٤] هو نافع بن عبد الرحمن بن أبى نعيم إمام الناس في القراءة بالمدينة، كان إذا تكلم يشم من فيه رائحة المسك، فقيل له: أتطيب؟ قال: لا ولكن رأيت فيما يرى النائم النبيﷺ وهو يقرأ في فىّ، فمن ذلك الوقت أشم في فىّ هذه الرائحة ت (١٦٩هـ). (ينظر: وفيات الأعيان ٣٦٨/٥)، غاية النهاية (٣٣٠/٢)، الأعلام ٥/٨).

ولكن الفترة من منتصف القرن الثاني الهجري حتى مطلع القرن الرابع الهجري قد شهدت صراعاً بين النحويين والقراء، والسبب في ذلك هو انتشار القراءات، وكثرتها كثرة غامرة بسبب تعدد وجوه القراءات، وكثرة الرواة بعد ذلك، وفى وسط هذا الخضم تظهر بعض الفئات الضالة التي حادت عن المنهج السليم في القراءة، وقد وضح ابن الجزري ملامح هذه الفترة بقوله" ثم إن القراء بعد هؤلاء المذكورين كثروا، وتفرقوا في البلاد وانتشروا، وخلفهم أمم بعد أمم، عرفت طبقاتهم، واختلفت صفاتهم، فكان منهم المتقن للتلاوة المشهور بالرواية والدراية، ومنهم المقتصر على وصف من هذه الأوصاف، وكثر بينهم لذلك الاختلاف، وقل الضبط واتسع الخرق، وكان الباطل يلتبس بالحق، فقام جهابذة علماء الأمة، وصناديد الأئمة، فبالغوا في الاجتهاد، وبينوا الحق المراد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزوا الوجوه والروايات، وميزوا بين المشهور والشاذ، والصحيح والفاز، بأصولٍ أصلوها، وأركان فصلوها"[1].

فاشتهر إلى جانب هذه القراءات السبع قراءات ثلاث أخرى تمت بها عشراً، وهى قراءة يزيد بن القعقاع المشهور بأبي جعفر المتوفى (١٣٠هـ)[2]، وقراءة يعقوب بن إسحاق الحضرمي

---

[1] النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٩/١.

[2] هو يزيد بن القعقاع المعروف بأبي جعفر المدني أحد القراء العشرة (ت ١٣٠هـ)، (ينظر: وفيات الأعيان ٢٧٤/٦، الأعلام ١٨٦/٨).

المتوفى (٢٠٥هـ)[١]، وقراءة خلف بن هشام المتوفى (٢٣٩هـ)[٢].

ثم انتقل علم القراءات بعد ذلك من مرحلة التلقي والعرض إلى مرحلة التصنيف والتأليف، وكان ذلك في العصر العباسي، وقد اختلف العلماء المؤرخون في أول من بدأ بالتأليف والتدوين في علم القراءات.

## علاقة القراءات بالنحو

إن علاقة القراءات بالنحو مرتبطة تمام الارتباط بعلاقة النحو بالقرآن، وتتمثل علاقة القراءات بالنحو في تلك الشروط التي وضعها العلماء للقراءات الصحيحة، وهى:

١- صحة السند ٢- موافقة أحد المصاحف العثمانية.

٣- موافقة العربية ولو بوجه[٣].

---

[١] هو يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمي البصري أحد القراء العشرة (ت ٢٠٥هـ)، (ينظر: الأعلام ١٩٥/٢).

[٢] هو خلف بن هشام الأسدى البغدادي البزار، كان إماماً كبيراً عالماً ثقة زاهد، (ت ٢٣٩هـ)، (ينظر: الأعلام ٣١١/٢، ٣١٢).

[٣] ينظر هذه الشروط في: النشر ٩/١: ١٣، منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري (١٥)، مناهل العرفان للزرقانى ٤١١/١ وما بعدها، البرهان في علوم القرآن للزركشى ٣٣١/١، الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ٧٥/١، هدى الفرقان في علوم القرآن، د/غازي عناية ٢٣٩/٢، المجلد الأول، التوجيهات النحوية والصرفية للقراءات القرآنية في مغنى اللبيب أ.د/ أحمد الزين على العزازى (٣٩).

فنجد أن من شروط القراءة الصحيحة: موافقة هذه القراءة للعربية ولو بوجه واحد، ومن هنا يتبين لنا الأثر البالغ للنحو في تقويم القراءة الواحدة، فتلك هي العلاقة الوثيقة التي ربطت هذا بذاك[١]، وليس هذا فحسب، بل يجب الأخذ في الاعتبار بأن القراءة مقدمة على النحو، والنحو خادم لها وعلى وفقها[٢].

وهناك كثير من القراءات يمكن الاستشهاد بها على علاقة القراءات بالنحو، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[٣] في قراءة خفض التاء نصباً على لغة أهل الحجاز، ورفعها على لغة تميم، وهذه المسألة تعرف عند النحويين بإعمال ما وإهمالها.

يقول سيبويه في هذه المسألة:

" هذا باب ما أجرى مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله، وذلك الحرف (ما)، تقول: ما عبد الله أخاك، وما

---

[١] ينظر:أثر القرآن والقراءات في النحو العربي. د/ محمد سمير نجيب عبد الباقي (٢٤٢).

[٢] ينظر: التوجيهات والآثار النحوية والصرفية للقراءات الثلاثة بعد السبعة أ.د/ على محمد فاخر (٢٣/١).

[٣] المجادلة من الآية (٢)، قرأها عاصم والمفضل وأبو معمر والسلمي بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب وكسرت التاء لأنها جمع مؤنث سالم، ينظر كتاب السبعة لابن مجاهد ٦٢٨، معاني القراءات للأزهري ٤٨٣ الحجة لأبى على الفارسي ٣٣/٤، الكشاف ٨٩/٦، البحر المحيط ٨/ ٢٣٢.

زيد منطلقاً، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أمّا) و (هل)، أي لا يعملونها في شئ."[1]

كما أن قراء القراءات لم يكونوا أهل إجادة فيها فحسب، بل أجادوا اللغة والنحو، والنحويون الأول الذين نشأ النحو على أيديهم كانوا قراء، كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي، ويونس والخليل والكسائى وابن كثير، ولعل اهتمامهم بهذه القراءات وجههم إلى الدراسة النحوية واللغوية ليلائموا بين القراءات والعربية، بين ما سمعوا ورووا من القراءات، وبين ما سمعوا ورووا من كلام العرب[2].

وكذلك أيضا تلك المؤلفات التي ألفها علماؤنا الفضلاء في تفسر القرآن الكريم، في صورة مجملة أحياناً، وفى صورة مفصلة أحياناً أخرى، مثل معاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن للأخفش، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج، وإعراب القرآن للنحاس، والكشاف للزمخشرى، والبحر المحيط لأبى حيا، والدر المصون للسمين الحلبي، وغير ذلك كثير.

---

[1] الكتاب ٥٧/١،و ينظر: المقتضب ٤٥٠/٤، وينظر مبحث (ما) في الجنى الداني ٣٢٢: ٣٤١، مغنى اللبيب ٣٩٩/١ تحقيق أ.د/ صلاح عبد العزيز.

[2] ينظر: القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، د/ عبد العال سالم مكرم (١٠٧)، التوجيهات والآثار النحوية والصرفية للقراءات الثلاثة بعد السبعة. أ.د/ على فاخر (٢٤/١).

## موقف النحويين من القراءات القرآنية:

معلوم أن القرآن الكريم هو الذي أحيط بالعناية والنقل الصحيح، وتحقق فيه شرط التواتر تحققاً لاريب فيه ولا نزاع حوله، وأن النحويين لا يختلفون في ذلك، وإن ناقشوا بعض قراءاته، ولا يرتابون في جعله المصدر الأول من مصادر الدراسة النحوية، وقد تأكد ذلك بأن نشأة النحو كانت في رحاب القرآن الكريم وبدواعي الحفاظ عليه، فهو أصل النحو نشأةً وموضوعاً، مما يجعل النحويين يقررون بأنه هو الأصل الأول من أصول النحو[1].

ومع ذلك وجدنا بعض النحويين قد وقف موقف المعارضة والرد والتضعيف حيال القراءات، وقد وُجد كثير منهم في أحيان كثيرة يتصيدون للقراءات يخطئونها حيناً، ويضعفونها حيناً آخر، ويؤيدونها حيناً ثالثاً، أو يردونها مرة أخرى حتى طال الجدل بينهم وبين القراء، وبينهم وبين أنفسهم.

فجمهور البصريين ينظرون إلى القراءة نظرة حذر وحيطة ولا يأخذون بها إلا ما ندر ووافق قواعدهم التي وضعوها.

" وذلك كاستدلالهم مثلا في (كلا-كلتا)بقراءة حمزة والكسائي، وبيان ذلك أن البصريين يذهبون إلى أن (كلا-وكلتا) فيهما إفراد لفظي وتثنية معنوية، والألف فيهما كالألف في (عصا-ورحى)، ويستدلون على أن الألف فيهما ليست للتثنية أنها تجوز إمالتها، قال الله تعالى:

---

[1] ينظر:النحو وكتب التفسير: د/ إبراهيم عبد الله رفيدة (٩٢/١).

﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاهُمَا﴾[1]، وقال تعالى:﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾[2] قرأهما حمزة والكسائي، وخلف بإمالة الألف فيهما، ولو كانت الألف فيهما للتثنية لما جازت إمالتهما لأن ألف التثنية لا تجوز إمالتها"[3].

"هذا والكوفيون لم يتحفظوا في مجال القراءات كما تحفظ البصريون في ذلك ؛ لأنهم رأوا أن القراءات سندها الرواية، وهى من أجل هذا أقوى في مجال الاستشهاد من الشعر وغيره؛ لأن شعار الرواة فيهما الدقة والضبط والإتقان، ومن ثَمَّ كانت في نظرهم مصدراً لتعقيد القواعد وبناء الأساليب، وتصحيح الكلام بغض النظر عن موافقتها للقياس المأخوذ أو عدم موافقتها، لأنها في ذاتها يجب أن تشتق منها المقاييس، وتستمد الأصول"[4]، فوجدنا الكوفيين قد اعتمدوا عليها اعتماداً كبيراً.

ولعل وجهة نظر النحويين الذين عارضوا بعض القراءات التي يخطئونها أو يردونها، أنها تنبثق من أصحابها، وليست متواترة عن رسول اللهﷺ وهى وجهة نظر خاطئة، لأنه إذا جاز إثبات اللغة بالشعر المجهول، فجواز إثباتها بالقرآن وقراءاته أولى، كما نص على ذلك الألوسي حيث يقول:

---

[1] سورة الإسراء من الآية (٢٣).
[2] سورة الكهف من الآية (٣٣).
[3] الإنصاف ٤٤٨/٢ المسألة رقم ٦٢، وينظر أيضا: القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية: د/ عبد العال سالم مكرم (١٠٩).
[4] القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية (١٠٩).

" إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى"[1] وممن رَدّ بعض القراءات: الزمخشري حيث رَدّ قراءة ابن عامر، وهى قوله تعالى: ﴿وكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُم﴾[2]. ببناء ﴿زَيَّنَ﴾ للمجهول، ورفع (قتل) ونصب (أولادهم)، وخفض (شركائهم) على أنها مضاف إليه لـ (قتل)، وبذلك يكون قد فصل بين المتضايفين.

## يقول الزمخشري :

" وأما قراءة ابن عامر ﴿قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ برفع القتل ونصب الأولاد وجر شركاء، على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينها بغير الظرف، فشئ لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً....."[3].

وقد نقد الإمام ناصر الدين أحمد بن محمد رَدَّ الزمخشري لهذه القراءة فقال:- "لقد ركب المصنف في هذا الفصل متن عمياء، وتاه في تيهاء، وأنا أبرأ إلى الله، وأبرئ حملة كتابه وحفظة كلامه مما رماهم به، فإنه تخيل أن القراء

---

[1] روح المعاني (١٩٣/٣).
[2] سورة الأنعام، من الآية (١٣٧)، وتنظر القراءة في: السبعة (٢٧٠)، التيسير (١٠٧)، النشر (٢/ ٢٦٣)، الإتحاف (٢٧٤)، الكشاف (٨٩/٢)
[3] الكشاف (٨٩/٢)

أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفاً قرأ به اجتهاداً لا نقلاً وسماعاً، فلذلك غلط ابن عامر في قراءته هذه"[1]

وإلى جانب هؤلاء النحويين الذين وقفوا موقف المعارضة للقراءات وتضعيفها، كان هناك عدد لا بأس به من النحويين يأخذ بالقراءات ويستدل بها على ما يرى ويقعد لذلك القاعدة مستدلا عليها بالقراءة القرآنية ، فإذا كان طابع جمهور البصريين مثلاً معارضة بعض القراءات وتضعيفها وردها، فإن منهم كذلك من يقبلها ويؤيدها ويدافع عنها، ويتضح هذا في قراءة: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾[2]، فقد قرأها حمزة: (والأرحام) بالجر[3]، وقد أنكرها عليه المبرد[4]، وخطأها الزجاج[5]، وضعفها الزمخشري[6] بينما أيدها ودافع عنها ابن جني[7].

---

[1] الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، للإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير السكندري بهامش الكشاف (٢/٥٣).

[2] سورة النساء من الآية (١).

[3] ينظر القراءة في: السبعة (٢٢٦)، التيسير (٧٨)، حجة القراءات لأبي زرعة (١٨٨)، النشر (٢/٢٤٧)، الإتحاف (٢٣٦)، معاني القراءات للأزهري(١١٨)، (١١٩)، المبسوط (١٧٥) حجة ابن خالويه(٥٨)، التذكرة (٢/٩١)، الحجة لأبي علي (٢/٦١)، الكنز (١٤٥)، الكشف (١/٣٧٥)، البحر المحيط (٣/١٥٧)، المحرر الوجيز (٢/٤)، الدر المصون (٢/٢٩٦، ٢٩٧)، كما ينظر: معاني القرآن للفراء (١/٢٥٢)، معاني القرآن للأخفش (١/٤٣١)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/٦)، إعراب القرآن للنحاس (١/٤٣١)، الكشاف (١/٢٢٤).

[4] ينظر:شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٢.

[5] ينظر:معاني القرآن وإعرابه ٢/٦.

[6] ينظر:الكشاف ١/٢٢٤.

[7] ينظر:الخصائص ١/٢٨٥.

وإذا كان طابع الكوفيين الأخذ بالقراءات وتأييدها، فإن منهم من كان يعارضها ويدحضها.

فإذا كان سيبويه مثلا يرى أن القراءة سنة يجب إتباعها[١]، فإن الفراء الكوفي يرفض بعض القراءات ولا يتبعها[٢] وهو زعيم الكوفيين، وهو مع قبوله كثيراً من القراءات القرآنية واحترامه لها، فإنه يحكم على قراءة حمزة يجر (الأرحام) بالقبح.

وإذا كان المازني البصري يخطئ قراءة ما[٣]، فإن الكسائى الكوفي يحتضن أخرى ويبنى عليها[٤].

ومن هنا نستطيع القول بأن المذهب البصري لم يكن بمنأى عن القراءات والاعتماد عليها، أولم يقفوا على الأقل حيالها موقف من جاء بعدهم من بصري القرن الثالث.

ويدحض الدكتور شوقي ضيف تهمة معارضة البصريين للقراءات فيقول:

" وكان القرآن الكريم وقراءاته مدداً لا ينضب لقواعدهم، وتوقف نفر منهم إزاء أحرف قليلة في القراءات لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة، وجدوها لا تطرد مع قواعدهم، بينما تطرد معها قراءات أخرى آثروها، وتوسع في وصف

---

[١] ينظر : الكتاب ١٤٨/١.

[٢] ينظر: معاني القرآن للفراء (٢٥٢/١، ٢٥٣).

[٣] ينظر : المنصف في شرح تصريح المازني لابن جني (٢٦١).

[٤] ينظر: البحر المحيط (٢٢٩/٤، ٢٣٠).

ذلك بعض المعاصرين، فقالوا إنهم كانوا يردون بعض القراءات ويضعفونها، كأن ذلك كان ظاهرة عامة عند نحاة البصرة مع أنه لا يوجد في كتاب سيبويه نصوص صريحة مختلفة تشهد لهذه التهمة الكبيرة"[1].

إلا أن السمة الغالبة على المذهب البصري هو ردُّ بعض القراءات أو تأويلها وتخريجها على وجه متكلف لتوافق قواعدهم، فمن ذلك:

-منع سيبويه وقوع الخبر جملة طلبية، فإن ورد أدلة على أن الخبر محذوف، ومن ثم فإنه يقول في قوله تعالى:﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾[2]، وقوله تعالى:﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾[3].

" فإن هذا لم يبن على الفعل، ولكنه جاء على مثال قوله تعالى: ﴿فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ﴾[4] فيها كذا وكذا، فإنه وضع المثل للحديث الذي بعده، فذكر أخباراً وأحاديث، فكأنه قال: ومن القصص مثل الجنة، أو مما يقص عليكم مثل الجنة، فهو محمول على هذا الإضمار ونحوه. وكذلك: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾، كأنه قال: و فيما فرض الله عليكم السارق والسارقة، أو السارق والسارقة فيما فرض عليكم"[5]

---

[1] المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف (١٩).
[2] المائدة من الآية (٣٨).
[3] النور من الآية (٢).
[4] محمد من الآية (١٥).
[5] ينظر: الكتاب (١/١٤٢، ١٤٣).

ومن ثَمّ رجح قراءة النصب في الآيتين ؛ لأنه يتمشى مع قاعدته التي تقول : إن خبر المبتدأ لا يكون جملة طلبية، فقال:

" وقد قرأ أناس:﴿ وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةُ﴾[1]، ﴿الزَّانِيَةَ وَالزَّانِي﴾[2]، وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة، ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع"[3].

وغير ذلك مما جعلهم يقفون باللغة في حيز ضيق بعيداً عن الطواعية والمرونة والخصوبة التي تسمح للغة بمسايرة الحياة مسايرة تامة.

وعلى المقابل من ذلك كان المذهب الكوفي أكثر اعتماداً على القراءات وأخذاً بها، والتفاتاً حولها، فهي في نظرهم أولى من بيتٍ لم يعرف قائله، أو قول يصح أولا يصح، ولسنا نعجب من موقفهم هذا إزاء القراءات، وهم قد عُرف عنهم التساهل في أخذ اللغة والقواعد النحوية، فقد كانوا يأخذون بأدنى دليل، وعلى هذا فإنني أرى رجحان المذهب الكوفي في موقفه من القراءات؛ لأنه جعل القرآن وقراءته حاكما على قواعده، ولم يجعل قواعده حاكمة على القرآن وقراءاته، كالمذهب البصري، يقول الدكتور عبد العال سالم مكرم:

" ومنهج الكوفيين في الواقع أسلم وأصح في ميدان القراءات من منهج البصريين؛ لأن اتخاذ القراءات مصدراً للاستشهاد يثرى اللغة، ويزيد من

---

[1] قراءة عيسى بن عمرو بن أبى عبلة، ينظر: البحر المحيط (٤٧٦/٣).

[2] قراءة عيسى ويحيى بن يعمر و أبى جعفر وشيبة وأبى السمال، ينظر البحر المحيط (٤٢٧/٦).

[3] الكتاب (١٤٢/١: ١٤٤) بتصرف.

رصيدها، ويجعلها غنية بأساليبها على الدوام، فلا تمد يدها إلى تعريب أو إلى دخيل"[1].

ومن ثَمّ يقول ابن الجزري عن أئمة القراء:

" لا تعمل في شئ من حروف القرآن إلا على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل والرواية، وإذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربية، ولا فشو لغة، لأن القرآن سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها."[2].

والإنسان اللبيب لا يتعبد برأي لشخص ما، دون أن يعمل فكره فيما أمامه من نصوص عربية فصيحة، ولا يتعصب لمذهب دون آخر، بل عليه أن يأخذ الحسن منهما.

يقول أبو حيان: "ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون"[3].

---

[1] القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية (١٠٩).

[2] النشر (١/١٠، ١١).

[3] البحر المحيط (٣/١٥٩).

"ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون"[1].

وخلاصة القول:

أن النحويين لم يقفوا موقفاً موحداً من القراءات، ومسألة الأخذ بها، بل كانوا في ذلك على اتجاهات ثلاثة:

١- اتجاه الأخذ بالقراءات والاستدلال بها دون حذر أو حرج.

٢- اتجاه معارضتها ورفضها وتخطئتها.

٣- اتجاه وسط بين هذا وذاك، أخذ بحذر واستدل بتخريج وتأويل.

والله تعالى أعلى وأعلم.

---

[1] البحر المحيط (٣/١٥٩).

# المبحث الأول
# النكرة والمعرفة

ويشتمـــل علـــى مـــا يلـــــى:

١-جواز حذف نون الوقاية من (لدن) عند إضافته لياء المتكلم.

٢-حذف العائد المرفوع بالابتداء.

## جواز حذف نون الوقاية من (لدن) عند إضافتها لياء المتكلم

إذا اتصلت بـ(لدن) ياء المتكلم اتصلت بها نون الوقاية ، فيقال : ( لَدُنِّي) بتشديد النون.

ويجوز حذف نون الوقاية ، فيقال : (لَدُنِي) بالتخفيف ، فهذا من باب الجائز قولاً واحداً ، وبهما قُرِىء : (قد بلغت من لدني عذرا )[1]، قرىء (لَدُنِّي) بالتشديد ،و (لَدُنِي) [2] بالتخفيف .

غير أنه من النحويين من جعل الإثبات والحذف سواءً ليس لأحدهما غلبة على الآخر .

ومن هؤلاء : ابن مالك (ت/ ٦٧٢هـ)، حيث قال :

"زعم سيبويه أن عدم لحاقها من الضرورات ، وليس كذلك ، بل هو جائز في الكلام الفصيح . "[3]

فهو عنده جائز فصيح ،غير أنه ذهب في ألفيته إلى أن الحذف قليل في (لَدُنِّي) [1].

---

(١) الكهف (٧٦).

[2]قرأ أبو بكر عن عاصم : (من لدني) بفتح اللام وإشمام الدال ضمة مختلسة وتخفيف النون ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم : (من لَدُنّي) بفتح اللام وضم الدال وشد النون ، وهي قراءة النبي – صلى الله عليه وسلم– وقرأ نافع وعاصم : (من لَدُنِي) كالأولى إلا أنّ النون مخففة ، وقرأ أبو بكر عن عاصم: (من لَدُنِي) بفتح اللام وسكون الدال وتخفيف النون . [ينظر : السبعة(٣٩٦/١)، ومعاني القراءات للأزهري ( ١١٦/٢) وحجة القراءات ( ٤٢٤/١) ، والعنوان (١٢٤/١)، والتيسير(١٤٥/١)، وبلا نسبة في: التبيان (٨٥٧/٢).]

[3]شرح التسهيل (١٣٦/١) وينظر : شرح الكافية الشافية (٢٢٦/١) ، وارتشاف الضرب (٩٢٤) ، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي (٣٨٤/١)تحقيق عبد الرحمن علي سليمان–دار الفكر العربي–الطبعة الأولى(١٤٢٨ه=٢٠٠٨م).

وممن ذهبوا إلى أنّ الحذف والإثبات سواء : أبو حيان (ت/ ٧٤٥هـ ) [٢]، والسيوطي (ت/ ٩١١هـ) حيث قال:

"..... وقسم جائز الحذف واللحوق من غير ترجيح لأحدهما ، وذلك في : (لَدُن).... قال تعالى: (من لدني عذرا) قرىء في السبع مشدداً ومخففاً"[٣].

ومن النحويين من ذهب إلى أنّ الإثبات أكثر من الحذف كالمرادي[٤](ت/ ٧٤٩هـ) وابن هشام [٥](ت/٧٦١هـ) ، وابن عقيل [٦](ت/٧٦٩هـ) والشيخ خالد [٧](ت/ ٩٠٥هـ).

وأما عن سيبويه إمام النحاة فقد زعم ابن مالك [٨]، وابن هشام [٩] أنّ سيبويه ذهب إلى أنّ عدم لحاقها لـ(لدن) من الضروريات .

غير أنّ سيبويه [١٠]لم ينص على ذلك حيث قال :

" وسألته –رحمه الله– عن قولهم : (عنِّي) و(قَدني) و(قطني) و(منِّي) و(لَدُنِّي) ، فقلت : ما بالهم جعلوا علامة إضمار المجرور هنا كعلامة إضمار

---

[١] ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (١/١٠٥)دار الكتب العلمية–بيروت–لبنان– الطبعة الأولى(١٤١٩ه=١٩٩٨م).
[٢] ينظر: ارتشاف الضرب (٩٢٤).
[٣] همع الهوامع (١/٢٦٠)تحقيق عبد الحميد هنداوي–المكتبة التوفيقية– مصر.
[٤] ينظر : الجنى الداني (١٥١) ، وتوضيح المقاصد ( ١/ ٣٨٤).
[٥] ينظر : أوضح المسالك (١/١٢٦) ، ومغني اللبيب (١/٤٥٠) مازن مبارك.
[٦] ينظر : شرح ابن عقيل (١/ ١١٥).
[٧] ينظر : التصريح (١/١٢١)دار الكتب العلمية–بيروت–لبنان–الطبعة الأولى(١٤٢١هـ=٢٠٠٠م).
[٨] ينظر : شرح التسهيل (١/١٣٦) .
[٩] ينظر : أوضح المسالك (١/١٢٦).
[١٠] ينظر : ارتشاف الضرب(٩٢٤) ، وتوضيح المقاصد(١/ ٣٨٤).

المنصوب ؟ فقال : إنه ليس من حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحركاً مكسوراً. " [1]

وقد استشهد النحويون على جواز تلك القاعدة وهي (حذف نون الوقاية من لدن) بقراءة : ( قد بلغت من لَدُنِي عذرا) بالتخفيف في : (لَدُنِّي)سواء في ذلك من غلب الإثبات على الحذف ومن جعلهما سواء ، وقد وجهوا تلك القراءة بأنّ التخفيف على حذف نون الوقاية جوازاً .

قال ذلك الطبري [2](ت/ ٣١٠ هـ) واختار قراءة التشديد ،وكذلك أبو جعفر النحاس [3](ت/٣٣٨ هـ).

واختار قراءة تشديد النون أيضاً أبومنصور الأزهري(ت/٣٧٠هـ) حيث قال: "هي لغات معروفة ، وأجودها في القراءة فتح اللام ، وضم الدال ، وتشديد النون." [4]

وكذلك وجه صاحب حجة القراءات[5] (ت/٤٠٣هـ) قراءة التخفيف على حذف الثانية ( نون الوقاية) لأنها زائدة ، ومثله أبو حيان الذي جعل الحذف قياساً حيث قال :

---

[1] الكتاب (٣٧٠/٢) ، وينظر : المساعد(٩٥/١).
[2] ينظر : تفسير الطبري(٧٦/١٨).
[3] ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٣٠٢/٢) ، قال أبو جعفر النحاس : "والقراءة الأولى أولى في العربية وأقيس؛لأن الأصل : (لدن) بإسكان النون ،ثم تزيد عليها ياء لتضيفها إلى نفسك ، ثم تزيد نوناً ليسلم سكون نون (لدن)....."
[4] )معاني القراءات للأزهري (١١٦/٢).
[5] ينظر : حجة القراءات لأبي زرعة( ٤٢٥ ).

"وقرأ نافع وعاصم بتخفيف النون ، وهي نون (لدن) اتصلت بيـــاء المـــتكلم ، وهو القياس ؛لأن الأسماء إذا أضيفت إلى ياء المتكلم لم تلحق نون الوقاية نحو :(غلامي ) و( فرسي). " [١].

وقد وجهها بعضهم بأنّ النون في (لَدُني) يجوز أن تكون أصلية ، ويجوز أن تكون هي نون الوقاية دخلت على (لَد) الساكنة الدال لغة في (لـــدن) ، فـــالتقى ساكنان ، فكسرت نون الوقاية على أصلها.

قال بهذا التوجيه العكبري (ت/ ٦١٦هـــ) حيث قال :

" وفيه وجهان : أحدهما : هو كذلك ، إلا أنه حذف نون الوقاية ،كما قـــالوا: (قدني وقدي) ، والثاني : أصله : (لَدُ) وهي لغة فيها[٢]،والنون للوقاية." [٣].

والسمين الحلبي[٤](ت/٧٥٦هـــ) ذكر ذلك الرأي أيضاً.

ولكن ذلك لا يجوز ؛لأن (لدُ)متحرك الآخر ، والنون في (لَدُن) وأخواتها إنمـــا جيء بها لصون أواخرها من زوال السكون ، فلا حظّ فيها لما آخره متحـــرك ، وإنما يقال في (لد)مضافة إلى ياء المتكلم : (لَدَيّ). ذكر ذلك المرادي[٥].

---

[١]البحر المحيط (٢٠٩/٧).
[٢]ينظر : لسان العرب (١٩٠/١٣)(لدن).
[٣]التبيان في إعراب القرآن (٨٥٧/٢).
[٤]ينظر : الدر المصون (٥٣١/٧،٥٣٢).
[٥]ينظر:توضيح المقاصد والمسالك (٣٨٤/١).

والصواب : أنّ قاعدة جواز حذف نون الوقاية من (لَدُن) عند اتصالها بياء المتكلم ، استناداً إلى قراءة التخفيف في : ( لَدُنِّي) إذ قُرِيء : ( لَدُنِي) وهذا ما أجمع عليه النحويون والمفسرون ، وإن اختار بعضهم قراءة التشديد[1]،إلا أنهم صححوا تلك القاعدة وقالوا بها لما رأوا قراءة التخفيف.

## حذف العائد المرفوع بالابتداء

لابد لكل موصول من صلة متأخرة عنه والصلة مشتملة على ضمير مطابق للموصول يسمى العائد[2].

وهذا الضمير الرابط قد يكون مرفوعاً نحو :(خير الأصدقاء من هو عون في الشدائد) أو منصوباً نحو:(ما أعجب الآثار التي تركها قدماؤنا) أو مجروراً نحو :(أصغيت إلى الذين أصغيت إليهم) [3]

وأما حذف العائد المرفوع فقد ذهب الكوفيون[4]إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً ، سواء أكان الموصول أياً أم غيره ، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل .

---

[1]يقول الطبري: "والصواب من القول في ذلك عندي أنهما لغتان فصيحتان ، قد قرأ بكل واحدة منهما علماء من القراء بالقرآن ، فبأيتهما قرأ القارىء فمصيب ، غير أنّ أعجب القراءتين إليّ في ذلك قراءة من فتح اللام وضم الدال وشدد النون." [تفسير الطبري ( ٧٦/١٨)].

[2] ينظر: اوضح المسالك – ابن هشام الأنصاري (١٦٤/١) تحقيق (محمد محي الدين)، والتصريح (١٦٧/١).

[3] ينظر: النحو الوافي – عباس حسن (٢٦٢/١).

[4] ينظر مذهب الكوفيين في: شرح الرضي على الكافية (٢٧/٣) تحقيق الدكتور يوسف حسن عمر(١٣٩٨ه=١٩٧٨م) وتوضيح المقاصد للمرادي(٤٥١/١)،ومغني اللبيب (٣١٤/١)،وشرح ابن عقيل (١٦٥/١)،وشرح الأشموني(١٥٤/١)،والتصريح(١٧٣/١)، وهمع الهوامع(٣٤٨/١).

قال الرضي (ت/٦٨٦هـ):

"..... وأما الكوفيون فيجوزون الحذف ، بلا شذوذ ، مطلقاً، في صلة (أي) كان أو في غيرها ، مع الاستطالة أو بدونها ..."[١].

ومن ذلك قراءة: (مثلاً ما بعوضةٌ) [٢]، برفع( بعوضة) .

والتقدير: ( مثلاً الذي هو بعوضةٌ)،فـ(ما) موصولة بمعنى (الذي)،وحذف هذا العائد.

ذكر ذلك الأخفش [٣](ت/٢١٥هـ)،والزجاج[٤](ت/٣١١هـ)، وأبو جعفر النحاس[٥](ت/٣٣٨هـ)، وابن جني[٦](ت/٣٩٢هـ)،والزمخشري[٧](ت/٥٣٨هـ)

---

[١] شرح الرضي (٢٧/٣).

[٢] البقرة (٢٦)،هذه القراءة منسوبة إلى رؤبة بن العجاج في : مجاز القرآن لأبي عبيدة (٣٥/١) تحقيق/محمد فؤاد سزكين-القاهرة-ط(١٣٨١ه)، وفي شواذ ابن خالويه (١٢)، والمحتسب لابن جني (٦٤/١)، والكشاف (٢٤٦/١) وزاد في تفسير القرطبي (٢٤٣/١)تحقيق أحمد البردوني-القاهرة-الطبعة الثانية، وابن كثير(١١٦/١)تحقيق /محمد حسين شمس الدين – بيروت الطبعة الأولى(١٤١٩ه)زاد: الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة، وأضاف أبو حيان في البحر المحيط(١٢٣/١):قطرب،وغير منسوبة في : معاني القرآن للأخفش (٥٩/١) تحقيق د/هدى قراعة، والتبيان (٤٣/١) تحقيق / علي محمد البجاوي-عيسى البابي الحلبي وشركاه، وفي معاني القرآن وإعرابه للزجاج(١٠٤/١)تحقيق عبد الجليل عبده شلبي -عالم الكتب -بيروت-الطبعة الأولى(١٤٠٨ه=١٩٨٨م):"ولاأعلم هل قرأ به أحد أم لا" .

[٣] ينظر : معاني القرآن للأخفش (٥٩/١).

[٤] ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج(١٠٤/١).

[٥] ينظر :إعراب القرآن للنحاس(٤٠/١) – عبد المنعم خليل ابراهيم.

[٦] ينظر : المحتسب لابن جني (٦٤/١).

[٧] ينظر : الكشاف (١١٥/١).

وابن عطية[1](ت/٥٤٢هـ)، والعكبري[2](ت/٦١٦هـ)

وقد ذكر أبو حيان في هذه القراءة وجهين:

" أحدهما : أن هذه الجملة صلة لـ (ما) و(ما) موصولة بمعنى (الذي) وحذف هذا العائد ، وهذا الإعراب لا يصح إلا على مذهب الكوفيين...الوجه الثاني:أن تكون (ما)زائدة أو صفة و(هو بعوضة) وما بعده جملة كالتفسير لما انطوى عليه الكلام السابق. " [3] .

ومما جاء أيضاًعلى قاعدة [حذف العائد المرفوع] قراءة: (تماماً على الذي أحسنُ) [4]برفع (أحسن) [5].

وقد خُرِّجت هذه القراءة على أنّ (أحسنُ) خبر لمبتدأ محذوف، أي : (هو أحسنُ) و (أحسنُ) خبر صلة ، أي : (تماماً على الذي هو أحسنُ).

---

[1] ينظر : المحرر الوجيز (١/١١١).

[2] ينظر : التبيان في إعراب القرآن (١/٤٣).



[3] البحر المحيط (١/١٩٨)، وينظر : الدر المصون (١/٢٢٦).

[4] الأنعام/١٥٤.

[5] تنظر هذه القراءة منسوبة إلى يحيى بن يعمر في : تفسير الطبري (١٢/٢٣٦)أحمد محمد شاكر- مؤسسة الرسالة-الطبعة الأولى (١٤٢٠ه=٢٠٠٠م)، والمحتسب (١/٢٣٤) ، والكشاف (٢/٨١) دار الكتاب العربي-بيروت-الطبعة الثالثة(١٤٠٧ه)،وتفسير الفخر الرازي(١٤/٤)، وزاد في تفسير القرطبي (٧/١٤٢)والبحر المحيط(٤/٦٩٤)، والدر المصون (٥/٢٢٨) وفتح القدير(٢/٢٠٤) دار ابن كثير-دار الكلم الطيب -دمشق-بيروت-الطبعة الأولى(١٤١٤ه): ابن أبي إسحاق، وفي إتحاف فضلاء البشر(٢/٣٨): الحسن،والأعمش،وأضاف في زاد المسير(٣/١٥٤)المكتب الإسلامي -دمشق (١٣٨٤ه=١٩٦٤م ):أبا عبد الرحمن السلمي، وأبا رزين، ودون نسبة في: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/١٠٤)، والتبيان للعكبري(١/٥٥٠).

قال ذلك الفراء [1](ت/ ٢٠٧ هـ) ، والطبري[2](ت/٣١٠ هـ)، وابن جني[3](ت/٣٩٢هـ)، ومكي بن أبي طالب[4](ت/٤٣٧هـ)، والزمخشري[5](ت/٥٣٨هـ) ، وابن عطية[6](ت/٥٤٢هـ) ،والعكبري[7]( ت /٦١٦هـ ) ، وأبو حيان[8](ت/٧٤٥هـ)، والسمين الحلبي[9](ت/٧٥٦هـ)، وابن كثير[10](ت/ ٧٧٤هـ).

يقول القرطبي(ت/٦٧١هـ):

"(على الذي أحسن) قُرِىء بالنصب والرفع ، فمن رفع فعلى تقدير: تماماًعلى الذي هو أحسنُ...." [11].

وقد ذهب الزجاج[12](ت/٣١١هـ) وأبو جعفر النحاس(ت/٣٣٨هـ)إلى أنّ الحذف في (ما) أقبح منه في (الذي)، قال أبو جعفر:

---

(١)ينظر : معاني القرآن للفراء(١/٣٦٥).
(٢)ينظر:تفسير الطبري(١٢/٢٣٦) أحمد شاكر-مؤسسة الرسالة-الطبعة الأولى(١٤٢٠ه=٢٠٠٠م).
(٣) ينظر: المحتسب(١/٦٤).
(٤) ينظر : مشكل إعراب القرآن(١/٢٧٨) تحقيق/حاتم صالح الضامن-مؤسسة الرسالة-بيروت-الطبعة الثالثة(١٤٠٥ه).
(٥)ينظر: الكشاف(٢/٨١) دار الكتاب العربي-بيروت- الطبعة الثالثة(١٤٠٧ه).
(٦) ينظر: المحرر الوجيز(٢/٣٦٥) تحقيق/ عبد السلام عبد الشافي محمد-دار الكتب العلمية- بيروت-ط١(١٤٢٢ه).
(٧) ينظر : التبيان في إعراب القرآن(١/٥٥٠).
(٨) ينظر : البحر المحيط(٤/٦٩٤).
(٩) ينظر: الدر المصون (٥/٢٢٨) تحقيق/أحمد محمد الخراط-دار القلم-دمشق.
(١٠) ينظر :تفسير ابن كثير (٣/٣٣٢) تحقيق/محمد حسين شمس الدين-دار الكتب العلمية-بيروت-ط١(١٤١٩ه).
(١١) تفسير القرطبي (٧/١٤٢).
(١٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج(١/١٠٤).

"لأنّ (الذي) إنّما له وجه واحد ، والاسم معه أطول." [١].

وقد حكم البصريون على هذه القراءة بالشذوذ ووصفها أبو البركات الأنباري بالقلة والندور[٢]، والعكبري بالشذوذ[٣]، وكذلك الشيخ خالد الأزهري[٤] ؛ لأنّ مذهب البصريين : لا يجوز حذف هذا العائد إلاّ إذا كان الموصول" أيّاً " مطلقاً، فإن كان الموصول غير (أيّ) لم يجيزوا الحذف إلاّ بشرط طول الصلة[٥].

قال سيبويه:

"واعلم أنّ(كفى بنا فضلاً على من غيرُنا) [٦]، أي: برفع ( غيرنا) أجود ، وفيه ضعف إلا أن يكون فيه (هو) ؛ لأنه (هو) من بعض الصلة ،وهو نحو: ( مررت

---

[١] إعراب القرآن للنحاس(١/٤٠) .
[٢] ينظر: البيان (١/١٣٣).
[٣] ينظر: التبيان (١/٤٣)
(٤) ينظر: التصريح (١/١٧٣).
٥- ينظر : شرح الرضي على الكافية (٣/٢٧)، وتوضيح المقاصد للمرادي(١/٤٥١)، والتصريح (١/١٧٣)، وهمع الهوامع(١/٣٤٨).
٦- صدر بيت من الكامل ، والبيت بتمامه:
[فكفى بنا فضلاً على مَن غيرُنا حبُّ النبي محمد إيّانا]
منسوب لحسان بن ثابت في : الكتاب (٢/١٠٥)،ومعاني القرآن للفراء(١/٢١) ، والمغني(١/٣٢٨) ، وبلا نسبة في: المغني(١/١٠٩)، ولكعب بن مالك أو لحسان بن ثابت في الخزانة(٦/١٢٠،١٢٢،١٢٨)، وشواهد المغني للسيوطي(١/٣٣٧)،(٢/٧٤١)، والدرر(١/٧٠)، وبلا نسبة في:كتاب الجمل في النحو للخليل (١/١١٦) تحقيق/ فخر الدين قباوة-الطبعة الخامسة(١٤١٦ه=١٩٩٥م)،والمقتصد(١/١٢٨)،والأزهية(١٠١)،والبيان للأنباري(١/١٣٣)،والمقرب(٢٧٧)،وشرح الكافية للرضي(٣/٥٤)،والجنى الداني(٥٣).
والشاهد:رفع (غيرنا)بناء على أن (مَن)اسم موصول،وحذف عائد الصلة ،وتقديره: الذي هو غيرنا ، ويروى بنصب (غيرنا) نعتاً لـ(مَن) بناء على أنها نكرة مبهمة موصوفة وصفاً لازماً يكون لها كالصلة للموصول.

بأيُّهم أفضل ُ) ، وكما قرأ بعض الناس هذه الآية : ( تماماً على الذي أحسنُ)..." [1].

وما عدّه البصريون شاذاً أجازه الكوفيون واعتمدوه قاعدة قياسية مطردة ؛ لوروده في القرآن الكريم كقراءة رؤبة : (مثلاً ما بعوضة).

قال الزمخشري(ت/٥٣٨هـ):

"...وهذه القراءة تعزى إلى رؤبة بن العجاج، وهو أمضغ العرب للشيح والقيصوم ، والمشهود له بالفصاحة، وكانوا يشبهون به الحسن ، وما أظنه ذهب في هذه القراءة إلا إلى هذا الوجه ، وهو المطابق لفصاحته. "[2].

وكذلك قراءة: ( تماماً على الذي أحسنُ) برفع (أحسنُ) ، وكما ورد في هاتين القراءتين ورد كذلك في الشعر والنثر ، فمن وروده في الشعر :

مَن يُعنَ بالحمدِ لَم ينطقْ بما سَفَهٌ ولا يحِدْ عن سبيلِ الحِلمِ والكَرَمِ[3]

وقد جاء في كتاب "الجمل في النحو" للخليل بن أحمد(ت/١٧٠هـ) ما فيه تأييد لمذهب الكوفيين ، حيث قال:

---

(١) الكتاب (٢/١٠٧،١٠٨).

[2] الكشاف (١/١١٥).

[3] البيت من البسيط ، لم يعرف قائله ، وهو في شرح الكافية الشافية(١/٢٩٦)،وتخليص الشواهد(١٦٠)،وشرح ابن الناظم(٩٥) تحقيق/عبد الحميد السيد محمد-دار الجيل-بيروت، وشفاء العليل(١/٢٣٣)،وشرح الأشموني (١/١٥٥) دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-ط١(١٤١٩ه=١٩٩٨م)، والتصريح(١/١٧٣)،والمقاصد النحوية(١/٤٤٦)،والهمع(١/٣٤٩)تحقيق/ عبد الحميد هنداوي- المكتبة التوفيقية-مصر. والشاهد: ( بما سفه) حيث حذف العائد المرفوع إلى الاسم الموصول من جملة الصلة ولم تطل-على رأي الكوفيين- وهو شاذ عند البصريين.

" قال الشاعر وهو حسان بن ثابت:

[ فكفى بنا فضلاً على مَن غيرُنا حبُّ النبي محمدٍ إيّانا]

نصب (فضلاً بـــ(كفى) وخفض (غيرنا) ؛ لأنه جعل ( مَن) نكرة ،كأنه قـــال: على حي غيرنا، وقد رفعه ناس وهو أجود على قوله: (على من هـــو غيرنـــا) أي: على حي هم غيرنا ، فيضمرون (هم) كما قريء هذا الحرف في الأنعـــام :( ثم آتينا موسى الكتاب تماماً على الذي أحسن) أي : على الذي هو أحسن." [1].

فحكم الخليل على البيت ، وعلى ما ورد من القراءة في آية ســـورة الأنعـــام خيرُ دليل على تأييده للمذهب الكوفي .

وقد ورد في النثر في حكاية الخليل عن رجل من العرب وهو يقول: (ما أنـــا بالذي قائل لك سوءاً) [2].

هذا بالإضافة إلى أنّ سيبويه وإن كان قد ذكر أنّ رواية الرفع فـــي البيـــت السابق فيها ضعف ،إلاّ أنه قد حكم بجودة هذه الرواية ، وإن كان الأفصح ذكر الضمير[3].

وقد أيد ابن مالك المذهب الكوفي إلا أنّه يرى أنّ الحذف إذا قصرت الـــصلة ولم تستطل نزر لكنه لم يمنعه ، حيث قال :

---

(١) الجمل (١١٦/١) تحقيق فخر الدين قباوة –ط٥(١٤١٦هـ=١٩٩٥م).
(٢) ينظـــر : الكتـــاب (١٠٨/٢) ، والمحتـــسب (٦٤/١)، والتـــصريح(١٧٢/١) ، وفـــتح القدير(٢٠٤/٢).
(٣) ينظر : الكتاب(١٠٧/٢).

" فإن عدمت الاستطالة ضعف الحذف ولم يمنع كقول بعضهم :

مَن يُعنَ بالحمدِ لَم ينطق بما سَفَهٌ ولا يحِد عن سبيلِ الحِلمِ والكَرَمِ

ومن ذلك قراءة بعض السلف : ( تماماً على الذي أحسن) بالرفع، أي : على الذي هو أحسن." [1].

والبحث يرى:

جواز قاعدة حذف العائد المرفوع على رأي الكوفيين، لورود الحذف نظماً ونثراً ، وفي القراءات القرآنية دون استطالة، فقراءة : (مثلاً ما بعوضة) برفع ( بعوضة) ، وكذلك : ( تماماً على الذي أحسن) برفع ( أحسن) دليل قوي له دوره البارز في جواز قاعدة (حذف العائد المرفوع ) دون استطالة.

(١) شرح الكافية الشافية(١/٢٩٥).

# المبحث الثاني
# المبتدأ والخبر

## ويشتمل على ما يلي:

## حذف الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر.

## حذف الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر

إذا كان الرابط من جملة الخبر ضميراً ، فقد يكون هذا الضمير مرفوعاً ، وقد يكون منصوباً ، وقد يكون مجروراً [١] .

وقد ذهب سيبويه- رحمه الله تعالى- إلى أنه لا يجوز حذف الضمير الرابط مطلقاً سواء أكان مرفوعاً أم منصوباً أم مجروراً ، إلا في الشعر أو في قليل من الكلام [٢].

## قال سيبويه:

" ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنياً على الاسم ولا يذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول ومن حال بناء الاسم عليه ويشغله بغير الأول ، حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه ، ولكنه قد يجوز في الشعر ، وهو ضعيف في الكلام."[٣].

وقد ذهب الفراء[٤](ت/ ٢٠٧هـ) وهشام[٥](ت/ ٢٠٩ هـ) إلى أنّ العائد المنصوب يجوز حذفه قياساً، بشرط : أنّ يكون المبتدأ لفظ (كل)، وأن يكون ناصبه فعلاً.

ويقوي هذا المذهب قراءة ابن عامر : ( وكلٌ وعد الله الحسنى) [٦]

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٣٣٣/١).
(٢) ينظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش (٩٨٣/٢).
(٣) الكتاب(١/ ٨٥).
(٤)ينظر مذهب الفراء في شرح الرضي على الكافية (٢٣٣/١)،وارتشاف الضرب(١١٢٠/٣)،وهمع الهوامع(١٦/٢).
(٥) ينظر رأي ابن هشام في ارتشاف الضرب (١١١٩/٣)،و الهمع (١٦/٢).
(٦) الحديد(١٠).

برفع(كل) [1]، أي : وعده.

قال مكي بن أبي طالب القيسي(ت/٤٣٧هـ):

"وحجة من رفع انّه لما تقدم الاسم على الفعل رفع بالابتداء، وقدر مع الفعل هاء محذوفة ، اشتغل الفعل بها ، وتعدى إليها ، والتقدير: وكلٌ وعده الله الحسنى، أي: الجنة." [2].

ومما جاء على هذه القاعدة من الشعر قول الراجز:

قد أصبَحَتْ أُمُّ الخِيارِ تدعي  عَلَيّ ذنباً كلُّه لم أصنع [3]

أي: لم أصنعه.

قال سيبويه:

" ... فهذا ضعيف ، وهو بمنزلته في غير الشعر ؛ لأنّ النصب لا يكسر البيت ، ولا يخل به ترك إ ظهار الهاء ، وكأنه قال : كله غير مصنوع . " [4].

---

[1] قرأ ابن عامر برفع (كل) على أنه مبتدأ و( وعد الله) الخبر، والعائد محذوف أي: وعده الله،[ينظرالقراءة في :كتاب السبعة لابن مجاهد (٦٢٥)،وحجة ابن خالويه(٢٢٣)، وكتاب معاني القراءات للأزهري (٤٨٠)، والحجة للفارسي(٢٦/٤)،والكشف لمكي بن أبي طالب(٣٠٧/٢)، والإتحاف (٥٣٢)، وينظر: البحر المحيط(٢١٨/٨)،والدر المصون(٢٣٨/١٠).

[3] (١)الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها (٣٠٧/٢).
٣)الرجز لأبي النجم في الكتاب(٨٥/١)، و المحتسب(٢١١/١)،وتخليص الشواهد (٢٨١)،وشرح شواهد المغني(٥٤٤/٢)،والخزانة(٣٥٩/١)،وبلا نسبة في:الكتاب(١٢٧/١،١٣٧،١٤٦)،والحجة (٢٦/٤)،وشرح التسهيل لابن مالك(٢٩٨/١)،وشرح الرضي(٢٣٤/١)،وشفاء العليل(٢٩١/١)،والهمع(١٦/٢).
(٤)الكتاب(٨٥/١).

فمذهب سيبويه والبصريين[١]المنع، وقد نص ابن عصفور[٢]على شذوذ قراءة ابن عامر ، وأنّ ذلك يحفظ ولا يقاس عليه[٣].

وقد وافق الفراءَ أبو علي الفارسي [٤](ت/ ٣٧٧ هـ) ، وذهب ابن مالك إلى الجواز أيضاً ، ونص على الإجماع على ذلك حيث قال:

"ومثال الجائز حذفه بإجماع لكونه مفعولاً به والمبتدأ (كل) قراءة ابن عامر: (وكلٌ وعدَ الله الحسنى)..." [٥].

والإجماع في هذه المسألة لا ينكر لأنّ قراءة ابن عامر ثابتة بإجماع فهي قراءة سبعية متواترة ، وقد جوزه ابن أبي الربيع(ت/ ٦٨٨هـ) لكن بقلة[٦].

ومما جاء على قاعدة حذف العائد قراءة:( أفحكمُ الجاهلية يبغون) [٧]، برفع (أفحكم)[٨]

---

[١] ينظر: حاشية الشيخ يس على التصريح (١/١٦٥).
(٢) السابق.
٣)ينظر :الضرائر الشعرية لابن عصفور (١٧٦-١٧٨)تحقيق/السيد ابراهيم محمد،وشرح جمل الزجاجي (١/٣٣٤)، والمقرب(١٢٥)،وتمهيد القواعد(٢/٩٨٩).

٤)ينظر : الحجة(٤/٢٦).
(٥)شرح التسهيل(١/٢٩٨).
٦)ينظرمذهب ابن أبي الربيع في: حاشية يس على التصريح(١/١٦٥)،والهمع(٢/١٦).
٧) المائدة (٥٠).
(٨)هي قراءة يحيى وإبراهيم والسلمي ، ينظر: مختصر الشواذ لابن خالويه (٢٢)،والمحتسب (١/٢١٠)، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري (١/٤٤٢)، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/٢٩٨)، والبحر المحيط(٣/٥١٦)،والدر المصون (٤/٢٩٥)،وتمهيد القواعد(٢/٩٨٧)، والمساعد(١/٢٣٥)،وشفاء العليل(١/٢٩٢).

قال أبو حيان(ت/ ٧٤٥ هـ):

" ...والظاهر أنّ الخبر هو قوله: (يبغون) ، وحسن حذف الضمير قليلاً في هذه القراءة كون الجملة فاصلة ، وقال ابن مجاهد: هذا خطأ، قال ابن جني وليس كذلك وجد غيره أقوى منه، وقد جاء في الشعر، وفي هذه المسألة خلاف بين النحويين، وبعضهم يجيز حذف هذا الضمير في الكلام ، وبعضهم يخصه بالشعر، وبعضهم يفصل." [١].

وقد ذهب أبو البقاء العكبري إلى أنّ حذف العائد ههنا ضعيف وكذلك في سورة الحديد [٢].

مما سبق يتبين لنا أنّ الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر يجوز حذفه إن علم بوجود دليل يدل عليه ، وألا يؤدي إلى رجحان عمل آخر بأن يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه .

وأقوى دليل على جواز تلك القاعدة قراءة ابن عامر: (وكلٌ وعد الله الحسنى) وقراءة : (أفحكمُ الجاهلية يبغون) ، تلك القراءة التي لا محيص عنها ولابد من الاعتراف بها ، وليس بعد الحق إلا الضلال.

---

١)البحر المحيط(٣/٥١٦) ، وينظر : المحتسب(١/٢١٠)، والدر المصون(٤/٢٩٥).

[٢] ينظر : إعراب القراءات الشواذ للعكبري(١/٤٤٢)، يقول :" وقريء بالرفع على الابتداء و(يبغون) الخبر،والتقدير:يبغونه، فحذف الهاء، وهو ضعيف ، ونظيره: ( وكلا وعد الله الحسنى) في الوجهين."

## المبحث الثالث
## كان وأخواتها

### ويشتمل على ما يلي:
### إعمال (إنْ) النافية عمل ( ليس)

## إعمال (إنْ) النافية عمل ( ليس)

اختلفوا في جواز إعمال (إن) النافية عمل (ليس) فيرفع بها المبتدأ وينصب الخبر.

فمذهب الفراء وأكثر البصريين المنع مطلقاً في الشعر والنثر ؛ لعدم الاختصاص[١] .

قال أبو حيان(ت/٧٤٥هـ):" ومنع من ذلك الفراء وأكثر البصريين."[٢].

واختلف النقل عن سيبويه لعدم وضوح عبارته، فقد نقل عنه السهيلي[٣] أنّه أجاز إعمالها ، وأنّ المبرد منع من ذلك ، وادّعى المبرد أنّ سيبويه منع إعمال (إن) النافية ومن ثم قال:

" وأما (إن) المكسورة فإنّ لها أربعة أوجه مخالف لهذه الوجوه...وتكون في معنى (ما) ، تقول : ( إنّ زيد منطلق) ،أي: (ما زيد منطلق)،وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر ؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره ، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره، وذلك كمذهب بني تميم في (ما)." [٤]

---

(١)ينظر: ارتشاف الضرب (١٢٠/٣)، والتذييل والتكميل(٢٧٧/٤)، والتصريح(٢٠١/١)،والهمع(١١٦/٢).
(٢) ارتشاف الضرب(١٢٠٧/٣).
(٣)السهيلي هو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي الضرير ، تلميذ ابن الطراوة، وكان بارعاً في العربية والتفسير، صنف: نتائج الفكر، والروض الأنف، توفى سنة(٥٨١ه).[ينظر ترجمته في:بغية الوعاة للسيوطي(٨١/٢)،وينظر نقله عن سيبويه في: ارتشاف الضرب(١٢٠٧/٣)،والتصريح(٢٠١/١).]
(٤) المقتضب(٦٢٢/٢).

وماقاله المبرد عن سيبويه ادّعاء لا أساس له من الصحة حيث إنّ سيبويه لم يمنع إعمال ( إن) النافية عمل ( ليس) ، فقد ذكر أنّ(إن) تشبه (ما)، وذلك في حديثه عنها في موضعين :

الموضع الأول قال فيه:"وأما (إن) فتكون للمجازاه....وتكون في معنى (ما)، قال الله عز وجلّ : (إن الكافرون إلا في غرور) [١] ، أي: ما الكافرون إلاّ في غرور، وتصرف الكلام إلى الابتداء كما صرفتها (ما) إلى الابتداء...." [٢].

وقال في الموضع الثاني: "وتكون (إن) كـ(ما) في معنى (ليس)." [٣].

وقد ذكر ابن مالك أنّ سيبويه أجاز إعمال (إن) النافية عمل (ليس)، حيث قال:" وأكثر النحويين يزعمون أنّ مذهب سيبويه في (إن) النافية الإهمال، وكلامه مشعر بأنّ مذهبه فيها الإعمال.. . " [٤].

فسيبويه لم يصرح بجواز الإعمال كذلك لم يصرح بالمنع ، بل إنّ كلامه يحتمل الأمرين.

وقد اختار ابن يعيش (ت/٦٤٣هـ) مذهب المنع مطلقاً في الشعر والنثر معللاً ذلك بأنّ القياس يأباه ، كما أنّ السماع لم يرد به كثيراً كما ورد في (ما)[٥].

---

[١]الملك(٢٠).
[٢] الكتاب (١٥٢/٣).
(٣)الكتاب(٢٢٢/٤).
(٤) شرح التسهيل لابن مالك(٣٥٨/١)، وينظر: التذييل والتكميل(٢٧٩/٤).
(٥)ينظر: شرح ابن يعيش(١٨/٨)، وينظر: أمالي ابن الشجري(٤٣/٣).

وذهب ابن عصفور(ت/٦٦٣هـ) إلى جواز إعمالها في الشعر والمنع في النثر؛ لأنّ الشعرموضع ضرورة ، يجوز فيه مالا يجوز في غيره ، ولم تعمل في النثر لعدم اختصاصها ، فتدخل على الجملتين[١].

وليس كذلك ؛إذ ورد إعمال (ما) عمل (ليس) في القراءات القرآنية، فليست بضرورة.

ومن جهة أخرى ذهب ابن مالك [٢] ، والرضي [٣]، وابن الناظم [٤]، وابن هشام [٥]، إلى جواز إعمال (إن) النافية عمل (ليس) في الشعر والنثر ، لكن وحجتهم في ذلك: قلة الشواهد التي جاءت فيها (إن) عاملة ، وحصرها شعراً ونثراً في عدد قليل. لكن هناك من ذهب إلى جواز تلك القاعدة ، أي: جواز إعمال (إن) النافية عمل (ليس) في الشعر والنثر

---

(١)ينظر:المقرب(١٦٣).
(٢)ينظر:شرح التسهيل لابن مالك(٣٥٧/١)، وينظر:التذييل والتكميل(٢٧٦/٤)، وتمهيد القواعد(١٢١٢/٣).
(٣)ينظر:شرح الرضي على الكافية(٢٥٨/٢).
(٤) ينظر:شرح ابن الناظم(١٠٩).
(٥) ينظر: تخليص الشواهد لابن هشام(٢٤٦).

بكثرة، ومن هؤلاء: الكسائي[1](ت/ ١٨٩هـ)،وأكثر الكوفيين، والمبرد [2](ت/ ٢٨٦ هـ)، وابن السراج [3](ت/ ٣١٦هـ)،والفارسي[4](ت/ ٣٧٧هـ)،وابن جني[5](ت/ ٣٩٢ هـ)،والزمخشري[6](ت/ ٥٨٣هـ).

وحجتهم:مشاركتها (ما) في النفي، وفي دخولهاعلى المعرفة والنكرة،وتقع بعدها جملة الابتداء كما تقع (ليس) [7].

ومما يدل على جواز قاعدة إعمال (إنْ) النافية عمل (ليس) قول بعض العرب: (إن ذلك نافعَك ولا ضارَك) [8]، بنصب(نافعك)و(ضارك)، وحكى عن أهل العالية : (إنْ أحد خيراً من أحد إلاّ بالعافية) [9].

---

(١) ينظر مذهب الكسائي في: شرح التسهيل (٣٥٨/١)،وارتشاف الضرب(١٢٠٧/٣)، والتذييل والتكميل(٢٧٧/٤)،والجنى الداني(٢٠٩)،ومغني اللبيب(٢٣/١)،وشفاء العليل(٣٣١/١)،وتمهيد القواعد(١٢١٧/٣).
(٢)ينظر : المقتضب(٦٢٢/٢).
(٣)ينظر: الأصول في النحو(٩٥/١)،(١٩٥/٢).
(٤) ينظر: المسائل العضديات(٧٠،٧٢).
(٥)ينظر: المحتسب(٣٨٤/١).
(٦) ينظر:الكشاف(١٥٢/٢) دار المصحف، والمفصل(٣٦٥،٣٦٦).
(٧) ينظر:أمالي ابن الشجري(١٤٣/٣).
(٨) ينظر: ارتشاف الضرب(١٢٠٨/٣)، والتذييل والتكميل(٢٧٨/٤)،وشرح ابن عقيل(٣١٧/١)،وتمهيد القواعد(١٢١٧/٣)،والتصريح(٢٠١/١).
(٩) السابق.

وقد سمع الكسائي أعرابياً يقول : (إنّا قائماً) ،فأنكرها عليه وظنّ أنها (إنّ) المشددة وقعت على (قائم)،قال:فاستثبته، فإذا هو يريد: (إنْ أنا قائم)، فترك الهمز وأدغم فهي نظير(لكن) [1]، على حد قوله تعالى: (لكنا هو الله ربي) [2].

ومما يعضد تلك القاعدة أيضاً ما ورد في القراءات القرآنية من قراءة قوله تعالى: (إنِ الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالَكم) [3]. بتخفيف (إن) ونصب (عباد أمثالكم) [4].

قال ابن جني(ت/ ٣٩٢هـ):" ينبغي ـ والله أعلم ـ أن تكون (إن)هذه بمنزلة (ما)،فكأنه قال: ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم ، فأعمل (إن) إعمال (ما)... "[5].

وقد وُجد من ردّ هذه القراءة كأبي جعفر النحاس(ت/٣٣٧هـ) الذي ذكر ثلاثة أوجه في ردِّها، وهي :

---

(١)ينظر : معاني القرآن لعلي بن حمزة الكسائي(١٨٧) تحقيق/ د. عيسى شحاتة عيسى.
(٢) الكهف(٣٨).
(٣) الأعراف(١٩٤).
(٤) هي قراءة سعيد بن جبير في : مختصر ابن خالويه (٥٣) ، والكرماني(٩٣) ، والمحتسب(١/٣٨٤)، وينظر:معاني القرآن للكسائي(١٥٠)،وإعراب القرآن للنحاس(١/٨٤)،ومشكل مكي(١/٣٠٧)،وتفسير القرطبي(٧/٢١٧)،والبحر المحيط(٥/٢٥٠)،و فتح القدير(٩/٣٤٨)،والدر المصون(٣/٣٨٤)، ودون نسبة في: التبيان(١/٩٠)،وإعراب القراءات الشواذ(١/٥٧٩).
(٥) المحتسب(١/٣٨٤).

١ -مخالفتها للسواد.

٢- أنّ سيبويه يختار الرفع في خبر (إن) المخففة،فيقول: (إن زيد منطلق) ؛ لأنّ عمل (ما) ضعيف و(إن) بمعناها فهي أضعف منها.

٣- أنّ الكسائي لا يرى أنها تكون بمعنى (ما) إلاّ أن يكون بعدها إيجاب.

وقد أجاب أبو حيان (ت/ ٧٤٥هـ) أبا جعفر النحاس قائلاً:" وكلام النحاس هذا هو الذي لاينبغي؛ لأنها قراءة مروية عن تابعيّ جليل، ولها وجه في العربية ، وأما الثلاث جهات التي ذكرها فلا يقدح شيء منها في هذه القراءة ، أما كونها مخالفة للسواد فهو خلاف يسير جداً لا يضر...وأما ما حكى عن سيبويه فقد اختلف الفهم في كلام سيبويه في(إن)، وأما ما حكاه عن الكسائي فالنقل عن الكسائي أنه حكى إعمالها وليس بعدها إيجاب." [١].

هذا وقد خُرّجت القراءة في الآية على وجه آخر وهو:

كون (إن) مخففة من الثقيلة ناصبة للجزأين ، وأعملها عمل المشددة ، وقد ثبت أنّ (إن) المخففة يجوز إعمالها عمل المشددة، ذكر ذلك أبو حيان واستحسنه [٢]، وقد ردّ هذا الوجه ناظر الجيش(ت/ ٧٧٨هـ) بأنه لم يثبت لها نصب الجزأين فكيف للمخففة[٣].ويجوز تخريجها على وجه ثالث وهو كون (عباداً أمثالكم) منصوب على إضمار فعل تقديره: إن الذين تدعون من دون الله تدعون عباداً أمثالكم)، ذكر هذا الوجه أيضاً أبو حيان [٤] ، والسمين الحلبي[٥](ت/ ٧٥٦هـ).

ومن إعمال (إن) النافية عمل (ما) في الشعر قول الشاعر:

---

(١) البحر المحيط (٥/٢٥٠).
(٢) ينظر: التذييل والتكميل(٤/ ٢٧٨).
(٣) ينظر: تمهيد القواعد(٣/١٢١٨).
(٤) ينظر: البحر المحيط(٥/٢٥٠).
(٥)ينظر: الدر المصون(٣/٣٨٥).

إنْ هو مُستَولياً على أحَدٍ إلاّ على أضعَفِ المجانِين[1]

وقول الآخر:

إنِ المرءُ مَيتاً بانقضاءِ حياتِهِ ولكن بأنْ يُبغَى عليهِ فَيُخذَلا[2]

قال أبو حيان(ت/ ٧٤٥هـ):"وبهذا السماع يتبن بطلان قول من ذهب إلى أنه لم يأت منه إلا قوله:[إن هو مستولياً] وتخصيصه إياه بالضرورة ، وأنها إذا دخلت على الاسم فلابد أن يكون بعدها (إلاّ) نحو(إن الكافرون إلا في غرور) ، وإذا كان لغة لبعض العرب فلا يصح قول ابن مالك إنّ (إن) تلحق بـ(ما) قليلاً، والحامل على ذلك كله هو عدم الاستقراء والاطلاع على كلام العرب. "[3].

---

(١) البيت من المنسرح ، لم يعرف قائله ، أنشده الكسائي ، وهو في المقرب (١٦٣)، وشرح التسهيل (٣٥٨/١)،وشرح الكافية الشافية (٤٤٧/١)،وشرح عمدة الحافظ(١٢)،وشرح الرضي(٢٥٨/٢)،ورصف المباني(١٩٠)، وجواهر الأدب (٢٥٠)، وارتشاف الضرب (١٢٠٧/٣)،ووالتذييل والتكميل(٢٧٩/٤)،والجنى الداني(٢٠٩)،و تخليص الشواهد(٢٤٧)،والمساعد(١٠٤/١)،وشفاء العليل(٣٣١/١)،وشرح الأشموني(٢٦٨/١)،والتصريح(٢٠١/١)،والهمع(١١٦/٢)،والدرر(٢٦٥/١).
والشاهد في قوله: (إن هو مستولياً) حيث عملت(إن) النافية عمل (ليس) فنصبت الخبر(مستولياً)، وفي هذا ردٌّ على الفراء وأكثر البصريين الذين ذهبوا إلى أنّ(إن) النافية لا تعمل شيئاً، وقد خصه ابن عصفور بالضرورة ، وخرجه المانعون على أنّ(إن) مخففة من الثقيلة.
(٢) البيت من الطويل ، لم يعرف قائله، وقد ورد في: شرح عمدة الحافظ(٢١٧)، والتذييل والتكميل(٢٧٩/٤)،والجنى الداني(٢١٠)وتخليص الشواهد (٣٠٧)،وشرح ابن عقيل(٣١٨/١)،وتمهيد القواعد(١٢١٤/٣)،وشرح الأشموني(٢٦٨/١)،وهمع الهوامع(١١٧/٢)،والمطالع السعيدة (٢١٢)،والدرر(٢٦٦/١).
والشاهد في قوله: (إن المرء ميتاً ) حيث أعمل (إن) النافية عمل(ليس).
(٣) التذييل والتكميل(٢٧٩/٤).

**والبحث يرى أنّ قاعدة (إعمال إن النافية عمل ليس) قاعـــدة جـــائزة فـــي الشعر والنثر ، تشبيهاً لها بـــ(ما) ، توسعةً على الشاعر ، وترخيـــصاً للنـــاثر، ولا يصح أن ننكر إعمال (إن) النافية ، ولاأن نصفه بالندرة ، ما دام قد ورد في قراءة قرآنية لقارىء جليل، وسمع عن العرب شعراً ونثراً.**

**ولا أرى تخريج الآية القرآنية على هذه القراءة إلا على هذه القاعدة .**

# المبحث الرابع
# إنّ وأخواتها

ويشتمـــل علـــى مـــا يلـــــى:

١- العطف على محل اسم (إنّ) بالرفع قبل تمام الخبر.

٢- عمل (إن) المخففة عمل (إنّ) المشددة

## العطف على محل اسم (إنّ) بالرفع قبل تمام الخبر

اتفق النحويون على أن المعطوف على اسم (إنَ) بعد استكمال خبرها يجوز فيه النصب والرفع نحو (إنَ محمداً عاقل وزيد) ' فيجوز أن نقول :(وزيداً) بالنصب عطفاً على اسم (إنّ) ' ويجوز (زيدُ) بالرفع على أنه مبتدأ والخبر محذوف ' والتقدير :(وزيدُ كذلك)' أومعطوف على محل اسم (إنَ)' لأنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ [١] .

وللنحاة في مسالة العطف على موضع (إنّ) بالرفع قبل تمام الخبر مذهبان مشهوران : فذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز العطف على موضع اسم (إنَ) بالرفع قبل تمام الخبر ' ثم اختلفوا بعد ذلك فانقسموا في ذلك إلى فريقين :

فذهب الكسائي [٢] (ت/ ١٨٩هـ) إلى جواز العطف على اسم (إنَ) قبل تمام الخبر مطلقاً' سواء أظهر عمل (إنَ) نحو(إنَ زيداً وعمروُ منطلقان) ' أولم يظهر، نحو :( إنّي وعمروٌ منطلقان).

ووافقه هشام[٣]، وأبوعبيدة[٤] ،وثعلب[٥]، وقال به الأخفش[٦] من البصريين.

---

(١)ينظر: توضيح المقاصد (١/٣٥٠ ' ٣٤٩)، وشرح ابن عقيل (١/٣٧٥ ' ٣٧٦)، والتصريح(١/٢٢٧ ' ٢٢٦).
(٢) ينظر مذهب الكسائي في:الاصول في النحو لابن السراج (١/٢٦٥ '٢٥٧) ' وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور(١/٤٥٢) ' وتخليص الشواهد لابن هشام(٢٩١'٢٩٢) تحقيق /د.السيد تقي عبد السيد.
(٣) ينظر : التذييل والتكميل(٥/١٩٤).
(٤) ينظر: مجاز القرآن (١/١٧٢).
(٥) ينظر:مجالس ثعلب(١/٢٦٢).
(٦)ينظر:معاني القرآن للأخفش(٢/٤٧٣-٤٧٤)، والجامع لأحكام القرآن(٦/٢٤٦).

وذهب الفراء إلى أنّه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل (إنّ) ، نحو: (إنّي وعمروٌ ذاهبان)، فامتنع نحو: (إنّ زيداً وعمروٌ ذاهبان) [١].

قال الفراء:" ولا أستحب أن أقول : إنّ عبد الله وزيد قائمان ؛ لتبين الإعراب في(عبد الله) ، وقد كان الكسائي يجيزه لضعف (إنّ)." [٢] ،وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال، قال بهذه القاعدة سيبويه[٣]، وتبعه الزجاج[٤]، وابن السراج[٥]،وأبو علي الفارسي[٦]، والصيمري[٧]، والزمخشري[٨] وأبو البركات الأنباري[٩]، ومجد الدين بن الأثير[١٠]، وأبو البقاء العكبري[١١]، وابن يعيش[١٢]، وابن عصفور[١٣]، وابن أبي الربيع[١٤]،وابن مالك[١٥]،وأبو حيان[١٦]،وابن هشام[١٧]، والأشموني[١٨].

---

[١] ينظر مذهب الفراء في: معاني القرآن(٣١١/١) ، وينظر : الأصول في النحو(٢٥٦/١،٢٥٧).
[٢] معاني القرآن للفراء(٣١١/١).
[٣]ينظر: الكتاب(١٥٥/٢-١٥٦).
[٤] ينظر: معاني القرآن وإعرابه(١٩٢/٢-١٩٣).
[٥]ينظر: الأصول في النحو(٢٥٧/١).
[٦]ينظر:التعليقة(٢٩٧/١-٢٩٩).
[٧]ينظر:التبصرة والتذكرة (٢١٠/١-٢١١).
[٨]ينظر:الكشاف(٢٧٣/٢،(٩٢/٥).
[٩]ينظر: أسرار العربية (٩٥-٩٦).
[١٠]ينظر:البديع-المجلد الثاني(٥٤٦/١).
[١١] ينظر:التبيان (٤٥١/١)،واللباب(٢١٢/١).
[١٢] ينظر:شرح المفصل (٦٩/٨-٧٠).
[١٣] ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور(٤٥٨/١).
[١٤] ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي(٨٠٧/٢).
[١٥] ينظر :شرح التسهيل لابن مالك(٥١/٢).
[١٦] ينظر :التذييل والتكميل(١٩٥/٥).
[١٧] ينظر :مغني اللبيب(٤٧٤/٢).
[١٨] ينظر :شرح الأشموني(٤٣٢/١).

واحتجوا على ذلك بقولهم:الدليل على أنّ ذلك لا يجوز أنّك إذا قلت : (إنّك وزيد قائمان)، وجب أن يكون (زيد) مرفوعاً بالابتداء ، ووجب أن يكون عاملاً في خـــبر (زيد)، وتكون (إنّ) عاملة في خبر الكاف ، وقد اجتمعا في لفظ واحد ، فلو قلنا : إنّه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر لأدى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان ، وذلك محال[١].

وقد استدل المجيزون لهذه القاعدة على مذهبهم بالسماع والقياس ،فمن أدلتهم السماعية من القراءات القرآنية التي كان لها دورها البارز في تعضيد هذه القاعدة وتقوية المذهب الكوفي قوله تعالى:(إنّ الله وملائكته يصلون على النبي) [٢]في قراءة من رفع ( ملائكته ) [٣].

قال أبو حيان(ت/ ٧٤٥ هـــ) :"قرأ الجمهور : (وملائكته) نصباً ، وابن عباس ، وعبد الوارث عن أبي عمرو رفعاً ، فعند الكوفيين غير الفراء هو عطف على موضع (إنّ)." [٤].

---

(١)ينظر: الإنصاف(١/١٨٧).
(٢) الأحزاب /٥٦.
(٣) في مختصر ابن خالويه (١٢١): بالرفع عبد الوارث عن أبي عمرو، وفـــي تفـــسير القرطبي (١٤/٢٣٢) ، وفتح القدير (٤/٣٠٠): ابن عباس ، وزاد في البحـــر المحـــيط (٧/٢٤٨): عبد الوارث عن أبي عمرو، وفي الدر المصون (١/٤٢٥)، ابـــن عبـــاس، ورويت عن أبي عمرو: (ملائكته) رفعاً، وفي إعراب القرآن لأبـــي جعفـــر(٣/٤٥٤) : وحكى : ( وملائكته) بالرفع ، ودون نسبة في الكشاف (٣/٢٧٢) ، وإعراب القـــراءات الشواذ للعكبري(٢/٣١٦).

(٤) البحر المحيط (٨/٥٠٢).

ومـــن الأدلـــة أيضاً ما حكاه سيبويه عن العرب [1] قولهم: (إنّك وزيد ذاهبان ) ، وقولهم: (إنّهم أجمعون ذاهبون) . ومما يدل على جواز هذه القاعدة من الشعر قول الشاعر :

وَمَن يَكُ أمسى بالمدينةِ رَحلُهُ  فَإنّي وقيارٌ بها لغريبُ[2]

وأما القياس:فقد قال الكوفيون:

إنّ العطف على اسم (إنّ) بالرفع قبل تمام الخبر محمول على (لا) التي لنفي الجنس ، فإنّه يجوز فيها ذلك نحو: (لارجلَ وامرأةٌ أفضلُ منك)؛ وذلك أنّ العرب تحمل الشيء على ضده، كما تحمله على نظيره[3].

---

[1] جاء في الكتاب (٢/ ١٥٥): " واعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون : إنّهـم أجمعون ذاهبون ، وإنّك وزيد ذاهبان؛ وذلك أنّ معناه معنى الابتداء ، فيُرى أنّه قـال: هم ، كما قال :[ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا]".

(٢) البيت من الطويل ، ورد منسوباً ل" ضابىء بن الحارث البُرجُميّ" من أبيات قالها وهو محبوس بالمدينة أيام الخليفة –عثمان– رضي الله عنه– في الكتـاب(٧٥/١)،و معاني الفراء(٣١١/١) ، وومجاز القرآن لأبي عبيدة (١٧٢/١) ، والإنصاف(٩٤/١) ، وابن يعيش(٨/ ٦٨) ، وتخليص الشواهد(٢٩٣، ٢٩٤)، التصريح(٧١/٢) المحقـق، والخزانـة(٣٢٦/٩)،(٣١٢/١٠،٣١٣،٣٢٠)، وبـلا نـسبة فـي: الأصـول فـي النحـو(٢٥٧/١)،وشـرح الرضـي (٣٥٥/٤) ، ورصـف المبـاني(٣٣٨)، والمغني(٦٢٢،٤٧٥/٢)، والهمع(١٤٤/٢)غير المحقق، والأشموني(٢٨٦/١).

والشاهد: (وقيارٌ) حيث رفع عطفاً على اسم (إنّ) قبل تمام الخبر.(ينظـر: خزانـة الأدب ٣١٢/١٠).

ويروى البيت: [وقياراً] بالعطف على اسم (إنّ) وعليه فلا شاهد فيه للكوفيين.

(٣):ينظر: الإنصاف(١٨٦/١).

وقالوا أيضاً : إنّه كما جاز العطف على اسم (إنّ) بالرفع بعد تمام الخبر ، فإنّه يجوز كذلك قبل تمام الخبر ؛ لأنّه لا فرق بينهما[١].

وأجاب البصريون عما احتج به الكوفيون فقالوا: أما احتاججهم بقوله تعالى : (إنّ الله وملائكته يصلون على النبي) [٢] ، في قراءة من رفع : ( وملائكته) ، فقالوا هو على حذف الخبر، والتقدير: ( إنّ الله يصلي على النبي، وملائكته يصلون) [٣]، فـ(ملائكته) مبتدأ، وخبره : ( يصلون على النبي) ، وخبر (إنّ) محذوف، وتقديره: (إنّ الله يصلي)، وأغنى عنه خبر الثاني [٤].

قال ابن هشام(ت/ ٧٦١ هـ):" في قراءة من رفع ، وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الأول ؛ لدلالة الثاني ، أي: إنّ الله يصلي وملائكته يصلون، وليس عطفاً على الموضع ، و(يصلون) خبراً عنهما ؛ لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد، والصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار ، والمحذوفة بمعنى الرحمة...."[٥]،

---

[١]ينظر:الإنصاف(١/١٨٦).
(٢)الأحزاب/٥٦.
[٣]ينظر: البحر المحيط(٨/ ٥٠٢).
(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/٤٥١).
(٥)مغني اللبيب(٢/٤٧٤).

وأما ما حكوه عن بعض العرب :(إنك وزيد ذاهبان ) ' وقولهم:(إنهم أجمعون ذاهبون) ' فقد ذكر سيبويه نفسه أنه غلط منهم[1] .

وأما قول الشاعر : **فمن يكُ أمسى بالمدينة رحلَهُ فإنى وقيارُ بها لغريبُ**

فخُرج على أن (قيار) مبتدأ خبره محذوف ' والتقدير : فإنى لغريب وقيار كذلك ' أوغريب أومثلى ' أوما أشبه ذلك[2].

وأما رد البصريين على احتجاج الكوفيين بالقياس

قولهم :إن العطف على اسم (إن) بالرفع قبل تمام الخبر محمول على (لا) التي لنفي الجنس ' وان العرب تحمل الشيئ على ضده كما تحمله على نظيره ، فهذا مردود من وجهين :

١- إن ذلك جاز مع (لا) لأنها لا تعمل في الخبر ' بخلاف(إنّ) فلم يجتمع فيه عاملان فجاز معها العطف على الموضع قبل تمام الخبر 'دون(إنّ) [3]

٢-أنَ(لا) رُكبت مع الاسم النكرة بعدها ، فصارا شيئاً واحداً' فكأنه لم يجتمع في الخبر عاملان ' واما (إنّ) فإنها لاتركب مع الاسم الذى بعدها[4].

---

(١)ينظر: الكتاب (١٥٥/٢) ،وينظر : أسرار العربية لأبي البركات الأنباري (١٥١-١٥٤).
(٢) ينظر:شرح أبيات مغني اللبيب (٤٣/٧).
(٣) ينظر:الإنصاف (١٩٤/١) ' والتبيين (٣٤٦).
(٤) ينظر: الإنصاف (١٩٥/١) ' والتبيين (٣٤٦).

أما قولهم : إنه كما جاز العطف على اسم(إن) بالرفع بعد تمام الخبر ' فإنه يجوز كذلك قبل تمام (الخبر) لأنه لا فرق بينهما ' وقد عرف من مذهبنا أن (إن) لاتعمل في الخبر لضعفهما' وإنما يرتفع الخبر بما كان مرتفعاً به قبل دخولها عليه ' وعلى هذا تسقط العلة التي تزعمونها وهي اجتماع عاملين في لفظ[1] ' فيرد عليه بأن مذهبكم فى هذا ضعيف ' لأن (إنّ) وأخواتها قوية فى مشابهتها للفعل ' فهي تشبهه لفظاً ومعنى.

ومن هنا يتبين لنا أن قاعدة العطف على موضع (إنّ) بالرفع قبل تمام الخبر أجازها الكوفيون ' والراجح أن مذهبهم هو الصحيح ' ولا سيما أنه مدعوم بأدلة من الشعر والنثر ' ولا ريب أن النحاة يعترفون بثبوت الرفع فى هذه الحالة في كتاب الله تعالى فى قراءة سبعية متواترة' ويعترفون بوروده عن العرب شعراً ونثراً ' مما يصح معه قطعاً أن يقال بجواز الرفع ' لكن الجمهور يرفضون هذه ويمنعون القياس عليها ' ولقد تعرض سيبويه – رحمه الله– لتغليط العرب في ذلك .

إن المنهج السليم أن يمعن النحاة في القراءات الصحيحة السند ' وأن يخضعوا قواعدهم للقرآن الكريم ' لتكون أشد إحكاماً ' وأبعد عن الاعتراض ' كما أن المنهج الحق أن تصحح القاعدة البصرية احتجاجاً بالوارد لتطرد القاعدة ويكون الحكم في الحالتين واحداً وهو جواز العطف على محل اسم (إنّ) بالرفع قبل تمام الخبر ' إضافة إلى الأصل وهو النصب .

---

(١) ينظر : الإنصاف (١/١٨٦).

## عمل(إنْ) المخففة عمل (إنّ) المشددة

إذا خففت (إنّ) المكسورة الهمزة ففي عملها مذهبان: ذهب البصريون إلى أنّه يجوز فيها الإعمال والإلغاء لكن الإلغاء أكثر، فالإلغاء نحو قوله تعالى: ( وإن كل لمَا جميع لدينا محضرون)[١] ، وقوله عز وجل: (إن كل نفس لمَا عليها حافظ)[٢] ، في قراءة تخفيف (إن) و(ما) زائدة، واللام داخلة على خبر المبتدأ لتكون فارقة بين (إن) المخففة(فتدخل) و(إن) النافية (فتمنع) [٣].

والإعمال نحو قوله تعالى:(وإن كلاًّ لمَا ليوفينهم ربك أعمالهم)[٤] ،في قراءة من خفف (إن) و(ما)[٥] . .. فـ( كلاًّ) اسم (إنّ) المخففة من الثقيلة ، واللام الأولى لام الابتداء ، واللام الثانية لام القسم ، والجملة خبر (إنّ) أو (ما) موصولة خبر (إنّ)[٦] .

يقول الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت/ ١٧٥ هـ) :" وللعرب في (إنّ) لغتان: التخفيف والتثقيل، فأما من خفف فإنّه يرفع بها إلاّ ناساً من أهل الحجاز يخففون وينصبون على توهم الثقيلة ، وقرىء: (وإن كلاًّ لما ليوفينهم ربك أعمالهم) [٧]، خففوا ونصبوا(كلاًّ) ."[٨].

---

(١)يس/٣٢

(٢) الطارق/٤.قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي: (لمَا)بالتخفيف، وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة : (لمَّا) مشددة.[ينظر: الحجة لأبي علي الفارسي(٦/٣٩٧)، والحجة لأبي زرعة (٧٥٨) ، والإتحاف(٢/٦٠٢).]

(٣) ينظر : التوجيهات النحوية والصرفية للقراءات القرآنية في مغني اللبيب(٢٧٣) أ.د/أحمد الزين علي العزازي.

(٤) ينظر: هود/١١١.

(٥) هي قراءة ابن كثير ونافع ، وقرأ أبو بكر عن عاصم (إن) بالتخفيف و(لما)بالتشديد. [ينظر: السبعة لابن مجاهد(٣٤٠) ، والحجة لأبي علي الفارسي(٤/٣٨٠)، والحجة لأبي زرعة (٣٥٠) ، والنشر(٢/٢٩٠) ، والإتحاف(٢/١٣٥).

(٦) ينظر: التوجيهات النحوية والصرفية للقراءات القرآنية في مغني اللبيب(٢٧٤).

(٧) هود/١١١.

(٨) كتاب العين (٤١-٤٢).

وعليه فإنّ (إن) في قوله تعالى: (وإن كلاًّ لما ليوفينهم ربك أعمالهم) ،في قراءة من خفف نون (إن) هي المخففة من الثقيلة بدلالة نصبها (كلاًّ) أي أنّ أصلها (إنّ) الثقيلة لكنها خففت لتخفيف لفظها فحسب، لا لزوال معناها وعملها، وليست كذلك (إن) التي في قوله تعالى: (إن كل نفس لما عليها حافظ) [١]، ولا التي تدخل على الجمل الفعلية، وكذلك اللام التي تلزمها فهي غير اللام التي تدخل على خبر(إنّ) الثقيلة، بدلالة دخولها على المفعول نحو: (إن ضربت لزيداً) أو على الفاعل نحو: (إن قام لزيدٌ) [٢] .

وقد استشهد سيبويه على رفع الاسم بعد(إنّ) المكسورة بما يدل على أنّ الأصل فيها ذلك فقال:

" واعلم أنّهم يقولون : إن زيدٌ لذاهبٌ، وإن عمروٌ لخيرٌ منك، لما خففها جعلها بمنزلة (لكن) حين خففها." [٣]

و(لكن) حين تخفف تهمل[٤]، و كذلك (إن) التي جعلت بمنزلتها.

واستشهد على نصبها للاسم الظاهر فقال:

" وحدثنا من نثق به أنّه سمع من العرب من يقول: (إن عمراً لمنطلقٌ)، وأهل المدينة يقرءون : (وإن كلاًّ لمَا ليوفينهم ربك أعمالهم) يخففون وينصبون.

---

(١)الطارق/٤.
(٢) ينظر : لسان العرب(١/١٨٢).
(٣) الكتاب(٢/١٣٩).
(٤) ينظر: المصدر نفسه(٢/١٣٦).

ذلك أنّ الحرف بمنزلة الفعل ، فلما حذف من نفسه شيء لم يُغَيّرعمله كما لم عملُ: لم يكُ ، ولم أُبَلِ، حين حذف، وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا، كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها (ما)."[١]

وقال الأخفش(ت/ ٢١١ هـ):" زعموا أنّ بعضهم يقول: (إن زيداً لمنطلق) ، وهي مثل(إن كل نفس لما عليها حافظ) ، يقرأ بالنصب والرفع."[٢]

وعلة إهمال (إن) المخففة من الثقيلة هو زوال اختصاصها[٣]، وقد ذكر النحويون هذه العلة استناداً إلى ما جعلوه من قواعد النحو : أنّ ما اختص يعمل وما لم يختص لم يعمل.[٤]

وقد وافق البصريين في جواز قاعدة عمل (إن) المخففة عمل ( إنّ) المشددة : الزجاج[٥]، والنحاس[٦] .

---

(١)الكتاب(٢/١٤٠).
يعني أنّ(إنّ) أعمل لما أشبهت الفعل بأنها على ثلاثة أحرف ، فلما خففت زال الوزن والشبه ، فإذا خففت كانت بمنزلة فعل محذوف ، فالفعل يعمل محذوفاً عمله تاماً ، وذلك قولك : (لم يكُ زيدٌ منطلقاً) فعمل عمله والنون فيه.[ ينظر : الأصول في النحو لابن السراج(١/٢٣٥)].
(٢)ينظر: معاني القرآن للأخفش (١/١٢٠) بتصرف.
(٣)ينظر:المقرب لابن عصفور ومعه مثل المقرب(١٧٢) ، ورصف المباني (١٩٠).
(٤) ينظر: الكتاب (٣/٨٦)، (٣/١١٦)، وشرح التسهيل لابن مالك(٢/ ٣٣،٣٤).
(٥):ينظر: معاني القرآن وإعرابه(٥/٢٣٩)
(٦):ينظر: إعراب القرآن للنحاس(٨٢٠)،(٩٤٦)،(١٣٠٣).

لكن من جوز إعمالها من النحويين اشترط أن لا يكون اسمها ضميراً ،يعني إذا وليها فعل وجب إهمالها ولا يصح الادّعاء بأنها عاملة في ضمير شأن محذوف ، والادّعاء بأنّ الجملة الفعلية خبرها[1] ، هذا ما وُجد في كتب النحو ، غير أنّ مكي بن أبي طالب القيسي قد جوز أن يكون اسم (إن) مضمراً حتى ولو وليها اسم، حيث قال في قوله تعالى: (وإن كل ذلك لمّا متاع الحياة الدنيا)[2]:

" من خفف (لما) جعل (إن) مخففة من الثقيلة... ويجوز أن يكون اسم (إن) مضمراً ، هاءً محذوفة، و(كل) رفع بالابتداء وما بعدها الخبر ، والجملة خبر (إنْ). "[3].

وقال في قوله تعالى: (إن كل نفس لما عليها حافظ)[4]:

" من قرأ بتخفيف (لما) جعل (ما) زائدة ، و (إن) مخففة من الثقيلة... وتصحيحه : إنه لعلى كل نفس حافظ ، فـ(حافظ) مبتدأ و(لعليها) الخبر ،

---

(١) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني(١/٤٤٩).
(٢) الزخرف/٣٥.
(٣) مشكل إعراب القرآن(٢/٢٨٣).
(٤) الطارق/٤.

والجملة خبر (كل)." [1] ،وكذلك الزمخشري ذهب إلى نحو هذا حيث قال في قوله تعالى: (وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين)[2] : " (إن) مخففة من الثقيلة ، واللام هي الفارقة بينها وبين النافية ، وتقديره: وإنّ الشأن والحديث كانوا من قبل لفي ضلال مبين."[3].

وهذا ما قاله أبو البركات الأنباري[4]، والفخر الرازي[5]،والعكبري[6]،والبيضاوي[7]، والجلالان[8]،وأبو السعود[9].

---

(١)مشكل إعراب القرآن(٢/٤٦٩).
(٢)آل عمران/١٦٤.
(٣)الملخص في إعراب القرآن(١٠٧).
(٤)ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن(٢/٣١٠).
(٥) ينظر: مفاتيح الغيب(٥/٣٢٤) ، (٧/٣٧٩)،
(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن(١/١٠٤) ، (٢/٤٣٥) ، وينظر: إعراب الحديث النبوي(٣٠٢).
(٧) ينظر: أنوار التنزيل(٢/٤٦) ، (٢/١٩٠) ،(٣/١٧٤).
(٨) ينظر: تفسير الجلالين(٢٢،٥٩١).
(٩) ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٢/٤٦٣).

والألوسي[1] ، وابن عاشور[2] .

فقد شاع في كتب التفاسير تقدير ضمير الشأن ، لكن لا يصح الأخذ به ، ولابد من متابعة كتب النحو التي رفض فيها النحاة عمل (إنْ) المخففة في الضمير ؛ لأنّ النحويين لا يدونون قضية نحوية إلاّ بعد التثبت منها ودراستها جيداً.

قال الرضي وهو يشرح قول ابن الحاجب فيما يتعلق بضمير الشأن أو القصة:" قوله( وحذفه منصوباً ضعيف) لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه ... قوله: ( إلا مع أنّ) إذا خففت ، فإنّه لازم." [3]

ويقول أبوحيان معقباً على كلام مكي بن أبي طالب والزمخشري: "وقال الزمخشري(إن) هـــي المخففة من الثقيلة ، واللام هي الفارقة بينها وبين النافية ، وتقديره : إن الشأن والحديث كانوا من قبل لفي ضلال مبين، انتهى، وقال مكي ، وقد ذكر أن(إن) نافية واللام بمعنى (إلاّ) أي: وما كانوا من قبل إلاّ في ضلال مبين، قال : هذا قول الكوفيين ، وأما سيبويه فإنه قال : (إن ) مخففة من الثقيلة واسمها مضمر، والتقدير على قوله : وإنّهم من قبل في

---

(١)ينظر: روح المعاني(٣٢٦/٢).

(٢) ينظر: التحرير والتنوير(٦٩/١١).

(٣) شرح الرضي على الكافية(٤٦٨/٢).

ضلال مبين ، فظهر من كلام الزمخشري أنّه حين خففت حذف اسمها ، وهو ضمير الشأن والحديث ، ومن كلام مكي أنها حين خففت حذف اسمها ، وهو ضمير عائد على المؤمنين، وكلا هذين الوجهين لا نعرف نحوياً ذهب إليه ، إنما تقررعندنا من كتب النحو ومن الشيوخ أنك إذا قلت : ( إنّ زيداً قائم) ، ثم خففت ، فمذهب البصريين إذ ذاك وجهان ، أحدهما جواز الإعمال ، ويكون حالها وهي مخففة كحالها وهي مشددة ، إلاّ أنها لا تعمل في مضمر ، ومنع ذلك الكوفيون ... والوجه الثاني وهو الأكثر عندهم ، أنها مهملة لا تعمل لا في ظاهر ولا في مضمر ، لا ملفوظ به ولا مقدر ألبتة"[١].

وقد وافق السمين الحلبي[٢] أبا حيان، وهذا هو الذي استقر عليه النحويون . ومن جهة أخرى ذهب الكوفيون[٣]إلى أنّ (إنّ) إذا خففت وجب

---

(١) البحر المحيط (١٤٨/٣) .
(٢) ينظر : الدر المصون (٤٠٠/٥) ،(٣/ ٤٧٢).
(٣) ينظر: الإنصاف (١٨٢/١م٢٤)،ومفتاح العلوم للسكاكي(١٨٢)، وشرح الدرة المخفية لابن الخباز(٤٤٦/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش(٥٤٩/٤)، وكافية ابن الحاجب(٤١)،وشرح التسهيل لابن مالك(٣٥،٣٤/٢)، وشرح الرضي على الكافية(٣٤٠/٤)، وشرح جمل الزجاجي(٢٢٩/١)، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد(٦٥) ، ورصف المباني(١٩١،١٩٠)، والبحر المحيط(٣٤٧/٥)، والجنى الداني(٢٠٩،٢٠٨)، ومغني اللبيب(٢٤/١)، وأوضح المسالك(٣٢٩/١)، وشرح الدماميني على مغني اللبيب(١٠٠/١)، و التصريح(١٢٨،١٢٧/٢)، والأشباه والنظائر(١٥٦/٢).

إهمالها ؛ لأنها عملت لمّا كانت على ثلاثة أحرف حيث تشبه الفعل ، فلما نقصت حرفاً زال شبهها بالفعل فوجب أن يبطل عملها، وقالوا: إنّ (إنْ) في الآيات السابقة وغيرها هي النافية ، واللام بعدها بمعنى(إلاّ) ، و(كُلاًّ) في آية النصب منصوبة بفعل يفسره المذكور.. قال أبو حيان في سورة الطارق:

وعند الكوفيين (إن) نافية ، واللام بمعنى(إلاّ)...وقرأ(لمّا) مشددة، وهي بمعنى(إلاّ)...فعلى هذه القراءة يتعين أن تكون نافية، أي: (ما كل نفس إلاّ عليها حافظ). "[1]،وقال في سورة يس:"ومن خفف(لما) جعل(إنْ) المخففة من الثقيلة...وهذا على مذهب البصريين، وأما الكوفيون فـ(إنْ) عندهم نافية واللام بمعنى(إلاّ)." [2]،وبمثل هذا قال في سورة الزخرف [3]، إلا أنّه في سورة هود قال:"وإنما يبطل هذا الوجه؛ لأنه ليس موضع دخول (إلاّ)، لو قلت: إنّ زيداً لأضربنه ، لم يكن تركيباً عربياً"[4].وذهب إلى أنّ (لمّا) هذه هي(لمّا) الجازمة حذف فعلها المجزوم لدلالة المعنى عليها[5].

---

(١) البحر المحيط (٦٣٨/٨).
(٢)المصدر نفسه(٤٤٢/٧).
(٣) المصدر نفسه(٢٢/٨).
(٤) ، (٥) المصدر نفسه(٣٤٩/٥).

غير أنّ السمين الحلبي عدد لها أوجهاً أخرى كثيرة غير وجه الاستثناء نقلها عن أئمة النحاة، أظهرها أنّ الأصل (لَمِن ما) بكسر الميم على أنّها (مِن) الجارة ، دخلت على(ما) الموصولة ، او النكرة الموصوفة ، والتقدير : لَمِن الذين ليوفينهم ، أو لَمِن خلق ليوفينهم ، فلما اجتمعت النون ساكنة قبل ميم(ما) وجب إدغامها فيها فقلبت ميماً وأدغمت فصار في اللغة ثلاثة أمثال ، فخففت الكلمة بحذف إحداها ، وهي الميم المكسورة[١].

و من الغريب أنّ الفراء في معانيه يقول في إعراب قوله : (وإن كلاًّ لمّا ليوفينهم ربك أعمالهم) [٢]:" وأما الذين خففوا (إنّ) فإنهم نصبوا (كلاًّ) بـــ(ليوفينهم) ، وقالوا: كأنا قلنا: وإن ليوفينهم كلاًّ ، وهو وجه لا أشتهيه ؛ لأنّ اللام إنّما يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله ، فلو رفعت (كل) لصلح ذلك كما يصلح أن تقول : (إن زيد لقائم) ، ولا يصلح أن تقــول : (إن زيداً لأضرب) ؛ لأنّ تأويلها كقولك : (ما زيداً إلاّ أضرب) ، فهذا خطأ في (إلاّ) وفي اللام. " [٣] ،وقال أيضاً"وأما من جعل (لمّا) بمنزلة (إلاّ) فإنّه وجه لا نعرفه. "[٤]

---

(١) ينظر: الدر المصون (٩/٥٨٦،٢٦٥) ، (١٠/٧٥٢).
(٢) هود/١١١.
(٣) معاني القرآن للفراء (٢/٢٩،٣٠).
(٤)المصدر نفسه(١/٣٤٣).

لكنه جعل قوله تعالى : (إن كل نفس لما عليه حافظ) [1]بمعنى: ما كل نفس إلاّ عليها حافظ [2].

نأخذ من كلام الفراء أنّه منع جعل (إن) نافية و(لمّا) بمعنى (إلاّ)؛ لأنه لا يجوز الجمع بين معنى النفي في (إن) ونصب (كلاًّ) إلاّ بالتأويل الذي نسبه إلى من لم يُعرِّف به ، وبين أنّه وجه غير مقبول .

إذن الوجه المقبول هو توجيه البصريين ، وهو أنّ (إن) هنا مخففة من الثقيلة ، وعملت عمل (إنّ) المشددة فنصبت (كلاًّ) ؛ لأنّ توجيه الكوفيين خطأ بشهادة الفراء.

ويؤيد مذهب البصريين قول سيبويه:" وحدثنا من نثق به أنّه سمع من يقول : (إنْ عمراً لمنطلق). " [3]

ومن هنا نستطيع أن نقول :

إنّ (إن) المخففة من الثقيلة إذا دخلت على الجملة الاسمية جاز إعمالها وإلغاؤها ، والإلغاء أكثر من الإعمال ، أما إذا دخلت على الجملة الفعلية وجب إهمالها.

---

(١) الطارق/٤.
(٢)ينظر : معاني القرآن للفراء(٣/١٤٣).
(٣)الكتاب (٢/١٤٠).

فقاعدة عمل (إن) المخففة عمل (إنّ) المشددة جائزة ، وذلك استناداً إلى قراءة : (وإن كلاًّ لما ليوفينهم ربك أعمالهم) تلك القراءة التي لها دور بارز في تقعيد تلك القاعدة ، بدليل إجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على أنّ(إن) مخففة من الثقيلة في هذه الآية الكريمة ، مع إنكارهم أنّ(لمّا) مخففة أو مثقلة بمعنى (إلاّ) فيها ، ثم إنّهم حاولوا تفسير نصب (كلاًّ) بعدها ، فذهب البصريون إلى أنّ نصبها إنّما هوبـــ(إن) المخففة من الثقيلة ، بينما لجأ الكوفيون إلى القول بإضمار فعل ، (ولا يخفى تكلف هذا التأويل) ، وهذا بناء على مذهبهم أنّ(إنّ) المشددة لا تخفف وهي عندهم (إن) النافية لا غير .

فكان يجب عليهم تصحيح قاعدتهم بعد أن رأوا تلك القراءة ورأوا نصب (كلاًّ) بعد (إن) المخففة من الثقيلة ؛ لأنّ ورود (إن) عاملة في اسمها في اللغة والقرآن دليل على أنها المخففة من الثقيلة ؛ لأنّ النافية لا تعمل ، ثم إنّ (لمّا) لو كانت بمعنى (إلاّ) لما جاز تخفيفها كما أنّ (إلاّ) لم يجز تخفيفها.

# المبحث الخامس

# الفاعل

## ويشتمل على ما يلي:

## المبحث الخامس : حذف عامل الفاعل لدليل

الحذف لدليل جائز، ومن الحذف لدليل : حذف فعل الفاعل إذا أشعر به ما قبله.

ويحذف الفعل جوازاً في ثلاثة مواضع [1] :

١- إن أجيب به نفي ، كقولك : (بلى عمرو) في جواب من قال : (ما حضر أحد) فـ(عمر) فاعل لفعل محذوف ، دل عليه مدخول النفي ، أي : بلى حضر عمرو.

٢- إذا استلزمه فعل قبله كقول الفرزدق :

غداةَ أَحَلَّت لابن أصرَمَ طعنةٌ  حُصَينٍ عبيطاتِ السدائِفِ والخمرُ [2]

---

(١)ينظر هذه المواضع في: شرح التسهيل لابن مالك(٢/٥٠) ، وشرح ابن الناظم(١٦٠) ، وارتشاف الضرب(٣/١٣٢٢)، والمساعد (١/٣٩٤) ، وشرح الأشموني(١/٣٩٣) ، والتصريح(١/٢٧٢) ،والهمع(٢/٢٥٨)، والتوجيهات النحوية والصرفية للقراءات القرآنية في مغني اللبيب(٢٩٨).

(٢)البيت من الطويل ، ورد منسوباً إلى الفرزدق في ديوانه(٢٢٥) ، والتصريح(١/٢٧٤) ، وبلا نسبة في : الإنصاف (١/١٨٧) ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور(٢/٢٩٦).
وهذا البيت يروى على وجهين: الأول: بنصب (طعنة) ورفع(عبيطات) و(الخمر) فعلى ذلك تكون (طعنة) مفعول به في اللفظ وإن كان فاعلاً في المعنى، و(عبيطات) فاعل في اللفظ وإن كان مفعولاً على المعنى، و( الخمر) معطوف على(عبيطات)، وذلك على طريقة : خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر، الفاعل منصوب والمفعول به مرفوع.
الوجه الثاني: برفع (طعنة) ونصب(عبيطات) بالكسرة نيابة عن الفتحة، ورفع ( الخمر)، وعلى ذلك يجوز أن يكون(طعنة)فاعل(أحلت) مرفوع، و(عبيطات) مفعول به ، و(الخمر)

فــ( الخمر) فاعل لفعل محذوف استلزمه (أحلت) ،إذ التقدير :وحلت له الخمر.

٣ – إن أجيب به استفهام محقق نحو قوله تعالى : (ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله)[١] ، فلفظ الجلالة فاعل بفعل محذوف دلّ عليه مدخول الاستفهام ، إذ التقدير – والله أعلم–خلقهم الله.

أو أجيب به استفهام مقدر كقراءة: (يُسَبَّحُ له فيها بالغدو والآصال رجالٌ)[٢]بفتح الباء [٣] .

فهذه القراءة القرآنية ورد فيها فــعل الفاعل مضمراً لكون ما قبله مشعراً به ، وذلك أنّ الفعل : ( يُسبَّح) قد بُني لما لم يُسَم فاعله ، وأقيم الجار والمجرور بعده مقام الفاعل ، ثم فسر مَن يُسبِّح على تقدير سؤال سائل : مَن يُسبِّحه؟ ، فقال: رجالٌ ، أي : يُسبِّحُ له رجالٌ ، فرفع (رجال) بهذا الفعل المضمر الذي يدل عليه ( يُسَبَّح) ؛ لأنه لما قال : ( يُسَبَّحُ) له ، دلّ على أنّ ثَمّ مُسَبَّحَاً[٤].

---

فاعــل بفعل محذوف يدل عليه الفعل السابق ، والتقــدير: ( أحلــت الطعنــة عبيطــات السدائف ، وحلت الخمر_وهــذا هو المرادهنا_ ويجوز أن يكون (الخمر) مبتــدأ حــذف خبره ، والتقدير : والخمر كذلك، وهذا ما قال به الجمهور. [ ينظر: التوجيهات النحوية والصرفية للقراءات القرآنية في مغني اللبيب(٢٩٩)].

(١)الزخرف/٨٧.

(٢) النور/٣٦،٣٧.

(٣)قرأ عبد الله بن عامر وأبو بكر عن عاصم : بفتح الباء(يــسبَّح) ، وكــسرهاالباقون ، [ ينظر: كتاب السبعة لابن مجاهد(٤٥٦) ، ومعاني القراءات للأزهري(٣٣٦)، وحجة ابن خالويه(١٦١) ، والحجة لأبي علي الفارســي(٢٠١/٣) ، والمبــسوط(٣١٩) ، وحجــة القراءات لأبي زرعة(٥٠١) ، والتيسير للداني(١٣٢) ، والتوجيهات والآثــار النحويــة والصرفية للقراءات الثلاثة بعد السبعة(٣٨٢/١)، والتوجيهــات النحويــة والــصرفية للقراءات القرآنية في مغني اللبيب(٢٩٤).].

(٤) ينظر: إعراب القرآن المنسوب إلــى الزجــاج(١٩٨،١٧/١) ، والحجــة لأبــي علــي الفارســي(٢٠٢/٣) ، والكــشف لمكــي بــن أبــي طالــب(١٣٩/٢) ، والكــشاف

قال الفراء(ت/ ٢٠٧هـ) :" ( يُسَبّح له فيها بالغدو والآصال. رجالٌ) قرأ الناس بكسر الباء ، وقرأ عاصم : (يُسَبَّحُ) بفتح الباء ، فمن قال : ( يُسَبَّحُ) رفع الرجال بنية فعل مجدد ، كأنّه قال : يُسَبِّحُ له رجالٌ لا تلهيهم تجارة..."[١]

وتخريج هذه القراءة القرآنية على هذه القاعدة وهي جواز حذف فعل الفاعل لكون ما قبله مشعراً به هو ما عليه أكثر النحويين كالفراء[٢] ، والزجاج [٣]،وأبي جعفر النحاس[٤]، وأبي علي الفارسي[٥]، والزمخشري[٦]، وعبد القاهر الجرجاني[٧]، وأبي البركات الأنباري[٨]، وابن يعيش[٩]،

---

للزمخشري(١٢٨/٤) ، و المقتصد للجرجاني(٣٥٥/١،٥١٨) ، والبيان للانباري(١٩٦/٢) ، و شرح المفصل لابن يعيش (١٥٦/١) ، وشرح التسهيل لابن مالك(٥١/٢) ، وشرح ابن الناظم(١٦٠) ، والإقليد شرح المفصل(١٣٨/١) ، وارتشاف الضرب(١٣٢٢/٣)، والمغني بالأمير(١١٦٣/٢)، والمساعد(٣٩٤/١) ، وشفاء العليل(٤١٥/١)، وتمهيد القواعد(١٦٠١/٤)، وشرح الأشموني(٣٩٣/١)، والتصريح(٢٧٣/١)، والهمع(٢٥٨/٢).

(١)معاني القرآن للفراء(٢٥٣/٢).

(٢) ينظر : المصدر نفسه.

(٣)ينظر: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج(١٧/١).

(٤) ينظر : القطع والائتناف(٣٦٠).

(٥)ينظر: الحجة لأبي علي الفارسي(٢٠٢/٣).

(٦)ينظر: الكشاف(١٢٨/٤).

(٧) ينظر: المقتصد(٣٥٥/١).

(٨)ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن(١٩٦/٢).

(٩)ينظر:شرح المفصل لابن يعيش(١٥٦/١).

وابن مالك [١] ، وولده [٢]، وأبي حيان [٣]، وابن هشام [٤]، وابن عقيل[٥]، ويعقوب بن أحمد بن حاجي عوض[٦]، والأشموني[٧]، والشيخ خالد[٨]، والسيوطي[٩]

---

(١)ينظر: شرح التسهيل لابن مالك(٢/٥١) ، وينظر : تمهيد القواعد(٤/١٦٠١).
(٢) ينظر : شرح ابن الناظم(١٦٠).
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب(٣/١٣٢٢،١٣٢٣).
(٤)ينظر:المغني بالأمير(٢/١٦٣).
(٥) ينظر: المساعد(١/٣٩٤).
(٦) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب(٣٨٣).
(٧) ينظر: شرح الأشموني(١/٣٩٤).
(٨) ينظر: التصريح(١/٢٧٣).
(٩) ينظر: همع الهوامع(٢/٢٥٨) ، والأشباه والنظائر في النحو(١/٣٠٥، ٢/٥٢).

وقد ذكر السمين الحلبي وجهاً آخر يمكن أن تُخَرج عليه القراءة ، وهو كون (رجال) مرتفعاً على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي : المسبحه رجال[١]، وذكر مكي بن أبي طالب وجهاً ثالثاً وهو كون (رجال) مبتدأ والخبر قوله : (في بيوت)[٢] .ولكن تقدير كونه فاعل فعل محذوف أولى بدليل ثبوت الفعل في رواية البناء للفاعل[٣].وقد جاء على هذه القاعدة أيضاً قوله تعال(وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادهم شركاؤهم) [٤]، ببناء (زين) للمفعول ، ورفع القتل

---

(١) ينظر: الدر المصون(٥/٢٢١).
(٢) ينظر : الكشف(٢/١٣٩).
(٣) ينظر: شرح الأشموني(١/٣٩٤).
(٤) الأنعام/١٣٧.

والشركاء[1]، وقوله تعالى: (كذلك يوحَى إليك وإلى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم) [2]، بفتح الحاء[3].

ومما جاء على هذه القاعدة من الشعر قوله:

لِيُبكَ يزيدُ ضارعٌ لِخصُومةٍ ومُختَبِطٌ مما تَطِيحُ الطوائحُ[4]

---

(١) قرأ ابن عامر وحده: (زُيِّن)، و(قتلُ)بضم الزاي ورفع اللام من (قتل) ونصب الدال من (أولادَهم)، وفي البحر المحيط(٤/٢٣١): السلمي،وأبو عبد الملك قاضي الجند صاحب ابن عامر، وقرأ الباقون (زَيّن) بفتح الزاي واللام من (قتل) ، ورفع الشركاء ، وكسر الدال.[ ينظر: كتاب معاني القراءات للأزهري(١٧٠)،والحجة للفارسي(٢/٢١٤) ، والإتحاف(٢٧٤،٢٧٥)، وينظر: مغني اللبيب(٢/٧٧٧) تحقيق/أ.د/صلاح عبد العزيز، وشرح الأشموني(١/٣٩٤).].

(٢) الشورى/٣.

(٣) قرأ ابن كثير وحده : (كذلك يوحَى إليك) بفتح الحاء ، و قرأ الباقون بكسر الحاء ، فالقراءة بفتح الحاء على إضمار فعل مكرر، وبه رفع(الله)، كأنه لما قال : (يوحَى إليك) قيل: مَن يوحِي؟ فأجيب: يوحِي الله، [ ينظر: كتاب معاني القراءات للأزهري(٤٣٣) ، والحجة للفارسي(٣/٣٦١)، والبحر المحيط(٧/٤٨٦)، والإتحاف(٤٩١) ، وينظر: مغني اللبيب(٢/٧٧٧)، وشرح الأشموني(١/٣٩٤).].

(٤) البيت من الطويل ، واختلف في قائله، ففي مجاز القرآن(١/٣٤٩،٣٧٧،٤٠٥) نسب إلى نهشل بن حرى النهشلي، ونسب إلى الحارث بن نهيك النهشلي في :الكتاب(١/٢٨٨،٣٦٦،٣٩٨)، وابن يعيش(١/١٥٦)، وشرح الرضي(١/١٩٣)، ولضرار بن نهشل في الدرر(١/٣٨٩)، وبلا نسبة في: المقتضب(٢/٢٢٨)، والخصائص(٢/٣٥٣،٤٢٤)، والمقتصد(١/٣٥٤)، وشرح التسهيل لابن مالك(٢/٥١) ، وشرح ابن الناظم(١٦١)، وشرح الأشموني(١/٣٩٣)،والهمع(٢/

فقد رفع فيه(ضارعٌ) بفعل محذوف ، كأنّه قيل : مَن يبكيه؟ فقال : يبكيه ضارع لخصومة ، أي : يبكيه ضارع لخصومة.

قال سيبويه:

" لما قال: ليُبكَ يزيدُ ، كان فيه معنى: (ليَبكِ يزيدَ)،... كأنّه قال: ليبكِه ضارعٌ." [1]

وقال:" ومثل : ليُبكَ يزيدُ ، قراءة بعضهم: (وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادهم شركاؤهم) ، رفع الشركاء مثل ما رفع عليه ضارع." [2].

مما سبق يتضح لنا أنّ قوله تعالى: ( يُسَبَّح له فيها بالغدو والآصال. رجالٌ..) على قراءة البناء للمفعول ، وكذلك قراءة : ( وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولاده شركاؤهم)، وقوله تعالى : (كذلك يوحَى إليك وإلى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم) ، تلك القراءت لها دور قوي وجلي في تقعيد قاعدة جواز حذف فعل الفاعل لدليل ، وهذا الحذف صحيح طالما هناك دليل يدل على الفعل المحذوف.

---

[1] الكتاب(٢٨٨/١).

(٢)الكتاب (٢٩٠/١).

## نصب الفاعل ورفع المفعول عند أمن اللبس

إن العرب مجمعون على رفع الفاعل ونصب المفعول به إذا ذكر الفاعل

قال تعالى : (وورث سليمانُ داودَ)[1] ، هذا هو الأصل ' إلا أنه قد جاء الفاعل منصوباً والمفعول مرفوعاً من ذلك قراءة قوله تعالى:(فتلقى آدم من ربه كلمات)[2]'بنصب (آدم ) ورفع (كلمات )[3].

ففي هــذه القراءة ورد الفاعل :(آدم) منصوباً ' والمفعول :(كلمات) مرفوعاً 'وذلك لأمن اللبس هنا لظهور المعنى ، فأسند الفعل الى الكلمات ' ووقع على (آدم)' فكأنه قال : (فجاءت كلمات) [4]'وقيل لما كانت الكلمات سبباً توبته جُعلت فاعلة [5] .

---

١- من الآية(١٢)من سورة النمل.
٢- من الآية(٣٧)من سورة البقرة.
٣- قــرأابن كثيــر بنــصب (آدم)ورفــع (كلمــات) ،وقرأالجمهــور برفــع (آدم)ونصب(كلمات).ينظر القراءة في:كتاب معاني القراءات للازهري(٤٨)،والحجة للفارسي(٢٦٨/١) ، والاتحاف(١٧٦)' وينظر: البحــرالمحيط(٣١٨/١) ، والــدر المصون (٢٩٥/١.
٤- ينظر : الاتحاف(١٧٦).
٥- ينظر: الدر المصون (٢٩٥/١).

وقد ردّه الخضري بإمكان حمله على الأصل من أنّ المرفوع هو الفاعل ، لأن التلقي نسبة من الجانبين[1].

قال أبو منصور الأزهري(ت/٣٧٠هـ):"والعرب تقول: تلقيت هذا من فلان، معناه: أنّ فهمي قبله من لفظه، والذي قرأ به ابن كثير جائز في العربية؛ لأنّ ما تليقته فقد تلقاك..." [2] وسمع عن العرب : ( خرق الثوبُ المسمارَ) ، و (كسر الزجاجُ الحجرَ) ، فـ(المسمار) و(الحجر) فاعلان ، وحقهما الرفع، و(الثوب) ، و(الزجاج) مفعولان وحقهما النصب، إلاّ أنه نصب الفاعل ورفع المفعول ، وذلك لأمن اللبس ووضوح المعنى .قال ابن مالك(ت/٦٧٢هـ):

" ورفعُ مفعولٍ به لا يلتبس  مع نصبِ فاعلٍ روا فلا تقس " [3]

وقال الأشموني(ت/٩٠٠هـ):"قد حملهم ظهور المعنى على إعراب كل من

---

(١)ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (١٥٨/١) وينظر: التصريح (٢٧٠/١).

(٢) معاني القراءات (٤٩) ، وينظر: الحجة لأبي علي الفارسي(٢٧٠/١، ٢٧١)، والبحر المحيط(٣١٨/١)، والدر المصون(٢٩٥/١).

(٣) شرح الكافية الشافية(٦١٢/٢) ، وينظر : حاشية الخضري (١٥٨/١).

الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر ، كقولهم : خرق الثوبُ المسمارَ." [1]

وقال السيوطي(ت/٩١١هـ):" وسمع رفع المفعول ونصب الفاعل ، حكوا : (خرق الثوبُ المسمارَ)، و(كسر الزجاجُ الحجرَ)،... والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الإلباس."[2]

ومما ورد على هذه القاعدة- وهي نصب الفاعل ورفع المفعول- من الشعر قول الشاعر:مثلُ القَنافِدِ هدّاجونَ قد بَلَغَت نَجرانُ أو بَلَغَت سوآتِهِم هَجَرُ [3]

فنصب الفاعل(سوآتهم) ؛ لأنها هي التي تبلغ (هجر) ، ورفع (هجر).

وقول الآخر:

غداةَ أحَلّت لابن أصرمَ طعنةً حصينٍ عبيطاتُ السدائفِ والخمرُ[4]

---

(١) شرح الأشموني(١/٤٢٥).
(٢) همع الهوامع(٣/٨) ، وينظر: مغني اللبيب(٢/٨٨٠) تحقيق/أ.د/ صلاح عبد العزيز.
(٣) البيت من البسيط للأخطل، وهو في الجمل في النحو للزجاجي(٢٠٣) ، تحقيق/د.علي توفيق الحمد-مؤسسة الرسالة-بيروت-ط٢(١٤٠٥ه=١٩٨٥م) ، وكتاب الشعر للفارسي(٢/٤٧٩)، والمحتسب(٢/١١٨) ، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل(٢٢٩) تحقيق/د. حمزة النشرتي-منشورات دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-ط١(١٤٢٤ه=٢٠٠٣م)، والأمالي الشجرية(٢/١٣٦)، وضرائر الشعر(٢٦٨)، وشرح الكافية الشافية(٢/٦١٢)، ورصف المباني(٤٥٢)، ومغني اللبيب(٢/٨٨٠) ، وشرح الأشموني(١/٤٢٥)، وهمع الهوامع(٣/٨)، وشرح شواهد المغني(٢/٩٧٢).
(٤) سبق تخريجه.

فنصب الفاعل(طعنة) ورفع المفعول به.

وقاسه ابن الطراوة [1] عملاً بقراءة : (فتلقى آدمَ من ربه كلماتٌ) بنصب(آدم) ورفع(كلمات).

وقد قصره أبو القاسم الزجاجي[2] على الشعر، وهذا ما قاله ابن مالك [3]، وابن عقيل[4] ، والأشموني[5] ، والسيوطي [6]، وجعله الشيخ خالد شاذاً[7]، وذهب ابن يعيش الصنعاني[8]إلى أنّ نصب الفاعل ورفع المفعول مشروط

---

١- ينظر: حاشية الخضري (١/١٥٨).
٢- ينظر:الجمل في النحو(٢٠٣-٢٠٦).
٣- ينظر:شرح الكافية الشافية(٢/٦١٢).
٤- ينظر:شرح ابن عقيل(١/١٤٧).
٥- ينظر: شرح الأشموني(١/٤٢٥).
٦- ينظر: همع الهوامع(٣/٨).
٧- ينظر: التصريح(١/٢٧٠).
٨- هو سابق الدين محمد بن أحمد بن يعيش الصنعاني النحوي ، كان من أكابر علماء الدين ، صنف : التهذيب الوسيط في النحو ، والمحيط في النحو، والياقوتة في النحو ، والمنتهى ، والبيان للحيران في إعراب القرآن ، توفي سنة(٥٦٨٠).[ ينظر : تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان(٥/٣٠١)-دار المعارف-مصر.]

بأنّ يكون أحد الاسمين لايصلح أن يكون إلاّ فاعلاً ، والثاني لا يصلح أن يكون إلاّ مفعولاً، أما إذا صلح أن كل واحد منهما فاعلاً مرة، ومفعولاً مرة أخرى فلا يجوز خشية الالتباس[1].

والرأي في ذلك: يجوز نصب الفاعل ورفع المفعول عند تمييزهما نحو: خرق الثوبُ المسمارَ ،برفع الثوب على المفعولية ، ونصب المسمار على الفاعلية ، إذ من المعلوم أنّ المسمار هو الخارق فهو الفاعل ، وإن كان منصوباً، والثوب هو المخروق فهو المفعول وإن كان مرفوعاً.

ويعضد ذلك قراءة نصب (آدم) ورفع(كلمات) في قوله تعالى: ( فتلقى آدم من ربه كلمات)[1]، إذ من المعلوم أنّ(آدم) –عليه السلام– هو المتلقي ، فهو الفاعل، وإن جاء منصوباً.

فإن لم يتميز تعين رفع الفاعل ونصب المفعول نحو: (ضرب زيدٌ عمراً) إذ لا يعرف الفاعل من المفعول إلاّ برفع الأول ونصب الثاني[2].

وذلك أنّ كل واحد من الاسمين يجوز أن يكون فاعلاً وأن يكون مفعولاً، فيجوز : ( ضرب زيدٌ عمراً) ، و ( ضرب عمروٌ زيداً) .

---

(١) ينظر: التهذيب الوسيط في النحو لابن يعيش الصنعاني(٣٩٥) تحقيق/ فخر صالح قدارة–دار الجيل.
(١)البقرة/٣٧.
(٢) ينظر: شرح الأجرومية للشيخ الكفراوي(١٢).

## نيابة غير المفعول به مع وجوده

إذا وجد مع المفعول به شئ من ثلاثة الأشياء التي تقام مقام الفاعل وهـــــــي الظرف والمجرور والمصدر ففي إقامة غير المفعول به ههنا خلاف : فمذهب جمهور البصريين -عدا الأخفش -أنّه: إذا وجد بعد الفعل المبني للمجهول مفعول به فإنه يتعين للنيابة عن الفاعل ، ولا يجوز إقامة غير المفعول به مقامه [١] .

وحجتهم :

أن غير المفعول به إنما ينوب بعد أن يقدر مفعولاَ به مجازاً ، فإذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره ؛ لأن تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب[٢]، فالفعل إنّما صيغ للمفعول ، وما تقيمه مقام الفاعل غيره فإنما ذلك على جعله مفعولا به على السعة[٣]. وكذلك كون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل أشد منه لسائر المنصوبات[٤].

قال المبرد (ت/ ٢٨٦ هـــ):" لم يجز أن تقيم المصدر مقام الفاعل إذا كان معه مفعول على الحقيقة ولكنه قد يجوز أن تقيم المصادر والظروف من الأمكنة والأزمنة مقام الفاعل ، إذا دخل المفعول من حروف الجر ما يمنعه ان يقوم مقام الفاعل ، وذلك نحو قولك:(سير بزيد سير شديد) و(ضرب بزيد عشرون سوطاً) "[٥].

---

(١)ينظر مذهب البصريين في : شرح ابن الناظم (١٧٠) ، وشـــرح الرضـــي (٢١٩/١) ، وارتشاف الضرب (١٣٣٨/٣) والمساعد (٣٩٩/١)، وشفاء العليـــل (٤١٩/١) ، وتمهيـــد القواعد (١٦٢٦/٤) ، وشرح الأشموني (٤٢١/١) ، والهمع (٢٦٥/٢).

(٢)ينظر : التصريح (٢٦٥/١).

(٣) ينظر : شرح ابن يعيش (٣٢٨/٧) .

(٤) ينظر : شرح الرضي (٢١٩/١) .

(٥) المقتضب (٥١/٤) .

وقد وافق البصريين وقال بقولهم: عبد القاهر الجرجاني[١] (ت/٤٧١هـ)، والعكبري[٢] ، وابن يعيش[٣]، وابن عصفور[٤]، وغيرهم.

وذهب الكوفيون[٥] إلى جواز نيابة غير المفعول به مع وجوده، مع اختيار نيابة المفعول به وعدم وجوبها [٦] .

وقد احتج الكوفيون لمذهبهم بالسماع والقياس، أما القياس: فإنّ الظرف والمجرور والمصدر إذا صارت مفعولة على السعة التحقت بالمفعول به [٧]،

وأما السماع: فقد استدلوا على جواز نيابة غير المفعول به مع وجوده بنحو قراءة: (ليُجزَى قوماً بما كانوا يكسبون)[٨]، فأقيم الجار والمجرور(بما) مقام الفاعل مع وجود المفعول به (قوماً)[٩].

---

(١)ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح(١/٣٥٢).
(٢) ينظر: اللباب(١/١٥٩).
(٣)ينظر: شرح ابن يعيش(٧/٣٢٨).
(٤) ينظر:شرح جمل الزجاجي لابن عصفور(١/٥٦٤) ، والمقرب(١١٩).
(٥) ينظرمذهب الكوفيين في: معاني القرآن للفراء(٢/٢١٠) تحقيق/ محمد علي النجار–دار السرور، وشرح الرضي(١/٢١٤) ، وشرح ابن الناظم(١٧٠)، و ارتشاف الضرب(٣/١٣٣٩) ، و المساعد(١/٣٩٩) ، و تمهيد القواعد(٤/١٦٢٦) ، و شرح الأشموني(١/٤٢١) ، و التصريح(١/٢٩٠) ، والهمع (٢/٢٦٥).
(٦) ينظر: المغني في النحو لابن فلاح اليمني(٢/٢١٠).
(٧) ينظر:المصدر نفسه(٢/٢١٣،٢١٤).
(٨) ينظر:الجاثية/١٤، قرأ جعفر: (ليجزى) بالياء ونيابة الفعل للمجهول، [ ينظر : حجة ابن خالويه(٣٢٥)، والمبسوط(٤٠٣) ، والنشر(٢/٣٧٢)، والإتحاف(٣٩٠)].
(٩) ينظر: البحر المحيط(٨/٤٥) دار الفكر للطباعة والنشر–ط٢(١٤٠٣ه=١٩٨٣م) ، وروح المعاني(٢٥/١٤٨).

**قال أبو حيان(ت/٧٤٥هـ):**

**"وفيه حجة لمن أجاز بناء الفعل للمفعول ، على أن يقام المجرور وهو (بما) وينصب المفعول به الصريح وهـــــو (قوماً) ،...ولا يجيز ذلك الجمهور ...."[١]**

**واستدلوا أيضاً على مذهبهم بقراءة (نُجي المؤمنين)[٢] ، فإنه قد أقيم المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به الصريح ،**

**قال الفراء (ت ٢٠٧،٥) :**

**"وقد قرأعاصم –فيما أعلم –(نُجِّي) بنون واحدة ، ونصب (المؤمنين) كأنه احتمل اللحن ، ولا نعلم لها جهة إلا تلك ؛ لأن مالم يسم فاعله إذا خلا باسم رفعه ، إلا ان يكون أضمر المصدر في (نجي ) فنوى به الرفع ، ونصب (المؤمنين) ، فيكون كقولك :(ضرب الضرب زيداً) ثم تكنى عن الضرب ، فتقول: (ضرب زيداً)،وكذلك:نجي النجاء المؤمنين"[٣].**

**وردّه الزمخشري بأنّ ذلك فيه تعسف قال:" ومن تمحل لصحته فجعله (فُعلَ) وقال:"(نجي النجاء المؤمنين) فأرسل الياء وأسنده الى مصدرهونصب المؤمنين بالنجاء فمتعسف بارد التعسف"[٤]،**

---

(١)البحر المحيط (٤٥/٨)، والدر المصون (٦٤٥/٩) دار القلم–دمشق .
(٢)سورة الأنبياء (٨٨)، قراعاصم في رواية أبي بكر ' وابن عامر بنـــون واحـــدة وجـــيم مشددة ، ونصب المؤمنيين، ينظر : كتاب السبعة لابن مجاهد (٢٤٣)، وابـــن خالويـــه (٢٥٠) ، والمبسوط (٣٢٠) ، والكشف (١١٣/٢)، والنشر (٣٢٤/٢) وينظر : تفـــسير الطبري (٥١٩/٨) تحقيق– احمد شاكر مؤسسة الرسالة.
(٣)معاني القرآن للفراء (٢١٠/٢) ، وينظر: إعراب القرآن للنحاس (٩٥/٤) تحقيق– عبد المنعم ابراهيم– منشورات محمد على بيصنون– دار الكتب العلميه –بيروت. والكـــشف (١١٣/٢).
(٤) الكشاف (١٣٢/٣).دار الكتاب العربي .بيروت . ط الثالثه ١٤٠٧ه.

واستدلوا بقول الشاعر :

ولَو ولَدت قُفَيرة جِروَكلبٍ لَسُبَّ بذلك الجروِ الكلابَا[1]

وقد ذهب الأخفش إلى أنّه يجوز نيابة غير المفعول به مع وجوده بشرط تقدم النائب[2] .

ولم يذكر هذا الشرط عن الأخفش ابن مالك[3]، وولده[4]، والسلسيلي[5]، والدماميني[6] (ت/٨٣٨هـ)، و السيوطي[7].

---

(١)البيت من الوافر لجرير في التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري (٢٧٢) تحقيق د/عبدالرحمن عثيمين- ط دار الغرب الإسلامي بيروت، وخزانة الادب للبغدادي (٣٣٨،٣٣٧/١)تحقيق- عبد السلام هارون-ط الهيئة المصرية العامة للكتاب -ط٢(١٩٧٩م) ، وبلا نسبة في الخصائص (٣٩٧/١)تحقيق/ محمد علي النجار-ط المكتبة العلمية، وآمالي ابن الشجري (٥١٨/٢) تحقيقد/محمود الطناحي-ط مكتبة الخانجي-القاهرة-ط الاولى (١٤١٣ه-١٩٩٢م)،وشرح ابن يعيش(٣٢٩/٧) ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور(٥٦٥/١)، و شرح التسهيل(٦٠/٢)، وشرح الرضي(٢١٤/١)، والهمع(٢٦٦/٢)، وشاهده: نيابة الجار والمجرور(بذلك الجرو) عن الفاعل مع وجود المفعول به(كلابا) على مذهب الكوفيين والأخفش.

(٢) ينظر:الخصائص(٣٩٧/١)، والتذييل والتكميل(٢٤٥/٦)، وارتشاف الضرب(١٣٣٩/٣)، والمساعد(٣٩٩/١) ، وشرح الأشموني(٤٢٢/١)، والتصريح(٢٩١/١).

(٣)ينظر: شرح التسهيل لابن مالك(٥٩/٢) ، وشرح عمدة الحافظ(١٨٦/١) تحقيق/ عدنان عبد الرحمن الدوري-ط العاني-بغداد (١٣٩٨ه=١٩٧٨م) ، وشرح الكافية الشافية (٦٠٩/٢) تحقيق/عبد المنعم هريدي جامعة أم القرى.

(٤) ينظر شرح ابن الناظم(١٧٠).

(٥) ينظر: شفاء العليل(٤١٨/١).

(٦) ينظر: تعليق الفرائد(٢٥٩/٤) تحقيق/د. محمد بن عبد الرحمن المفدي ط الأولى (١٤٠٩ه=١٩٨٨م).

(٧) ينظر: همع الهوامع(٢٦٥/٢).

وقد اختار مذهب الكوفيين والأخفش ابن مالك[١] ، وناظر الجيش[٢] (ت/٧٧٨هـ).

قال ابن مالك:" ولا يجيز غير الأخفش من البصريين أن ينوب غير المفعول به مع وجوده ، وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون ، ويؤيد مذهبهم قراءة بعض القراء: ( ليُجزى قوماً بما كانوا يكسبون)، فأسند(ليجزى) إلى الجار والمجرور، ونصب(قوماً) وهو مفعول به."[٣]

وقد تأول البصريون ومن وافقهم أدلة الكوفيين والأخفش حيث خرجوا قراءة : ( ليُجزى قوماً بما كانوا يكسبون) على إنابة ضمير المفعول الثاني عن الفاعل ، والتقدير: (ليجزي اللهُ الخيرَ أو الغفرانَ قوماً)، و( ليجزي) يتعدى لمفعولين، ثم بُني للمفعول، فحُذف الفاعل ، وناب عنه ضمير(الخير)أو(الغفران)، فهو من إقامة المفعول به عن الفاعل لكنه المفعول الثاني ، وهذا جائز[٤]،أو أنّ القائم مقام الفاعل هو ضمير المصدرالمدلول عليه بالفعل، أي: ليجزى الجزاء، واختار هـــذا التقدير: الزمخشري[٥] ، وابن عطية [٦] .

---

(١)ينظر: شرح التسهيل(٢/٥٩) ، وشرح الكافية الشافية(٢/٦٠٩)، والمساعد(١/٣٩٨)، و شفاء العليل(١/٤١٨)، والهمع(٢/٢٦٥).

(٢) ينظر: تمهيد القواعد(٤/١٦٣٢).

(٣) شرح الكافية الشافية(٢/٦٠٩).

(٤) ينظر:شرح جمل الزجاجي لابن عصفور(١/٥٦٤) ، والتذييل والتكميل(٦/٢٤٦)، وشرح قطر الندى(٢٠٨)، لابن هشام ومعه سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى للشيخ/محمد محيى الدين–ط المكتبة العصرية–بيروت(١٤٢٢ه=٢٠٠١م)، والتصريح بحاشية يس(١/٢٩١).

(٥) ينظر: الكشاف(٤/٢٨٩) –دار الكتاب العربي–بيروت–ط٣(١٤٠٧هـ).

(٦) ينظر: المحرر الوجيز(٥/٨٣).

قال أبو حيان(ت/٧٤٥هـ):

"فيكون جملتان إحداهما : ليجزى الجزاء قوماً ، والأخرى: يجزيه قوماً"[١] .

وهناك من رمى القراءة باللحن كالطبري(ت/٣١٠هـ) ، حيث قال:

"(ليُجزى) هو على مذهب كلام العرب لحن، إلا أن يكون أراد: ليجزى الجزاء قوماً ، بإضمار الجزاء، وجعله مرفوعاً(ليُجزى)، فيكون وجهاً من العربية وإن كان بعيداً... وتلك القراءة غير جائزة عندي..."[٢].

وأرى أنّ كلام العرب ليس حجة على القراءة ولكن القراءة حجة على كلامهم.

وجوز ذلك التقدير أبو جعفر النحاس لكن على المجاز [٣].

وقال السمين الحلبي (ت:٧٥٦هـ):"وفيه نظر ؛ لأنه لايترك المفعول به ، ويقام المصدر ولا سيما مع عدم التصريح به" [٤].

---

(١)البحر المحيط(٨/٤٥).
(٢)تفسير الطبري(٢٢/٦٨) تحقيق/أحمد محمد شاكر-مؤسسة الرسالة.
(٣) ينظر:إعراب القرآن للنحاس (٤/٩٥)- عبدالمنعم خليل ابراهيم- منشورات محمد علي بيصنون- دارالكتب العلمية-بيروت.
(٤)الدر المصون (٩/٦٤٥).

كما خرجوا قراءة: ( نُجّي المؤمنين) على أنّ الأصـــل (ننجي) فعل مضارع ، ثم خفف بحذف النون الثانية ، فالفعل ليس بماضٍ ، بدليل سكون الياء[1].

فنحن نرى كل هذه التأويلات لرد القراءة وإضعاف حجة الكوفيين والأخفش الذين جوزوا نيابة غير المفعول به مع وجوده ضعيفة ، حتى وجدنا المانعين قد وصل بهم الأمر إلى ردّ القراءة وعدم جوازها .

يقول الإمام الطبري(ت/٣١٠هـــ):

"... والصواب من القراءة التي لا أستجيز غيرها في ذلك عندنا ما عليه قراء الأمصار ، من قراءته بنونين وتخفيف الجيم لإجماع الحجة من القراء عليها وتخطئتها خلافه." [2] .

وقيل: إنّ هذه القراءة وما جرى مجراها فيها إخفاء في : (ننجي) ، فالنون الثانية مخفية لأنّ المصاحف فيها نون واحدة[3].

---

١- ينظر: الدر المصون(٥/٢٢١).
٢- تفسير الطبري(١٨/٥٢٠).
٣- ينظر: المحرر الوجيز(٤/٩٧).

وأجابوا عن البيت بأنه ضرورة فلا يلتفت إليه[1]، وقد حمله بعضهم على الشذوذ[2] ، وقد تأوله بعضهم على أن يكون ( الكلاب) منصوباً بـــ(ولدت) ، فلا يكون لـــ(سب) ما يقوم مقام الفاعل إلا المجرور ، ويكون(جرو كلب) منادى محذوفاً منه حرف النداء ، كأنه قال : ( ولو ولدت قفيرة الكلاب يا جرو كلب لسب بذلك الجرو)[3]، وهذا فاسد في اللفظ والمعنى، أو أنّ الكلاب نصب على الذم ، وجمع لأنّ (قفيرة) و(جرو) و(كلب) ثلاثة [4]، أو أنّ الكلاب منصوب بفعل مضمر يفسره ما قبله ، والتقدير : يسبون الكلاب[5].

قال أبو جعفر النحاس(ت/٣٣٨هـــ):

"وأما قول الشاعر:

ولو ولدت قفيرةُ جروَ كلبٍ لسُبَّ بذلك الجرو الكلابَا

فلا حجة فيه ، ورأيت أبا إسحاق يذهب إلى أنّ تقديره : ولو ولدت قفيرة الكلاب و(جرو كلب) منصوب على النداء."[6].

---

(١)ينظر:شرح جمل الزجاجي(٥٦٥/١) ، والتصريح(٢٩١/١).
(٢) ينظر: شرح ابن يعيش(٣٣٠/٧).
(٣) ينظر: شرح ابن يعيش (٣٣٠/٧) ، وشرح جمل الزجاجي(٥٦٥/١) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٦٠/١) ، والمغني في النحو(٢١٣/٢) ، و تمهيد القواعد(١٦٢٩/٤،١٦٣٠).
(٤)ينظر : المغني في النحو(٢١٣/٢).
(٥)ينظر : تمهيد القواعد(١٦٣١/٤).
(٦) إعراب القرآن للنحاس(٩٥/٤).

**الرأي الراجح:**

**والذي يظهر لي أنّ نيابة غير المفعول به مع وجوده قاعدة جائزة غير ممنوعة ، بدليل قــراءة : (نُجِّي المؤمنين) بنون واحدة مضمومة وجيم مشددة ، ونصب المؤمنين على إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به الصريح، وهو وجه جائز ، لقارىء جليل هو عاصم ، خاصة أنّ المصاحف بنون واحدة [1] ، وكذلك قراءة : (ليُجزى قوماً بما كانوا يكسبون) حيث أقيم الجار والمجرور(بما) مقام الفاعل مع وجود المفعول به(قوماً) ، والأخذ بظاهر القراءة خير من تلك التخريجات التي قال بها المانعون الذين لم يجوزوا تلك القاعدة ، ولا يخفى ضعف تلك التخريجات ، فالقراءة حجة ينبغي الأخذ بها والنظر إليها.**

---

(١)ينظر : تفسير الطبري(٥١٩/١٨).

## المبحث السابع :تقديم الحال على عاملها الظرف والمجرور

إذا كان العامل في الحال ظرفاً أومجروراً ففي تقديم الحال على عامله الظرف والمجرور هاهنا خلاف[١] :

فجوز الكسائي والفراء والأخفش [٢] تقديم الحال على عامله الظرف والمجرور ،يقول ناظر الجيش:"ومذهب الأخفش والكسائي والفراء :الجواز مطلقاً [٣].

ودليلهم قراءة:(وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصةً لذكورنا)[٤]، بنصب(خالصة) [٥]، ويقول ابن جني(ت/٣٩٢هـ):"...وفيه جوابان:أحدهما:أن يكون حالاًمن الضمير في الظرف الجارى صلة على (ما)،كقولك:الذى فى الدار قائماًزيد،والآخر:أن يكون حالاًمن(ما)على مذهب أبي الحسن في إجازته تقديم الحال على العامل فيها إذاكان معنى بعد أن يتقدم صاحب الحال عليها، كقولنا: زيد قائماً في الدار."[٦] .

---

(١)ينظر الخلاف في : شرح التسهيل لابن مالك (٢٦٢/٢) ، وشرح الرضي(٦٣/٢)، وارتشاف الضرب (١٥٩٠/٣)، والمساعد(٣٢/٢)، وتمهيد القواعد (٢٣٠٢/٥)، وشرح الأشموني(٢٣/٢)، والتصريح(٣٨٥/١)، وهمع الهوامع(٣٢/٤).

(٢)ينظر : اللباب (٢٩٠/١)، وشرح التسهيل(٢٦١/٢)، وشرح الرضي(٦٣/٢)، وشرحابن الناظم(٢٤٠) ، وارتشاف الضرب(١٥٩٠/٣) ، والمساعد(٣٢/١)، وتمهيد القواعد(٢٣٠٢/٥)، وشرح الأشموني(٢٣/٢)، والتصريح(٣٨٥/١)، والهمع(٣٢/٤).

(٣) تمهيد القواعد(٢٣٠٢/٥)، وينظر:ارتشاف الضرب(١٥٩١/٣).

(٤) الأنعام/١٣٩.

(٥) في المحتسب (٢٣٢/١): قراءة ابن عباس بخلاف والأعرج وقتادة وسفيان بن حسين ، وفي مشكل إعراب القرآن لمكي (٢٧٣/١) قراءة النصب لقتادة ، وفي التيسير لأبي عمرو الداني(١٠٩/١) : قراءة نافع: (خالصةٌ) بالرفع ، والباقون بالنصب ، وينظر: المحرر الوجيز(٣٥١/٢) ، و تفسير القرطبي(٩٦/٧) ، والبحر المحيط(٦٦٠/٤)-دار الفكر-بيروت، والدر المصون(١٨٣/٥)، وفتح القدير(١٩٠/٢)-دار ابن كثير-دار الكلم الطيب-دمشق-بيروت-ط١.

(٦) المحتسب(٢٣٣/١)، وينظر: المحرر الوجيز(٣٥١/٢).

واستدلوا أيضاً بقول الشاعر:

بنا عاذ عوفٌ وهو بادي ذلة  لديكم فلم يعدم ولاءً ولا نصرا[1]

وبقول الآخر: ونحن منعنا البحرَ أن تشربوا به  وقد كان منكم ماؤه بمكان[2]

وقد صحح ابن مالك تلك القاعدة:(جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والمجرور) حيث قال:"وغير الأخفش يمنع تقديم الحال الصريحة على العامل الظرفي مطلقاً، والصحيح جوازه ، محكوماً بضعفه."[3]

وقد منع تلك القاعدة مطلقاً سيبويه وجمهور البصريين[4] فعندهم لايجوز تقديم الحال على الظرف وشبهه.

قال الرضي:"فسيبويه لا يجيزه أصلاً ، نظراً إلى ضعف الظرف." [5] .

---

(١) البيت من الطويل ولم يعرف قائله، ينظر: شرح ابن الناظم(٢٤٠)، وأوضح المسالك(٣٣٢/٢)، والمساعد(٣٢/٢)،وتمهيد القواعد(٢٣٠٣/٥)،وشرح الأشموني(٢٤/٢)، والتصريح(٣٨٥/١)، والشاهد:(بادي ذلة لديكم) حيث وقع(بادي ذلة) حالاً من الضمير المجرور بالظرف وهو(كم) في(لديكم) وتقدم عليه.

(٢) البيت من الطويل، وقائله ابن مقبل العجلاني في الأشباه والنظائر(٨٧/٧)، ولسان العرب(ب ح ر) ، ولبعض الخوارج في المقاصد النحوية(١٧٣/٣) ، وبلا نسبة في: شرح التسهيل(١٢٦٢/٢)، وشرح ابن الناظم(٢٤٠)، والمساعد(٣١/٢)، وتمهيد القواعد(٢٣٠٤/٥).

والشاهد: (منكم) حيث وقع حالاً مقدماً على عامله وهو الجار والمجرور(بمكان) ، وأصل الكلام: (وقد كان ماؤه بمكان منكم ) ، وقد قيل إن هذا البيت ليس مما نحن بصدده ؛ لأنّ (منكم) المحكوم بحاليته قد تقدم على العامل المعنوي وعلى المخبر عنه معاً، ومن شرط الجواز ألا يتقدم على المخبر عنه.[ينظر: تمهيد القواعد(٢٣٠٤/٥)] .

(٣)شرح التسهيل(٢٦٢/٢)،وينظر:الهمع(٣٣/٤).

(٤)ينظر مذهبهم في:شرح الرضي(٦٣/٢)، وارتشاف الضرب(١٥٩٠/٣)،وتمهيد القواعد(٢٣٠٢/٥)، وشرح الأشموني(٢٣/٢)، والتصريح(٣٨٥/١)، وهمع الهوامع(٣٢/٤).

(٥)شرح الرضي(٦٣/٢).

وذلك لأن العامل معنوى، فلا يقوى في تقديم معموله عليه، وإذا منعوا أن يتقدم معمول الفعل غير المتصرف فمعمول المعنى أحرى بالمنع [١].

وقد تأولوا أدلة الكسائي والفراء والأخفش بما يقرب تأويله ويبعد، فقيل هو في الشعر ضرورة[٢]، وما جاء منه مسموعاً يحفظ ولا يقاس عليه [٣].

وأما قراءة:(وقالوا ما فى بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا...)بنصب (خالصة)، فقد منع غير واحد جعله حالاً من الضمير فيما بعده أومن( ذكورنا) نفسه ، وقالوا لا تتقدم الحال على العامل المعنوي كالجار والمجرور واسم الإشارة وهاء التنبيه العاملة بما تضمنته من معنى الفاعل ولا على صاحبها المجرور، وهذا ما ذهب إليه مكى بن أبي طالب[٤]: (ت/٤٣٧هـ)، والزمخشرى[٥]:(ت/٥٣٨هـ) و أبو البقاء العكبرى[٦]:(ت/٦١٦هـ).

---

(١)ينظر : تمهيد القواعد (٥/٢٣٠٣).
(٢)ينظر: التصريح(١/٣٨٥).
(٣)ينظر: شرح ابن الناظم(٢٤٠).
(٤)ينظر: مشكل إعراب القرآن(١/٢٧٣).
(٥)ينظر: الكشاف(٢/٧١)
(٦)ينظر:التبيان في إعراب القرآن(١/٥٤٢).

قال السمين الحلبي:(ت/٧٥٦هـ):

"....ونصبه على الحال ، وفى صاحبه وجهان أظهرهما : أنه الضمير المستتر في الصلة ، الثاني : أنه الضمير المستتر فى (لذكورنا) فإن (لذكورنا) على هذه القراءة خبرالمبتدأ وهذا إنما يجوز على مذهب أبى الحسن لأنه يجيز تقديم الحال على عاملها المعنوى نحو: (زيد مستقراً فى الدار) ، والجمهور يمنعونه"[١] .

وقيل انتصب على القطع، ونسب القرطبي[٢] والشوكاني[٣] هذا التخريج للفراء ، وخرجه الزمخشري على أنّه مصدر مؤكد كالعافية[٤].

والبحث يرى:

جواز تلك القاعدة وهي تقدم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور لورود السماع به، وأقوى ما يدل على ذلك قراءة: (وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا...) بنصب(خالصة) ، ويعضد هذه القراءة قراءة سعيد بن جبير: (خالصاً) [٥] على الحال ، وما يمنع أن يكون الحال من

---

(١)الدر المصون(١٨٣/٥)، وينظر: تفسير القرطبي (٩٦/٧) تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش-دار الكتب المصرية-القاهرة-ط٣ ،والبحر المحيط(٦٦٠/٤) ، وفتح القدير (١٩٠/٢)، وروح المعاني(٢٧٩/١).

(٢) ينظر: تفسير القرطبي(٩٦/٧).

(٣) ينظر: فتح القدير(١٩٠/٢).

(٤) ينظر: الكشاف(٧١/٢)-دار الكتاب العربي-بيروت-ط٣(١٤٠٧ه) ، وينظر: البحر المحيط(٦٦٠/٤).

(٥) ينظر هذه القراءة في: المحرر الوجيز(٣٥١/٢)، والبحر المحيط(٦٦٠/٤) ، والدر المصون(١٨٣/٥).

**الضميرالمستتر في(لذكورنا) ، و(لذكورنا) على هذه القــراءة خبــر المبتــدأ ، والمانعون الذين قالوا في الأدلة من الشعر إنّها ضرورة ، ماذا يقولون في هذه القراءة؟ إذ لا داعى للتكلف والتأويل الذي ذهبوا إليه.**

**وما أرى المجيزين قد جوزوا تلك القاعدة إلاّ لهذه القراءة التي كان لهــا دور بارز في القول بجواز تقديم الحال على عاملها إن كان ظرفاً أو مجروراً.**

## الفصل بين المضاف والمضاف إليه

الأصل ألاّ يفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنّهما كالكلمة الواحدة ، ولكن ورد الفصل بينهما في الاختيار ( في النثر ومن غير ضرورة شعرية) ، وورد كذلك الفصل بينهما في الشعر.

وهذه المسألة قد اختلفت حولها وجهات نظر النحويين والمفسرين ، فمنهم من أجاز الفصل ، ومنهم من منع ، بل وقف موقف المعارضة من القراءات القرآنية التي ورد فيها الفصل لمجرد أنّها تخالف القاعدة ، وعلى رأس المانعين سيبويه حيث يقول:" ولا يجوز : (يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار) إلاّ في شعر،كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور." [١] .

فقصر سيبويه الفصل في هذا الباب على الضرورة ، بل حكم عليه بالقبح إذ قال :

" وقال ذو الرّمّة:

كأنّ أصواتَ–من إيغالهنّ بنا– أواخرِ الميسِ أصواتُ الفراريج [٢]

فهذا قبيح ." [٣].

وقال ابن يعيش(ت/٦٤٣هـ):

" الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح ؛ لأنّهما كالشيء الواحد..." [٤].

---

(١) الكتاب(١/١٧٦، ١٧٧).

(٢) البيت من البسيط، وهو في ديوانه (٧٦٦) تحقيق/كاريل هندي هيس–كمبردج، برواية: (انقاض) في موضع: (أصوات) ، والكتاب (١/١٧٨)، (٢/١٦٦ ،٢٨٠) ، والمقتضب(٤/٣٧٦) ، والخصائص(٢/٤٠٤) ، والإنصاف(٢/٤٣٣) ، وشرح الكافية الشافية(٢/٩٨٠) ، وشرح الكافية للرضي(١/٢٩٣)، والشاهد: الفصل بين المضاف وهو(أصوات) والمضاف إليه(أواخر) بقوله(من إيغالهن بنا) ، وجعله سيبويه قبيحاً.

(٣) الكتاب (١/١٧٩–١٨٠).

(٤) شرح المفصل لابن يعيش(٣/١٩، ٢٠٢).

ومن القراءات القرآنية التي ورد فيها الفصل بين المتضايفين قراءة ابن عامر–رحمه الله تعالى– وهو أحد القراء السبعة– قوله تعالى:

(وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم)[1] ، على بناء : ( زُيِّن) للمجهول ، ورفع (قتل) على الإسناد إلى الفعل ، فاصلاً بين المضاف (قتل) والمضاف إليه(شركائهم) بالمفعول به (أولاد) .

وقد ذكرتُ آنفاً أنّ من النحويين والمفسرين من وقف من هذه القراءة موقف المعارضة ؛ لأنّها تخالف مذهبه من منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ومنهم من أيّدها وقبلها واحتج بها على جواز الفصل .

فمن المؤيدين لتلك القراءة والذين أكدوا صحتها لتواترها ، ووثوقهم بصاحبها ، وجواز قاعدتها النحوية ، العلامة ابن مالك(ت/٦٧٢هـ) حيث قال:

" الفصل بمعمول المضاف ، إذا لم يكن مرفوعاً جدير بأن يكون جائزاً في الاختيار ، ولا يختص بالاضطرار، ... وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر– رضي الله عنه–(وكذلك زين ... الآية) لأنها ثابتة بالتواتر، ومعزوة إلى موثوق بعربيته قبل التعلم ، فإنّه من كبار التابعين ، ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة ... وتجويز ما قرأ به في قياس التجويز قوي ؛ وذلك لأنّها قراءة اشتملت على فصل بفضلة بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل.." [2]

---

(١) الأنعام / ١٣٧. ينظر القراءة في : السبعة لابن مجاهد(٢٧٠) ، والحجة لابن خالويه(١٢٥) ، والنشر(٢/٢٦٣).
(٢)شرح التسهيل( ٣/٢٧٦،٢٧٧ ).

ومن الذين قبلوها أيضاً : أحمد بن المنير الإسكندري [١](ت/٦٨٣هـ)،وأبو حيان [٢](ت/٧٤٥هـ)، وابن الجزري [٣](ت/٨٣٣هـ)، والسيوطي [٤](ت/٩١١هـ)،و عبد القادر البغدادي [٥]:(ت/١٠٩٣هـ)، وأحمد بن محمد الدمياطي [٦](ت/١١١٧هـ)، و شهاب الدين الألوسي [٧] (ت/١٢٧٠هـ).

وأما الذين ضعفوا القراءة ونعتوها باللحن والخطأ؛ انحيازاً إلى القاعدة النحوية في عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، فإنهم نظروا إلى القراءة على أساس صحة القاعدة النحوية وليس إلى صحة القراءة أو القارىء، ومن هؤلاء : الفراء(ت/٢٠٧هـ) ، حيث قال عند قراءة ابن عامر:

" وفي بعض مصاحف أهل الشام (شركايهم) بالياء ، فإن تكن مثبتة عن الأولين فينبغي أن يقرأ: (زين) ، وتكون الشركاء هم الأولاد ؛ لأنهم منهم من النسب والميراث ، فإن كانوا يقرءون : (زين) فلست أعرف جهتها."[٨]

---

(١)ينظر: الانتصاف من الكشاف(٢/٥٤).
(٢)ينظر: البحر المحيط(٤/٢٢٩).
(٣)ينظر: النشر(٢/٢٦٣-٢٦٤).
(٤)ينظر:الفرائد الجديدة(٢/٥٩٣) ، والاقتراح(١٥).
(٥)ينظر: خزانة الأدب(٤/٤٢٢-٤٢٥).
(٦)ينظر:الإتحاف(٢١٧).
(٧) ينظر:روح المعاني(٨/٣٣٤).
[٨] معاني القرآن للفراء(١/٢٥٧).

وقال في موضع آخر:" ... وليس قول من قال : (مخلف وعده رسله)[1] بشيء ، ولا ( زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ) بشيء ، ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله :فزججتُها متمكناً زجّ -القلوص -أبي مزادة[2]

باطل، والصواب : زج القلوص أبو مزادة." [3]

وكذلك الطبري(ت/٣١٠هـ) الذي رمى القراءة بالقبح وعدم الفصاحة [4] ، وأبو جعفر النحاس [5] (ت/٣٣٨هـ)، وابن خالويه [6](ت/٣٧٠هـ) ، وابن

---

١- إبراهيم/٤٧ ، وينظر: النشر(٢/٢٦٣) .

٢- البيت من مجزوء الكامل ، لم يعثر على قائله، وهو في : معاني القرآن للفراء(١/٣٥٨) ، والخصائص(٢/٤٠٦) ، برواية(بمزجة) في موضع(متمكناً) ، وكذا في الإنصاف(٢/٤٢٦) ، وابن يعيش(٣/١٩، ٢٢) ، والمقرب(٥٦) ، و شرح الكافية الشافية(٢/٩٨٥) ، وشرح الرضي(١/٢٩٣)، وشرح ابن الناظم(٤٠٨)، والشاهد: الفصل بين المضاف :(زج )والمضاف إليه: (أبي مزادة) بالمفعول به : (القلوص).

٣- معاني القرآن للفراء(١/٣٥٨).

[4] ينظر: تفسير الطبري(٨/٤٣-٤٤).

(٥)ينظر: إعراب القرآن للنحاس(٢/٩٨) تحقيق/ زهير غازي زاهد ط٢(١٤٠٥ه=١٩٨٥م).

(٣)ينظر : الحجة في القراءات لابن خالويه(١٢٥) فما بعدها ، تحقيق/د. عبد العال سالم- مطبعة بيروت.

جني [1] (ت/٣٩٢هـ) ، ومكي بن أبي طالب القيسي[2](ت/٤٣٧هـ) ، وجار الله الزمخشري[3](ت/٥٣٨هـ) ، وابن عطية[4](ت/٥٤١هـ) ، وأبو علي الطبرسي[5](ت/٥٤٨هـ) ، وأبو البركات الأنباري[6](ت/ ٥٧٧هـ).

وأنا أعجب من هؤلاء النحويين والمفسرين الذين وقفوا هذا الموقف من القراءة ، وكان أحرى بهم أن يقتدوا بشيخ النحويين سيبويه ؛ فكان يذكر القراءة تقوية لما ورد من شواهد العرب ، دون تعرض للقراءة بالطعن وغيره.[7]، وتقول خديجة الحديثي عن موقف سيبويه من القراءات إنّه( لم يعب قارئاً ولم يخطىء قراءة ، بل كان يذكرها ليبين وجهاً من العربية ، وليقوي ما ورد عن العرب ، والقراءة وإن كانت من القراءات المفردة غير المتوافرة لا يخطئها ولا يخطىء القارىء بها ، إنّما يحاول تخريجها على إحدى لغات العرب)[8] .

وهناك من العلماء من ذكر القراءات الواردة في الآية بلا ردّ أو قبول ، أمثال : ابن مجاهد[9](ت/٣٢٤هـ) ، والبغوي [10] (ت/٥١٦هـ) ، وابن عقيل[11](ت/٧٦٩هـ) ، والأشموني[12](ت/٩٢٩هـ) .

---

١- ينظر: الخصائص (٤٠٩/٢) ، والمحتسب(٣٣٤/١).
٢- ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي(٢٧٢/١).
٣- ينظر: الكشاف(١٥٤/٢).
٤- ينظر: المحرر الوجيز(٣٤٩/٢-٣٥٠).
٥-ينظر: مجمع البيان (٣٧٠،٣٧١/٤). ٦- ينظر: الإنصاف(٤٢٥/٢) المسألة/٦٠
٧- ينظر : الكتاب(٢٩٠/١).
٨- سيبويه ، حياته وكتابه (١٥١، ١٥٨) .
٩- ينظر : السبعة(٢٧٠).
١٠- ينظر: تفسير البغوي(١٥٥/٢).
١١-ينظر: شرح ابن عقيل(٨٢/٣) وما بعدها.
١٢- ينظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان(٢٧٦/٢).

أما القرطبي(ت/٦٧١هـ) فقد عرض في تفسيره لقراءات الآية مشيراً إلى القاعدة النحوية ، وأقوال جماعة من العلماء الذين صوّبوا القراءة هذه أو غيرها أو ردّوها[١] .

والبحث يرى:

أنّ البصريين على وجه العموم يلتزمون بالقاعدة الصّمّاء التي يصنعونها بين أيديهم ، ولا يبالون بعد ذلك بما يرد من الشواهد مهما كانت قوية ثابتة ، ولو كانت من القراءات السبعية كقراءة ابن عامر ، وينبغي أن ننظر باحترام إلى آراء السلف الذين قبلوا القراءة ودافعوا عنها ، ومن هنا نستطيع القول بأنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه قاعدة جائزة إن كان الفاصل له تعلق بالمضاف والمضاف إليه ( غير أجنبي ) كقراءة ابن عامر : (قتلُ أولادَهم شركائِهم) ، وقراءة : (مخلفَ وعدَه رسلِه) ، وقد ورد في الشعر.

وإن كان الفاصل غير أجنبي فيجوز في اختيار الكلام ، وذلك في ثلاث صور :

الأولى : أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله ، والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر التي هي مدار البحث ، وإما ظرفه ، كقول بعضهم : ( تركُ يوما نفسِك وهواها سعيٌ لها في رداها ).

والثانية : أن يكون المضاف وصفا والمضاف إليه إما مفعوله الأول ، والفاصل مفعوله الثاني كقراءة : ( مخلفَ وعدَه رسلِه) ، أو ظرفه – الجار والمجرور – كقوله صلى الله عليه وسلم ( هل أنتم تاركو لي صاحبي )

---

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن(٩١/٧) وما بعدها.

**والثالثه : أن يكون المضاف لا يشبه الفعل ، وأن يكون الفصل بالقسم ، كقولهم :" هذا غلامُ والله زيدٍ ".**

**ينظر : شرح التسهيل (٣/٢٧٣-٢٧٨) وشرح الكافية الشافية(٢/٩٧٩-٩٩٤)وأوضح المسالك(٣/١٧٧-١٩٥) وتمهيد القواعد(٧/٣٢٦٤) وشرح ابن عقيل (٣/٨٢-٨٦) والمساعد (٢/٣٦٧-٣٧٣) وشفاء العليل (٢/٧٢٥-٧٢٨)وهمع الهوامع (٢/٤٣١-٤٣٥).**

## المبحث التاسع :العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار

اختلف النحويون كثيراً في العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض[١].

فذهب الكوفيون [٢] إلى جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض ، نحو : (مررت بك وزيد).

وقد ذهب إلى ذلك أبو الحسن الأخفش [٣]، ويونس [٤] ، والأستاذ أبو علي الشلوبين[٥]، واختاره ابن مالك[٦] .

---

(١) ينظر هذا الخلاف في: الإنصاف(٤٣٦) ، واللباب(٤٢٣/١) ، وشرح ابن يعيش(١١/٣) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٣٣/٣) ، وشرح ابن الناظم(٣٨٦) ، وشرح الرضي(٦٦/٣) ، وارتشاف الضرب(٢٠١٣/٤) ، والمساعد(٧٠/٢)، وشفاء العليل(٧٩٣/٢) ، وتمهيد القواعد(٣٤٩/٧) ، وشرح الأشموني(٣٩٤/٢) ، والتصريح(١٥١/٢) ، وهمع الهوامع(٢٦٨/٥).

(٢)ينظر مذهب الكوفيين في : الإنصاف(٤٦٣) ، واللباب(٤٣٢/١) ، وشرح التسهيل(٢٣٢/٣) ، وشرح الرضي(٦٧/٣) ، وارتشاف الضرب(٢٠١٣/٤) ، والمساعد(٤٧٠/٢) ، وشفاء العليل(٧٩٣/٢) ، وتمهيد القواعد(٧/ ٣٤٩٧) ، وشرح الأشموني(٣٩٤/٢) ، والتصريح(١٥١/٢) ، والهمع(٢٦٨/٥) .

(٣)ينظر مذهب الأخفش في: شرح التسهيل لابن مالك(٢٣٣/٣) ، وارتشاف الضرب(٢٠١٣/٤) ، والمساعد(٤٧٠/٢) ، وشفاء العليل(٧٩٣/٢) ، وتمهيد القواعد(٣٤٩٨/٧) ، وشرح الأشموني( ٣٩٤/٢) ، والتصريح(١٥١/٢) ، والهمع (٢٦٨/٥).

(٤) ينظر مذهب يونس في : شرح التسهيل(٢٣٣/٣) ، وارتشاف الضرب(٢٠١٣/٤) ، والمساعد(٤٧٠/٢) ، وشفاء العليل(٧٩٣/٢) ، وتمهيد القواعد(٣٤٩٨/٧) ، وشرح الأشموني(٣٩٤/٢) ، والتصريح(١٥١/٢) ، والهمع(٢٦٨/٥).

(٥) ينظر مذهب أبي علي الشلوبين في : المساعد(٤٧٠/٢) ، وارتشاف الضرب(٢٠١٣/٤) .

(٦) ينظر مذهب ابن مالك في : شرح التسهيل(٢٣٣/٣) ، وشرح ابن الناظم(٣٨٦) ، والمساعد(٤٧٠/٢) ، وشفاء العليل(٧٩٣/٢) ، وتمهيد القواعد(٣٤٩٨/٧) ، وشرح الأشموني(٣٩٤/٢) ، والتصريح(١٥١/٢) ، والهمع(٢٦٨/٥).

وقد نسب ابن مالك وولده[1] هذا المذهب إلى الفراء أيضاً.

و استدل الكوفيون واحتجوا لمذهبهم بالسماع من القرآن الكريم حيث وردت قراءات قرآنية تؤيد مذهبهم وتقويه وتدل على أنّ قاعدة العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض قاعدة جائزة وصحيحة .

من هذه القراءات –على سبيل المثال لا الحصر – :

(واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام)[2] ، على قراءة الخفض في (الأرحام) بالعطف على الضمير المجرور في (به).

وقد خرّج القراءة على هذه القاعدة

---

(١)ينظر: شرح التسهيل لابن مالك(٤/٣) ، وشرح ابن الناظم(٣٨٦) .

(٢)النساء/١. قرأ بالخفض: حمزة الزيات ، وابن عباس، والحسن، وأبي زريق، ومجاهد، وقتادة ، والنخعي، والأعمش، ويحيى بن وثاب ، وطلحة بن مصرف ،وهي رواية الأصفهاني والحلبي عند عبد الوارث، وقد اتصلت بأكابر الصحابة الذين تلقوا القرآن من في النبي –صلى الله عليه وسلم– من غير واسطة كعثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت. [ ينظر : كتاب السبعة(٢٢٦) ، والتيسير(٧٨) ، وحجة القراءات(١٨٨) ، والنشر(٢٤٧/٢) ، والإتحاف(٢٣٦) ، ومعاني القراءات للأزهري(١١٨، ١١٩) ، وينظر :معاني القرآن للفراء(٢٥٢/١) ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج(٦/٢) ، وتفسير الطبري(٥٢٠/٧) ، وإعراب القرآن للنحاس(١٩٧/١) ، وتفسير البغوي(٥٦١/١)تحقيق/ عبد الرؤوف المهدي–دار إحياء التراث العربي–بيروت ط١(١٤٢٠هـ)، والكشاف للزمخشري(٣٦٢/١) دار الكتاب العربي–بيروت – ط٣(١٤٠٧هـ) ، والمحرر الوجيز(٥/٢)، وتفسير الفخر الرازي(٤٧٩/٩)، والبحر المحيط(٤٩٧/٣) ، والدر المصون(٥٥٤/٣) ، وروح المعاني للألوسي(٣٩٥/٢)–دار الكتب العلمية–بيروت–ط١(١٤١٥هـ) ، وبلا نسبة في: مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب(١٨٧/١)، والتبيان في إعراب القرآن(٣٢٧/١).]

أبو زرعة[١](ت/٤٠٢هـ)،ومكي بن أبي طالب[٢](ت/٤٢٧هـ)، والفخر الرازي [٣](ت/٦٠٦هـ)، وأبو حيان[٤](ت/٧٤٥هـ)،و السمين الحلبي [٥]:(ت/٧٥٦هـ) ، و الألوسي[٦](ت/١٢٧٠هـ).

ومما جاء على هذه القاعدة أيضاً قولهم: (مافيها غيرُه وفرسِه) [٧] ، بجر (فرسه) عطفاً على الهاء في : (غيره).

ومن الشعر قول الشاعر:

فاليومَ قرّبتَ تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بكَ وَالأيّامِ مِن عجب[٨]

---

(١)ينظر: حجة القراءات(١/١٩٠).
(٢)ينظر: مشكل إعراب القرآن(١/١٨٧).
(٣)ينظر:التفسير الكبير للفخر الرازي(٩/٤٨٠).
(٤)ينظر:البحر المحيط(٣/٤٩٩).
(٥)ينظر:الدر المصون(٣/٥٥٥).
(٦)ينظر:روح المعاني(٢/٣٩٥).
(٧)ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/٢٣٣) ، وشرح ابن الناظم (٣٨٦) ، والتصريح(٢/١٥٢) ، والهمع(٥/٢٦٨).
(٨)البيت من البسيط ، بلا نسبة في :الكتاب(٢/٣٩٢) ، واللمع(١٥٧) ، والمقتصد(٢/٩٦٠) ، والإنصاف(٢/٤٦٤) ، وابن يعيش(٣/١٣) ، والمقرب(٣١١) ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور(١/٢٠٢) ، وشرح التسهيل(٣/٢٣٤) ، وشرح الكافية الشافية(٢/٦٩٤) ، وشرح ابن الناظم(٣٨٧) ، وشرح الأشموني(٢/٣٩٤) ، والهمع(٢/١٠١، ٥/٢٦٨) ، والدرر(٢/٤٧٧) . والشاهد: (فما بك والأيام) حيث عطف(الأيام) على الضمير المتصل المخفوض في (بك) من غير إعادة الخافض.

وقد أورد ابن مالك[١]تسعة شواهد شعرية جاءت كلها على العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض.

بينما ذهب جمهور البصريين [٢] إلى أنّه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض في سعة الكلام ، ويجوز في الشعر للضرورة.

قال سيبويه: "ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور ، وذلك قولك: مررت بك وزيد... وقد يجوز في الشعر بأن تشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور إذا اضطر الشاعر..." [٣].

وهذا مذهب الفراء [٤](ت/٢٠٧هـ) ، والطبري [٥] (ت/٣١٠هـ)، وابن السراج [٦](ت/٣١٦هـ) ، وابن جني [٧] (ت/٣٩٢هـ) ، وعبد القاهر الجرجاني [٨](ت/٤٧١هـ) ، والبغوي[٩](ت/٥١٦هـ) ، وابن عطية[١٠](ت/٥٤١هـ) ، والأنباري[١١](ت/٥٧٧هـ) ، والعكبري[١٢](ت/ ٦١٦هـ)،

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك(٣/٢٣٤، ٢٣٥).
(٢) ينظر مذهب البصريين في : الإنصاف(٢/٤٦٣) ، وشرح الرضي(٣/٦٥) ، وارتشاف الضرب(٤/٢٠١٣) ، وشفاء العليل(٢/٧٩٣) ، وشرح الأشموني(٢/٣٩٤).
(٣) الكتاب(٢/٣٨١، ٣٨٢).
(٤)ينظر:معاني القرآن للفراء(١/٢٥٣،٢٥٢) حيث جوزه بقبح ، وفي (١/٢٩٠) جعله جائزا ، وفي (٢/٨٦)عده قليلا.
(٥)ينظر: تفسير الطبري(٧/٥٢٠).
(٦)ينظر : الأصول في النحو(٢/٧٩).
(٧)ينظر: اللمع (١٥٧).
(٨) ينظر:المقتصد في شرح الإيضاح(٢/٩٥٩).
(٩) ينظر:تفسير البغوي(١/٥٦١).
(١٠) ينظر: المحرر الوجيز(٢/٥).
(١١) ينظر: الإنصاف(٢/٤٧٤). (١٢) ينظر: اللباب(١/٤٣٢).

وابن يعيش [١](ت/٦٤٣هـ) ، وابن عصفور [٢](ت/ ٦٦٣ هـ) ، وابن الناظم[٣](ت/٦٨٦ هـ) .

وقد تأول البصريون ما استدل به الكوفيون من آيات وشواهد بما يتفق ومذهبهم، فقالوا في قوله تعالى: ( واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) : إنّ الواو هنا للقسم ، أو أنّ (الأرحام) مجرورة بباء مقدرة حذفت لدلالة الأولى عليها ،وقد قال بهذا التخريج : الكرماني[٤] (ت/٥٠٥ه) ، والزمخشري[٥](ت/٥٣٨ه) ، و الأنباري[٦](ت/٥٧٧ه) ، والعكبري [٧] (ت/٦١٦ه) ، وابن يعيش[٨](ت/٦٤٣ه) ، وابن عصفور[٩] ،وغيرهم ممن اتبع البصريين وقال قولهم.

---

(١)ينظر : شرح ابن يعيش (١١/٣).
(٢)ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور(٢٠٢/١ ) ، والمقرب(٣١١).
(٣)ينظر :شرح ابن الناظم على الألفية(٣٨٧).
(٤) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل(٢٨٠/١).
(٥) ينظر: الكشاف(٤٦٢/١).
(٦) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن(٢٤٠/١).
(٧) ينظر: اللباب(٤٣٣/١).

(٨) ينظر: شرح ابن يعيش(١٣/٣).
(٩) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور(٢٠٤/١).

وقد ردّ أبو جعفر النحاس(ت/٣٣٨هـ) تخريج القراءة على أنّ الواو للقسم وقال هو خطأ من المعنى والإعراب[١].

وكذا تأولوا ما صادفهم من شواهد شعرية أيضاً فخرّجوها على الشذوذ ، أو الضرورة ، أو اللحن[٢] ، فقول الشاعر: [فاذهب فما بك والأيام من عجب] قالوا : جر(الأيام) على القسم ، لا بالعطف على الكاف في(بك) [٣] .

وقد ذهب ابن الناظم إلى أنّ قاعدة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار غير جائزة في القياس ، وما ورد منها في السماع محمول على شذوذ إضمار الجار[٤].

وذهب الجرمي[٥](ت /٢٢٥هـ) ، والزيادي[٦](ت/٢٢٩هـ) إلى جواز تلك القاعدة لكن بشرط تأكيد الضمير المتصل المجرور بالضمير المنفصل المرفوع، نحو : ( مررت بك أنت وزيد) ، وإن لم يؤكد وجب إعادة الجار، قياساً على العطف على الضمير المتصل المرفوع نحو: ( نقوم نحن وزيد) ، وقد نسبه أبو

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس(١٩٧/١).

(٢) ينظر: الأصول في النحو(٧٩/٢) ، واللمع(١٥٧) ، والمقتصد(٩٦٠) ، واللباب(٤٣٢/١) ، وابن يعيش(١٢/٣) ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور(٢٠٢/١).

(٣) ينظر: الإنصاف(٤٧٢/٢).

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم(٣٨٧).

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي(٧٦/٣) ، وارتشاف الضرب(٢٠١٣/٤) ، والمساعد(٤٧٠/٢) ، وشرح الأشموني(٣٩٦/٢) .

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب(٢٠١٣/٤) ، والمساعد(٤٧٠/٢) ، و شرح الأشموني(٣٩٦/٢) .

حيان[١]، والأشموني[٢] إلى الفراء ، ورُدّ بأنّ تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس ، ولم يسمع من كلام العرب[٣].

الرأي الراجح:والذي يظهر لي : جواز قاعدة العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض على المذهب الكوفي[٤] ، فليس بمنكر ، بل هو أقوى حجة ؛ لكثرة الشواهد القرآنية التي يبعدها التأويل البصري عن الغرض المسوقة له ، وهذا التأويل لا يخلو من التكلف ، هذا بالإضافة إلى الشواهد العديدة من الشعر والنثر، ويكفيه دليلاً على جواز هذه القاعدة تلك القراءة القرآنية الكريمة التي قرأ بها قارىء جليل وهو حمزة–رحمه الله تعالى– ولا التفات إلى طعن من طعن فيها[٥]

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب(٤/٢٠١٣) .
(٢) ينظر: شرح الأشموني(٢/٣٩٦).
(٣) ينظر: شرح الرضي(٣/٦٧).
(٤) قال أبو حيان: "وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية من امتناع العطف على الضمير المجرور إلاّ بإعادة الجار ، ومن اعتلالهم غير صحيح ، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك وأنّه يجوز....."(البحر المحيط٣/٤٩٩).
(٥) يقول الرازي " وقد ذهب الأكثرون من النحويين إلى أنها فاسدة ، قالوا: لأنّ هذا يقتضي عطف المظهر على المضمر المجرور وذلك غير جائز...واعلم أنّ هذه الوجوه ليست وجوهاً قوية في دفع الروايات الواردة في اللغات ،....والقياس يتضاءل عند السماع لاسيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيت العنكبوت ..." (مفاتيح الغيب ٩/٤٧٩، ٤٨٠).
ويقول الألوسي :" وأول من شنع على حمزة في هذه القراءة : أبو العباس المبرد ، حتى قال : لا تحل القراءة بها ، وتبعه في ذلك جماعة.....فأنت تعلم أنّ حمزة لم يقرأ كذلك من نفسه.....فالتشنيع على هذا الإمام في غاية الشناعة ونهاية الجسارة والبشاعة ،..."(روح المعاني٢/٣٩٥).

## المبحث العاشر: صرف مالا ينصرف في الاختيار

صرف مالا ينصرف جائز للتناسب ، أي: تناسب فواصل الآيات ، وذلك في كلمات منصرفة يضم إليها غير منصرف .

ومما ورد مصروفاً وهو في الأصل غير منصرف ، وذلك لصيغة منتهى الجموع : (سلاسل) في قوله تعالى : (إنّا أعتدنا للكافرين سلاسلَ وأغلالاً وسعيراً)[1]، في قراءة من قرأ : (سلاسلاً) منوناً [2] .

وقد صرف للتناسب مع المنصرف ، يعني صرف: (سلاسلا) لمناسبة: (أغلالا) و(قواريرا)[3]، بصرفهما وصلاً ليناسب الأول آخر سائر الآيات ، والثاني الأول عند صرفه.

ذكر هذا القول : أبو جعفر النحاس [4](ت/٣٣٨هـ)، وأبو البقاء العكبري[5](ت/٦١٦هـ)، والقرطبي[6] (ت/ ٦٧١هـ) ،

---

(١) الإنسان/٤.

(٢) قرأ : (سلاسل) بغير تنوين: ابن كثير وابن عامر وحفص عن عاصم وحمزة ويعقوب، وقرأ: (سلاسلا) منوناً: نافع وأبوبكر عن عاصم والكسائي وهشام ورويس وشعبة والأعمش. [ينظر: كتاب السبعة(٦٦٣)، ومعاني القراءات للأزهري(٥١٨) ، وحجة الفارسي(٨٠/٤)، والكشف(٣٥٢/٢)، والمبسوط(٤٥٤)،والكنز(٢٥٨)، والنشر(٣٩٤)، والإتحاف(٥٦٥)، ودون نسبة في حجة ابن خالويه(٢٣٥)، وينظر: الإقناع(٤٧٩)، وإبراز المعاني(٧١٣).] والصرف ثابت في مصاحف المدينة ومكة والكوفة والبصرة ، وفي مصحف أُبي وعبد الله.[ينظر: البحر المحيط(٣٦٠/١٠) ، وروح المعاني(١٧٠/١٥).

(٣)الإنسان/١٥.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس(٦٣/٥).

(٥) ينظر : التبيان في إعراب القرآن(١٢٥٧/٢) .

(٦) ينظر :تفسير القرطبي(١٢٣/١٩).

وأبوحيان[٧](ت/٧٤٥هـ)، والسمين الحلبي[١](ت/٧٥٦هـ)، والأشموني[٢](ت/٩٠٠هـ) ، والشيخ خالد[٣](ت/٩٠٥هـ) والشوكاني[٤](ت/١٢٥٠هـ).

وقيل : إنّ الصرفَ هنا لغة لبعض العرب ، هذا على ما حكاه الأخفش من كونه لغة من يصرف ما لا ينصرف إلاّ (أفعل من) ، وهي لغة الشعراء ، ثم كثر حتى جرى في كلامهم ، وعلل ذلك بأنّ هذا الجمع لما كان يجمع فقالوا : صواحبات يوسف ونواكسي الأبصار ، أشبه المفرد فجرى فيه الصرف.

قال هذا القول : الفراء[٥](ت/٢٠٧هـ)، وأبو جعفر النحاس[٦](ت/٣٣٨هـ)، وأبو علي الفارسي [٧](ت/٣٧٧هـ)،ومكي بن أبي طالب[٨](ت/٤٢٧هـ)، وأبو البقاء العكبري [٩](ت/٦١٦هـ)، والزمخشري[١٠](ت/٥٣٨هـ)،و ابن عطية [١١] (ت/٥٤٢هـ) ،

---

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب(٢/٨٩١).
[١] ينظر : الدر المصون(١٠/٥٩٧).
(٢) ينظر :شرح الأشموني(٣/١٧٤).
[٣] ينظر: التصريح(٢/٢٢٧).
[٤] ينظر: فتح القدير(٥/٤١٦).
[٥] ينظر: معاني القرآن للفراء(٣/٢١٤).
(٦) ينظر: إعراب القرآن(٥/٦٣).
(٧) ينظر: الحجة (٤/٨٠، ٨١).
(٨) ينظر: مشكل إعراب القرآن (٢/٧٨٣).
(٩) ينظر:التبيان في إعراب القرآن(٢/١٢٥٧).
(١٠) ينظر: الكشاف(٤/٦٦٧).
(١١) ينظر: المحرر الوجيز(٥/٤٠٩).

والفخر الرازي [١](ت/٦٠٦هـ) ، وأبوحيان [٢](ت/٧٤٥هـ)، و السمين الحلبي [٣] ، والألوسي [٤](ت/١٢٧٠هـ).

وقد ذهب المبرد [٥](ت/٢٨٦هـ) ، والقزاز [٦] (ت/٤١٢هـ)، والألوسي [٧]إلى أنّ الشاعر إذا اضطرإلى صرف ما لا ينصرف جاز له ذلك؛لأنّه يرد الأسماء إلى أصولها، ، وجعلها ابن عصفور أيضاً ضرورة غير أنّه قال بأنّها لغة لبعض العرب.

قال ابن عصفور(ت/ ٦٦٣هـ):" فإن قلت: كيف جعلت صرف ما لا ينصرف من قبيل الضرائر، وقد زعم أبو الحسن الأخفش في الكبير له أنّه سمع من بعض العرب من يصرف في الكلام جميع مالا ينصرف ، وحكى الزجاجي في نوادره مثل ذلك ، فالجواب: إنّ صرف ما لا ينصرف في الكلام إنّما هو لغة لبعض العرب ، قال أبو الحسن: فكان ذلك لغة الشعراء ؛ لأنّهم قد اضطروا إليه في الشعر ، فصرفوه فجرت ألسنتهم على ذلك ، وأما سائر العرب فلا يجيزون صرف شيء منه في الكلام ، فلذلك جعل من قبيل ما يختص به الشعر."[٨].

فهو لغة لبعض العرب في الكلام ، أما في الشعر فضرورة.

---

(١)ينظر:مفاتيح الغيب(٣٠/٧٤٣).
(٢)ينظر: البحر المحيط(١٠/٣٦٠).
(٣)ينظر:الدر المصون(١٠/٥٩٧).
(٤)ينظر:روح المعاني(١٥/١٧٠).
(٥)ينظر: المقتضب (٣/٢٩٢).
(٦)ينظر:ما يجوز للشاعر في الضرورة(١٣١).
(٧) ينظر: ضرائر الألوسي(٩

(٨) ضرائر ابن عصفور(٢٥) ، وينظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي(٤١).

وذهب الرضي(ت/٦٨٦هـ) إلى أنّ صرف الممنوع من الصرف قد يكون للضرورة أو التناسب[١].

وقد اختار الشيخ خالد التناسب، فقال:"الصرف في ذلك للتناسب لا على قول من صرف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد اختياراً ، ولا على قول من زعم أنّ صرف مالا ينصرف جائز مطلقاً على لغة." [٢].

وهذا قول جمهور النحويين ؛ قالوا إنّ التنوين في (سلاسل) للتناسب مع التنوين في(أغلالا) و(قواريرا) [٣].

والرأي في ذلك:

يجوز في الشعر للمضطر صرف مالا ينصرف ، ولا يكون هذا التنوين تنوين صرف لمنافاته لوجود العلتين المحققتين ، وإنّما يكون تنوين ضرورة [٤].

أما القرآن الكريم فلا ضرورة فيه ، فيجوز في الاختيار صرف ما لا ينصرف ، لغرض كالتناسب نحو قوله تعالى (إنّا أعتدنا للكافرين سلاسلا وأغلالا وسعيراً) في قراءة التنوين في (سلاسلا) .

فالنحويون يجيزون صرف مالا ينصرف للتناسب ، وهذا له أثر ووقع في النفس ومعدود من المحسنات [٥].

---

(١)ينظر: شرح الكافية(٨٨/١، ٨٩).
(٢) التصريح (٢٢٧/٢).
(٣)ينظر : شرح الكافية الشافية(١٠٤/٢).
(٤)ينظر:التصريح(٢٢٧/٢).
(٥)ينظر :القراءت الشاذة للشيخ عبد الفتاح القاضي(٧٣).

## المبحث الحادى عشر :إهمال (أن) الناصبة [1]

قد تهمل (أن) الناصبة، وذلك إذا لم يسبقها(علم أو ظن) فلا تعمل النصب في الفعل المضارع، فيكون مرفوعاً بعدها حملاً على(ما) المصدرية غير العاملة؛ لأنهما يشتركان في المصدرية في نحو: ( يعجبني أن تفعل) ، وقولك: (يعجبني ما تفعل) (٢)،ومن ذلك قراءة الآية الكريمة : (لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة) (٣) ، بالرفع في(يتمُّ)(٤).

حيث أجمع القراء العشرة على قراءة المضارع(يتمَّ) بالنصب ، وهذا هو المثبت في المصحف الشريف ، لكن قرىء: (يتمُّ) بالرفع ، وفيها قولان [5]:

---

(١) (أن) المصدرية تعمل النصب بشرط أن لا تسبق بما يدل على اليقين باقياً على معناه ، وهذا يتحقق في صورتين : الأولى: أن تقع في أول الكلام بأن لا تسبق بشيء أصلاً، نحو قوله تعالى: (وأن تصوموا خير لكم)[البقرة/١٨٤] فالمصدر المؤول من (أن) والمضارع بعدها في محل رفع مبتدأ خبره ما بعده، الثانية: أن تسبق بلفظ دال على غير اليقين ، وذلك بأن تقع في درج الكلام ، وقبلها لا يدل على علم أو يقين، نحوقوله تعالى: (فأردت أن أعيبها) [الكهف/٧٩] فـ(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به للفعل(أردت).[ينظر: أسرار العربيةلأبي البركات الأنباري(٣٢٨) تحقيق/محمد بهجة البيطار- مطبعة الترقي-دمشق(١٣٧٧ه=١٩٥٧م) ، وينظر:شرح جمل الزجاجي لابن عصفور(١٧٤/٢) ، ورصف المباني(١١٢) ، وهمع الهوامع(٣٦٠/٢) ، وينظر: ظاهرة التقارض دراسة نحوية تحليلية(١٢) ، والتوجيهات النحوية والصرفية للقراءات القرآنية في مغني اللبيب(٤٥٣) أ.د/أحمد الزين العزازي].

(٢)ينظر : الإنصاف(٥٦٣/٢) ، م٧٧، وشرح المفصل(١٥/٧) ، وشرح الكافية الشافية(١٥٢٦/٣) ، وشرح الرضي(٣٥/٤) ، ورصف المباني(١١٢) ، وشرح ابن عقيل(٣٤٣/٢) ، وشرح الأشموني(٥٥٣/٣).

(٣) البقرة/٢٣٣.

(٤) نسبت هذه القراءة إلى ابن مجاهد في: مختصر ابن خالويه(٢١) ، والمفصل(٤٢٩/١)، والإنصاف(٥٦٣/٢) ، والبحر المحيط(٤٩٩/٢)، وارتشاف الضرب(٣٩٠/٢)، وفي الدر المصون زاد: "يروى عن ابن عباس" (٤٦٣/٢)، ونسبت إلى ابن محيصن أيضاً في : مغني اللبيب(٣٠/١، ٥٥٢/٢) ، وشرح الأشموني(٥٥٣/٣).

(٥) ينظر: شرح التسهيل(١٠/٤، ١١) ، تحقيق/د.عبد الرحمن السيد ،د. محمد بدوي(هجر-ط١)(١٤١٠ه=١٩٩٠م) ، وارتشاف الضرب(٣٩٠/٢)،والجنى الداني(٢٢٠) ، وتوضيح المقاصد(١٢٣٧/٣) ، ومغني اللبيب(٣٠/١) تحقيق/ محمد محيى الدين، و همع الهوامع(٣٦٢/٢). .

القول الأول:

ذهب البصريون إلى أنها (أنْ) هي الناصبة للفعل المضارع لكنها أهملت حملاً على (ما) أختها لاشتراكهما في المصدرية ، وأبوا أن يجعلوها(أن) المخففة من الثقيلة؛ لوجهين:

أحدهما: أنّه لم يفصل بينها وبين الجملة الفعلية بعدها.

والثاني: أنّ ما قبلها ليس بفعل من أفعال اليقين.

والقول الثاني:

ذهب الكوفيون إلى أنّها (أن) المخففة من الثقيلة ، وشذ وقوعها موقع الناصبة ، أي: شذ عدم الفصل بينها وبين خبرها [١] .

وقد وافق البصريين وقال قولهم : الزمخشري[٢] (ت/٥٣٨هـ)، وابن مالك[٣](ت/٦٧٢هـ) في شرح الكافية الشافية ، إلا أنّه قد ذهب في شرح التسهيل إلى أنّ كلا القولين حسن [٤]، وقد ذكر المرادي[٥] (ت/٧٤٩هـ) أنّ ظاهر كلام ابن مالك أنّ إهمالها مقيس.

وأيّد ابن هشام أيضاً مذهب البصريين، وجعله هو الصواب ، ومن ثَمّ قال بعد ما ذكر المذهبين في الآية:

---

(١)ينظر: المفصل(٤٠٨) ، وشرح المفصل لابن يعيش(٨/٧١-٧٦)، وشرح عمدة الحافظ(٢٣٨) ، والجنى الداني(٢٣٧-٢٣٩)، و مغني اللبيب(١/٣٠) ، والبحر المحيط(٢/٤٩٩) ، والدر المصون(٢/٤٦٣) ، وشرح ابن عقيل (١/٣٨٦، ٦٨٩) ، وهمع الهوامع(٢/٣٦٢) ، والمطالع السعيدة(١/٣٢٠).

(٢) ينظر: المفصل في علم العربية(١/٤٢٩، ٤٣٠).

(٣)ينظر:شرح الكافية الشافية (٣/١٥٢٦-١٥٢٨).

(٤) ينظر:شرح التسهيل(٤/١٠، ١١).

(٥) ينظر: توضيح المقاصد(٣/١٢٣٧، ١٢٣٨).

"والصواب قول البصريين: أنّ (أن) الناصبة أهملت حملاً على (ما) أختها المصدرية. " [1] .

وهناك من ذكر المذهبين دون ترجيح لأحدهما على الآخر ، ودون إنكار كالرضي [2] ، والمرادي [3] ، و السمين الحلبي[4](ت/٧٥٦هـ) ، والسيوطي[5](ت/٩١١هـ).

هذا وقد تأول بعض النحويين الآية على أنّ (أن) عاملة ، وأصل الفعل (يتمُّ) : ( يتمون) ، حذفت نون الرفع للنصب ، ثم حذفت واو الجماعة ؛ اكتفاءً بالضم ، وأنّ (مَن) في الآية موصولة رُوعي لفظها فعاد إليها الضمير من الفعل المضارع ( يتمُّ) جمعاً ، وهو واو الجماعة ، ذكر ذلك ابن هشام مستحسناً إيّاه[6].

ولا يخفى ما في هذا التأويل من تكلف ممقوت ، هذا بالإضافة إلى أنّ مراعاة لفظ (مَن) تارة ، ومعناها تارة أخرى وقعت في فعلين متجاورين مما يبعد هذا التأويل ؛ لأنّه يجعل الانتقال من اعتبار الإفراد إلى اعتبار الجمع

---

(١) مغني اللبيب(١/٣٠).

(٢)ينظر: شرح الرضي على الكافية(٤/٣٥).
[3] ينظر: الجنى الداني(٢٢٠) ، وتوضيح المقاصد(٣/١٢٣٧، ١٢٣٨) .
[4] ينظر: الدر المصون(٢/٤٦٣، ٤٦٤).
[5] ينظر: همع الهوامع(٢/٣٦٢).
(٦) ينظر: مغني اللبيب(١/٣٠).

غريباً [١] .

ومما جاء على قاعدة إهمال (أن) الناصبة في الشعر قول الشاعر:

أن تهبطينَ بلادَ قو  مٍ يرتَعُونَ من الطِّلاحِ[٢]

وقول الآخر:

أن تقرآنِ على أسماءَ ويحَكُما  مني السلامَ وألاّ تشعرا أحَدَا[٣]

فالأولى غير عاملة ، والثانية عاملة، مع أنهما مصدريتان[٤]، ويعزى عدم إعمال (أن) في الشعر للضرورة[٥] .

---

(١) ينظر: دراسات نحوية(٥٦) للدكتور/محمد هلال.

(٢)البيت من مجزوء الكامل ، أنشده الفراء عن القاسم بن معن قاضي الكوفة ، وهو في معاني القرآن للفراء(١٣٦/١) ، والخصائص(٣٨٩/١) ، وشرح المفصل لابن يعيش(٩/٧) ، وضرائر الشعر لابن عصفور(١٦٣) تحقيق/أ.السيد إبراهيم محمد-دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع-ط١(١٩٨٠م)، وشرح الكافية الشافية(٥٠١/١)، (١٥٢٨/٣) ، ورصف المباني(١١٣) ، وخزانة الأدب (٤٢١/٨) تحقيق/أ.عبد السلام هارون(١٤٠٠ه=١٩٨١م).

(٣)البيت من البسيط بلا نسبة في : مجالس ثعلب(٣٢٢/٢) ، والخصائص(٣٩٠/١)، والمنصف(٢٧٨/١)، وسر صناعة الإعراب(٥٤٩/٢) ، والمفصل(٣٧٥) ، والإنصاف(٥٦٣/٢) ، وابن يعيش(١٥/٧)،(١٤٣/٨)،(١٩/٩)، وشرح الكافية الشافية (١٥٢٧/٣)، وشرح ابن الناظم(٦٦٨)، وشرح الرضي(٣٥/٤) ، ورصف المباني(١١٣)، وشرح الألفية للمرادي(١٨٦/٤)، والجنى الداني(٢٢٠)، ومغني اللبيب(٣٠/١)، والتصريح(٢٩٦/٤)، والمقاصد النحوية(٣٨٠/٤)، والأشباه والنظائر(٣٣٣/١)، وشرح الأشموني(٢٨٧/٣)، والخزانة(٤٢٠/٨، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٤)، والشاهد: استعمال(أن) المصدرية غير المخففة من الثقيلة في موضعين : (تقرآن) حيث أهمل عملها عند البصريين، و(ألا تشعرا) وهي عاملة في هذا الموضع.

(٤) ينظر: الإنصاف(٥٦٣/٢) ، وشرح الكافية الشافية(١٥٢٧/٣).

(٥) ينظر: رصف المباني(١١٢) ، والبحر المحيط(٤٩٩/٢).

وقد رأى أبو حيان أنّ عدم إعمال(أن) في الآية الكريمة والبيت الشعري لا تبنى عليه قاعدة، أي أنّه مسموع لا يجوز القياس عليه [١].

ووافق الكوفيين وقال قولهم : أبو علي الفارسي (ت/٣٣٧هـ)، وتبعه ابن جني(ت/٣٩٢هـ) ، حيث جوز أن تكون(أن) هي الناصبة للاسم مخففة ، غير أنّه أولاها الفعل بلا فصل [٢].

والبحث يرى:

أنّ قاعدة إهمال(أن) المصدرية الناصبة قاعدة صحيحة ، وذلك لأنّ القراءة القرآنية تعضدها وتقويها ، بالإضافة إلى ما ورد في الشعر ، وأيضاً هناك تقارض بين(أن) و(ما) فـ(ما) قد تعمل النصب في الفعل المضارع مُقتَرِضةً هذا الحكم من (أن) المصدرية[٣]،

فكما أنّ(ما) تحمل على(أن) في نصبها للفعل المضارع، كذلك تحمل(أن) على(ما) في الإهمال.

قال ابن مالك:

وبعضُهُم أهملَ(أن) حملاً على (ما) أُختِهَا حيثُ استَحَقَّت عَمَلاَ

---

(١)ينظر: البحر المحيط(٢/٤٩٩).
(٢) ينظر: الخصائص(١/٣٨٩، ٣٩٠).
(٣)ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني(٣/٢٨٧) دار إحياء الكتب العربية-عيسى البابي الحلبي وشركاه(بدون) ، وينظر: من ظواهر التوسع في اللغة: ظاهرة التقارض دراسة نحوية تحليلية(١٦) أ.د/أحمد الزين العزازي.

## المبحث الثانى عشر:دخول لام الأمر على فعل المخاطب

النحويون يسمونها لام الأمر لأنّه الأصل فيها [١] ،والأولى أن يقال لام الطلب[٢] .

ولام الطلب هي الموضوعة أصالة لطلب الفعل [٣] .

ولام الأمر من عوامل الأفعال ، وعملها فيها الجزم كإن الشرطية و(لم) الجازمة ، وإنّماعملت فيها لاختصاصها بالأفعال كاختصاصها [٤].

وأما مدخول لام الأمر فهي تدخل على الفعل المضارع لتؤذن بأنّه مطلــوب المتكلم كقولك : (لتضرب زيداً)[٥].

ويكثر دخولها على فعل غير الفاعل المخاطب مطلقاً.

قال ابن مالك:

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك(٣/٣٧٨).
(٢) ينظر: الجنى الداني(١١٠).
(٣) ينظر: إعراب الفعل(١٢٢)-أ.د/إبراهيم حسن إبراهيم.
(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش(٨/١٢٢).
وقال العكبري: " وإنّما جزمت لأمرين: أحدهما: ما تقدم من أنّها أحدثت في الفعل معنى زاد ثقله به، والآخر: أنّ الأمر طلب وهو غرض للأمر فأشبهت لامه لام المفعول به وتلك جارة، فيجب أن تكون هذه جازمة ؛ لأنّ الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء." [اللباب في علل البناء والإعراب(٢/٤٩)]
(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل(٢/٢٧١).

" وتلزم لام الأمر في النثر فعل غير الفاعل المخاطب هو فعل الفاعل الغائب أو المتكلم وحده أو مشاركاً ، وفعل ما لم يسم فاعله مطلقاً كقولك:

لِيقم زيد ، وقوله –صلى الله عليه وسلم–: (قوموا فلأصل لكم)[١]، وقوله تعالى: (ولنحمل خطاياكم)[٢]، وقولهم: (لتعن بحاجتي) ، و(ليزه زيد علينا) ، فاللام في كل هذا واجبة الذكر." [٣] .

فتدخل لام الأمر على الفعل الغائب نحو قوله تعالى: (لينفق ذو سعة من سعته)[٤] ، وقوله تعالى: (وليعفوا وليصفحوا)[٥]، ويلحق به فعل المخاطب المبني للمفعول ، كقوله تعالى: (ولتُصنَعَ على عيني) [٦]، في قراءة سكون اللام [٧] ، وكقولك: لتُعن بحاجتي.

---

(١) الحديث في صحيح مسلم-كتاب المساجد-باب جواز الجماعة في النافلة والصلاة على الحصير-وأخرجه البخاري في كتاب الصلاة على الحصير بنص: (قوموا فلأصل لكم) ويروى : (فلأصلي).

(٢) العنكبوت/٧.

(٣) شرح التسهيل (٣/٣٧٩) ، وينظر: شرح الكافية الشافية(٢/١٣٧، ١٣٨) وشفاء العليل(٣/٩٤٧).

(٤) الطلاق/٧.

(٥) النور/٢٢.

(٦) طه/٣٩.

(٧) قرأ أبو جعفر بسكون اللام وجزم العين على أنّ اللام للأمر ، والفعل مجزوم بها ، والباقون بكسر اللام ونصب الفعل بأن مضمرة بعد لام كي. [ينظر: المبسوط(٢٩٤)، والتذكرة(١٩٥) ، وكتاب معاني القراءات للأزهري(٢٩٢) ، ومختصر ابن خالويه(٩٠) ، والإتحاف(٣٨٣) ، وبلا نسبة في: الكشاف(٤/٣٣) ، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري(٣/٧٠) ، والنشر(٢/٣٢٠).].

**قال المرادي:**

**" واعلم أنّ فعل المفعول لاطريق للأمر فيه إلاّ باللام ، سواء أكان للتكلم نحو: لأعن بحاجتك، أم للمخاطب نحو: لتعن بحاجتي، أم للغائب نحو: ليُعن زيد بالأمر." [١] .**

**ومما ورد فيه دخول لام الأمر على فعل الفاعل المخاطب قراءة: (فبذلك فلتفرحوا)[٢] ، وقراءة: (ولتعفوا ولتصفحوا) [٣] ، بالتاء.**

**وقد ذهب علماء النحو في قراءة من قرأ: ( فبذلك فلتفرحوا) مذاهب:**

**أولاً: ذهب ابن جني[٤] ، وابن يعيش[٥] ، وابن الحاجب [٦]، والرضي[٧]، إلى أنّ دخول لام الأمر على فعل الفاعل المخاطب في : (فلتفرحوا) شاذ.**

---

**(١) الجنى الداني(١١٠) ، وينظر: رصف المباني(٢٣٠).**

**٢- يونس/٥٨، قرأ أُبَي بن كعب ، وأبو جعفر، وابن عامر، ورويت عن النبي-صلى الله عليه وسلم- بالتاء ، وهي قراءة جماعة من السلف كبيرة، والقراءة في: المبسوط(٢٣٤) ، والتذكرة(٢٠١/٢) ، وحجة ابن خالويه(١٠٢) ، والحجة لأبي علي الفارسي(٣٦٦/٢) ، والمحتسب لابن جني(٤٣٣/١) ، والكنز(١٧١) ، والإتحاف(٣١٥، ٣١٦) ، وينظر: معاني القرآن للفراء(٤٦٩/١) ، والطبري (١٠٩/١٥) ، والكشاف(١٧/٣) ، والمحرر الوجيز(١٢٦/٣) ، والبحر المحيط(٧٦/٦) ، والدر المصون(٢٢٥/٦)،**

**(٣) النور/ ٢٢، هذه قراءة: عبد الله ،والحسن ،وسفيان بن الحسين ، وأسماء بنت زيد، [ ينظر:البحر المحيط(٢٥/٨) ، والدر المصون(٣٩٥/٨) ، وروح المعاني(٣٢١/٩) ، وبلا نسبة في المبسوط(٣١٨/١)].**

**(٤) ينظر: المحتسب(٣١٣/١) ، (١٠٦/٢).**

**(٥) ينظر: شرح المفصل (١٢٢/٨).**

**(٦) ينظر: الإيضاح(٢٧١/٢).**

**(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية(٨٨/٥).**

**ثانياً: ذهب الأخفش [١] ، وأبو حيان [٢] ،إلى أنّ إدخال لام الأمر في المخاطب لغة رديئة.**

**وقال الطبري:" وبعد ، فإني لا أعلم أحداً من أهل العربية إلاّ وهو يستردىء أمر المخاطب باللام ، ويرى أنّها لغة مرغوب عنها غير الفراء." [٣]**

**ثالثاً: ذهب الكسائي[٤]إلى أنّه عيب لأنّه وجده قليلاً.**

**رابعاً: ذهب المالقي إلى أنّ دخول لام الأمر على فعل المخاطب نادر [٥] .**

**خامساً: ذهب الفراء [٦]، والزمخشري[٧] إلى أنّه الأصل والقياس.**

**سادساً: ذهب المبرد[٨]، والزجاجي[٩] إلى أنّها لغة جيدة.**

**قال المبرد:**

**" ولو كانت للمخاطب لكان جيداً على الأصل، وإن كان في ذلك أكثر لاستغنائهم بقولهم: (افعل) عن(لتفعل)." [١٠].**

---

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش(٣٧٥/١) .
(٢)ينظر: ارتشاف الضرب(١٨٥٥/٤) ، والبحر المحيط(٧/٨) ، وينظر: الدر المصون(٢٢٥/٦).
(٣)تفسير الطبري(١٠٩/١٥).
(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء(٤٦٩/١، ٤٧٠).
(٥) ينظر: رصف المباني(٢٢٧) .
(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء(٤٧٠/١).

(٧) ينظر: الكشاف(١٧/٣) ، وينظر: الدر المصون(٢٢٤/٦).
(٨) ينظر: المقتضب(٣٤٥/٢).
(٩) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي(٢٠٨) .
(١٠) المقتضب(٣٤٥/٢).

وأما قراءة :(ولتعفوا ولتصفحوا) فقد قال فيها ابن جني :

"هذه القراءة بالتاء كالأخرى المأثورة عنه عليه السلام:(فبذلك فلتفرحوا)، وقد ذكرنا ذلك وأنه هو الأصل ،إلاّ أنه أصل مرفوض استغناء عنه بقولهم : اعفوا واصفحوا وافرحوا."[1]

ومما جاء فيه دخول لام الامر على فعل المخاطب في الشعر قول الشاعر:

لِتَقُمأنتَ يَا ابنَ خَيرِ قُرَيش فلتُقَضّي حَوَائِجَ المُسلِمِينَا[2]

وقد ورد دخول اللام على فعل الفاعل المخاطب في قوله صلى الله عليه وسلم :( لتاخذوا مصافكم) [3].

قال المرادي : "وإن كان للمخاطب فللأمر به طريقان :

الأولى : بصيغة (افعل) وهذا هو الكثير نحو (اعلم) ، والثانية وهو قليل، قال بعضهم وهي لغة رديئة،وقال الزجاجي لغة جيدة ، ومن ذلك قراءة عثمان وأُبَيّ وأنس: ( فبذلك فلتفرحوا) بتاء الخطاب ، وفي الحديث: (لتأخذوا مصافكم)."[4].

---

(١)المحتسب (١٠٦/٢).

[2] البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في الإنصاف(٥٢٥/٢) ، وتذكرة النحاة(٦٦٦) ، ومغني اللبيب(٣١٠/١) ، والتصريح(٥٥/١) ، وشرح شواهد المغني(٦٠٢/٢)، والشاهد: (لتقم) ، و(لتقضي) حيث جاء أمر المخاطب باللام ، وهذا في الشعر أكثر منه في النثر ، والياء في : (فلتقضي ) إشباع للكسرة.[ ينظر: خزانة الأدب(٦٣٠/٣)].

[3] الحديث أخرجه البخاري في باب الجهاد بلفظ: ( فلتسووا صفوفكم) ، وليس فيه: (مصافكم).وفي مسند أحمد (٤٢٢/٣٦) بلفظ " كما أنتم على مصافكم" ولم يأت في كتب السنة بلفظ " لتأخذوا مصافكم ".

[4] الجنى الداني(١١٠) ، وينظر: الإنصاف(٥٢٥/٢).

**والرأي في ذلك:**

**أنّ قاعدة دخول لام الأمر على فعل المخاطب قاعدة جيدة تجوز دون شك، وذلك لورود الحديث الصحيح بها ، وورد بها في قراءة جماعة من أعلام الصحابة ، فهذه القراءة ليست شاذة ؛ لأنها قراءة غير واحد من القراء العشر ، والقراءة الشاذة هي ما وراء العشر[1].**

---

**(١) ينظر: المقتضب (٣٤٥/٢) ، والكشاف (١٧/٣) ، والقرطبي(٢٢٦/٨) ، والجنى الداني(١١٠)، و الإنصاف(٥٢٤/٢، ٥٢٥) ، و يس على التصريح( ٢٤٦/٢) ، والإتحاف(٣١٦).**

## الجزم في جواب الطلب

يجوز جزم الفعل المضارع الواقع في جواب الطلب إذا سقطت الفاء ، بشرط أن يقصد الجزاء.

والمقصود بوقوع الفعل المضارع جواباً للطلب، هو أن يكون مترتباً على كلام قبله ترتب الجواب على السؤال.

والمراد بقصد الجزاء : هو تقدير الفعل مسبباً عن ذلك الطلب المتقدم ، كما أن جواب الشرط مسبب عن فعل الشرط [1] ،نحو :(أطع الله يدخلْك الجنة) ، هذا في الأمر ، والنهى نحو : (لاتعص الله يدخلْك الجنة)، والدعاء نحو :(رب وفقني أطعْك)، والاستفهام نحو:(هل تزورني أزرْك)، والتمنى نحو :(ليت لي مالاً أنفقْه في سبيل الله)....وهكذا .

قال سيبويه :

"هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر ، أونهي، أواستفهام، أوتمن، أوعرْضٍ، فأما ما انجزم بالأمر فقولك :(لاتفعل يكنْ خيرا ًلك) ، وأما ما انجزم بالاستفهام فقولك(ألاتأتنى أحدثْك؟) ، و(أين تكون أزرْك؟) وأما ما انجزم بالتمنى فقولك :(ألا ماء أشربْه)، و(ليته عندنا يحدثْنا)، وأما ما انجزم بالعرْض فقولك :(ألاتنزل تصبْ خيراً) وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب (إن تأتني) ب(إن تأتنى) ، لأنهم جعلوه معلَّقا بالأول غير مستعن عنه إذا أرادوا الجزاء ، كما أن (إن تأتنى) غير مستغنية عن (آتك)"[2] .

---

(١) ينظر: الكتاب (٩٣/٣) ، وشرح المفصل (٤٨/٧) ، والتصريح (٣٣٤/٤) ، وشرح قطر الندى (٨٠).
(٢) الكتاب (٩٤/٩٣/٣).

إذن يجزم الفعل المضارع بعد الطــلب إذا سقطت الفاء' سواء أكانت موجودة ، ثم سقطت أم لم توجد أصلاً.

قال أبوالبقاء:(ت/٦١٦هــ):- " فإذا حذفت الفاء جزمت في جميعها إلاّ في النفي ؛ لأنّ النفي عدم ، والعدم لا يجازى به أو لا يصح التعليق به ولا يكون سبباً لغيره ، والفاء تدل على أنّ الأول سبب الثانى ."[١]، فالنفى لا يجزم جوابه عند سقوط الفاء ، أوعند عدم وجودها أصلا ، لأن النفي يقتضى تحقق عدم الوقوع ، فلا يجزم الفعل بعده كما يجزم بعد الإيجاب[٢].

قال ابن عقيل :"فالجزم بما سبق من الأمر وأخواته ، لإعطائه معنى الشرط وتضمن معناه كأسماء الشرط." [٣] .

وقد جاءت قراءة قوله تعالى :(فهب لى من لدنك وليا يرثْنى ويــرث)[٤] بجزم الفعلين (يرثْنى ويرثْ)[٥]مؤيدة تلك القاعدة وهى جزم المضارع فــى جواب (الدعاء).

---

(١) اللباب فى علل البناء والاعراب للعكبري (٦٤/٢).
(٢) ينظر: شــرح الكافيــة للرضــي (١٢٨/٥) ، وتوضــيح المقاصــد والمــسالك للدماميني(١٢٥٦/٤)، والتوجيهات النحوية والصرفية للقراءات القرآنية في مغني اللبيب(٤٧٩).
(٣)المساعد (٩٧/٣).
(٤) مريم/٥.
(٥) قرأ أبو عمرو والكسائي ، والزهري، والأعمش، وطلحة، واليزيــدي، وابــن عيــسى، والأصبهاني ، وابن محيصن ، وقتادة بجزم الفعلــين ، وقــرأ البــاقون برفعهمــا . [ ينظر:السبعة(٤١٧) ، والحجة للفارسي(١٩١/٥) ، والغاية في القراءات العشر(٣١٥)، وحجة القراءات لأبي زرعة(٤٣٨) ، والتيــسير للــداني(١٤٨) ، والنــشر(٣١٧/٢) ، والإتحاف(٢٣٣/٢) ، وينظر: البحر المحيط(١٦٥/٦) ، والدرالمصون(٥٦٧/٧)].

وقد خُرجت هذه القراءة على أنّ الجزم جاء فى جواب الأمر المراد بـــه الدعاء.

جاء فى حجة القراءات : "قرأ أبو عمرو الكسائى :(يرثْنى ويرثْ) جزماً جواباً للأمر، وإنما صار جواب الأمر مجزوماً ، لأن الأمر بمنزلة الــشرط والجزاء، المعنى: هب لى ولياً فإنك إن وهبته لى ورثنى."(١).

وقال أبو حيان: "قرأ الجمهور: (يرثُني ويرثُ) برفع الفعلين صفة للولي ،... وقرأ النحويان- يقصد أبا عمرو والكــسائي - و... بجزمهمــا علــى جــواب الأمر."(٢).

وقال ابن هشام:" ... ونحو: (فهب لي من لدنك وليــاً.يرثنــي) أي: ولــــياً وارثاً ، وذلك فيمن رفع: ( يرث) ، وأما من جزمه فهو جواب الدعاء." (٣) .

ومما ورد فيه أيضاً جزم المضارع في جواب الطلب قوله تعالى: (فأرســله معي ردءاً يصدقني) (٤) ، بجزم الفعل المضارع: (يصدقني) في جواب الأمر(٥) .

---

(١) حجة القراءات لأبي زرعة (٤٣٨).

(١) البحر المحيط(١٦٥/٦) ، وينظر: الدر المصون(٥٦٧/٧).

(٣) مغني اللبيب(٢/ ٤٢٤) تحقيق/ الشيخ محمد محيي الدين.
(٤) القصص/٣٤.
(٥) قرأ عاصم وحمزة : (يصدقني) برفع القاف ، والباقون بإسكانها . [ينظر: الغايــة فــي القــراءات العــشر(٣٥٣) ، وحجــة القــراءات لأبــي زرعــة(٥٤٥، ٥٤٦) ، والإتحاف(٣٤٣/٢) .].

قال أبو حيان:

" وقرأ عاصم وحمزة : (يصدقني ) بضم القاف ، ...وقرأ باقي السبعة بالإسكان... والجزم على جواب الأمر.." [1] .

فإذا لم يقصد الجزاء وجب رفع الفعل على الوصف إن كان قبل الفعل نكرة لا تصلح لمجيء الحال منها، نحو قوله تعالى: (فهب لي من لدنك ولياً.يرثني) في قراءة من رفع ، أو على الحال إن كان ما قبله يصلح لمجيء الحال منه نحو قوله تعالى: (ثم ذرهم في خوضهم يلعبون) [2] ،أو على الاستئناف إن لم يتقدم ما يصلح للوصفية والحالية نحو قول الشاعر:

وقال رائِدُهُم أرسُوا نُزاوِلُها فَحَتفُ كُلِّ امرىءٍ يجري بِمِقدارِ[3]

ويحتمل قوله تعالى: ( خذ من أموالهم صدقة تطهرهم)[4] الأوجه الثلاثة ، فجملة : ( تطهرهم) يحتمل أن تكون مستأنفة ، وأن تكون صفة لـ(صدقة) وأن تكون حالاً من فاعل(خذ) أي: حال كونك مطهراً لهم[5] .

---

(١)البحر المحيط(١١٣/٧) ، وينظر: الدر المصون(٦٧٧/٨) .
(٢)الأنعام/٩١.
(٣)البيت من البسيط للأخطل في الكتاب(٩٦/٣) ، ومعاهد التنصيص(٢٧١/١) ، وخزانة الأدب(٨٧/٩) ، ولم أعثر عليه في الديوان ، وبلا نسبة في: التخمير(٢٤٨/٣) ، وابن يعيش(٥٠/٧، ٥١) ، وشرح الرضي على الكافية(١٣١/٥) ، والشاهد: (نزاولها) فقد رفع الفعل المضارع بعد الطلب على الاستئناف، لعدم قصد السببية ، ولم يتقدم عليه نكرة فتصلح الجملة بعدها لأن تكون صفة ، ولا معرفة فتصلح أن تكون حالاً ، فجملة (نزاولها) في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير: نحن نزاولها.
(٤)التوبة/١٠٣.
(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش(٥٠/٧)، والتوجيهات النحوية والصرفية للقراءات القرآنية في مغني اللبيب(٤٨٣).

**يقول الشيخ خالد:**

**"(خذ من أموالهم صدقة تطهرهم) ، فتطهرهم مرفوع باتفاق السبعة وإن كان مسبوقاً بالطلب وهو(خذ) ؛ لكونه ليس مقصوداً به معنى: (إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم) ، وإنّما أريد: خذ منهم صدقة مطهرة فتطهرهم صفة لصدقة ، ولو قريء بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس."[1]**

**والرأي في ذلك:**

**إنّ قاعدة : جزم المضارع في جواب الطلب قاعدة جوزها جمهور النحويين ، وقال بها غير واحد مستدلين بالقراءات القرآنية التي جاء فيها الفعل المضارع مجزوماً في جواب الطلب ، كقراءة: (فهب لي من لدنك ولياً.يرثْني ويرثْ) ، بجزم الفعلين ، وكذا قراءة : (فأرسله معي ردءاً يصدقْني) ، بجزم الفعل المضارع: (يصدقني) في جواب الطلب.**

---

**(١)التصريح(٢/٢٤٢).**

# الخاتمة

الحمد الله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الكائنات المبعوث بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، وعلى آله وصحبه وسلم . وبعد

فقد توصلت إلى النتائج التالية:

١- لم يقبل البصريون كل ما رواه الثقات من القراء ، بل اجترأوا على تخطئة بعض ما قرءوا ورده إذا خالفت القراءة بعض ما قرروا من قواعد أوخرجت على القياس ، أما إذا لم تعارض قاعدة وضعوها، فقد كانوا يقبلونها غالباً.
٢- اختلف موقف الكوفيين عن البصريين ، فقد أخذوا بالقراءات جميعاً ، واحتجوا بها.
٣- إن تعدد القراءات يؤذن بتعدد الأوجه الإعرابية ، وإقرار قواعد فرعية تنحرف عن القاعدة الأصلية ، وفتح باب"الجواز" في النحو.
٤- إن علماء العربية خدموا قراءات القرآن الكريم بالتوجيه والشرح ، وبينوا أصولها وحققوا في صلتها بقواعدهم الصناعية ، وردوا على المجترئين عليها بالتلحين أوالتضعيف .
٥- كثير من القراءات القرآنية التي ردها بعض النحويين احتفظت ببعض لهجات العرب التي لم يرد لها ذكر في بعض المعاجم ، ومن ذلك القراءة المجوزة لدخول لام الأمر على فعل المخاطب.
٦- كان لاختلاف القراءات الأثر البالغ في اللفظ والمعنى – الإعراب والدلالة – وساهم ذلك في ظهور كتب الاحتجاج في العربية كـ"حجة القراءات" لأبي زرعة ، و"الحجة في القراءات السبع" للفارسي .

٧- كان أجدر بعلماء النحو الذين لحنوا وضعفوا كثيرا من القراءات القرآنيـــة أن يحتجوا بها دون القياس عليها.

وختاماً (.....ربنا لا تؤخذنا إن نسينا أوخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملتة على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين)البقرة ٢٨٦.

# فهرس أهم المصادر والمراجع


١ – ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة . للزبيدى . تحقيق دكتور/ طارق الجنابى . الطبعة الأولى . عالم الكتب ــ مكتبة النهضة العربية ــ مصر ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٢ – إبراز المعانى من حرز الأمانى فى القراءات السبع . لأبى شامة المقدسى الدمشقى . تحقيق الشيخ/ إبراهيم عطوة عوض . طبعة: دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان.

٣ – إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر . للدمياطى . تحقيق دكتور/ شعبان محمد إسماعيل ــ الطبعة الأولى : عالم الكتب ــ بيروت ، مكتبة الكليات الأزهرية ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٤ – الإتقان فى علوم القرآن للسيوطى ــ تحقيق الشيخ/ محمد أبوالفضل إبراهيم ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.

٥ – أثر القراءات القرآنية فى الدراسات النحوية. دكتور/ عبدالعال سالم مكرم ــ مؤسسة على جراح الصباح ــ الكويت

٦ – أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي. للدكتور عفيف دمشقية. بيروت ــ ١٩٧٨م.

٧ – ارتشاف الضرب من لسان العرب . لأبىحيان الأندلسى النحوى. تحقيق دكتور/ رجب عثمان محمد . مراجعة دكتور/ رمضان عبدالتواب . الطبعة: الأولى ــ مكتبة الخانجى ــ القاهرة ــ ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

٨ – إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم. لأبى السعود العمادى . دار إحياء التراث العربى ــ بيروت.

٩ – الإرشاد إلى علم الإعراب . للكيشى . تحقيق دكتور/ عبدالله الحسينى البركاتى، دكتور/محسن سالم العميرى . الطبعة: الأولى ــ مركز إحياء التراث الإسلامى ــ مكة المكرمة ــ ١٤١٠هـ = ١٩٩٧م٠

١٠ – إرشاد المبتدى وتذكرة المنتهى فى القراءات العشر . لأبى النمر القلانسى . تحقيق الأستاذ/ عمر حمدان الكبيسى . رسالة ماجستير ــ كلية اللغة العربية ــ جامعة أم القرى . إشراف د/ السيد رزق الطويل ١٤٠٣هـ = ١٤٠٤هـ٠

١١ – الأزهية فى علم الحروف. للهروى. تحقيق الأستاذ/ عبدالمعين الملوحى . الطبعة: الثانية ــ مطبوعات مجمع اللغة العربية ــ دمشق ــ ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م٠

١٢ – أساس البلاغة. للزمخشرى . تحقيق دكتور/ محمد باسل عيون السود . الطبعة: الأولى ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ــ ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م٠

١٣ – أسرار العربية . لأبىالبركات الأنبارى . تحقيق دكتور/ محمد بهجة البيطار . مطبوعات المجمع العلمى العربى ــ دمشق ــ ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م٠

١٤ – الأشباه والنظائر فى النحو. للسيوطى . دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان٠

١٥ – الأصول فى النحو. لابن السراج. تحقيق د/ عبدالحسين الفتلى . الطبعة: الثالثة ــ مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م٠

١٦ – إعراب القراءات السبع وعللها. لابن خالويه . تحقيق دكتور/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين . الطبعة: الأولى ــ مكتبة الخانجى ــ القاهرة ــ ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م٠

١٧ – إعراب القراءات الشواذ. للعكبرى. تحقيق دكتور/ محمد السيد أحمد عزوز. الطبعة: الأولى . عالم الكتب ــ بيروت ــ ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م٠

١٨ – إعراب القرآن. لأبى جعفر النحاس . تحقيق دكتور/ زهير غازى زاهد . الطبعة الثانية ــ عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ــ ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م٠

١٩ – إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج ــ وهو لأبى الحسن الباقولى. تحقيق الأستاذ/إبراهيم الإبيارى ــ دار الكتب الإسلامية ، دار الكتاب المصرى ــ القاهرة ، ودار الكتاب اللبنانى ــ بيروت ــ الطبعة: الثانية ــ ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م٠

٢٠ – إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم . لابن خالويه . مكتبة الهلال ــ بيروت ــ لبنان = ١٩٨٥م٠

٢١ – الأعلام. للزركلى . الطبعة الخامسة عشرة ــ دار العلم للملايين ــ بيروت = ٢٠٠٢م٠

٢٢ – الإغراب فى جدل الإعراب ولمع الأدلة فى أصول النحو. لأبىالبركات الأنبارى. تحقيق الأستاذ/ سعيد الأفغانى . مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م٠

٢٣ – الإغفال. للفارسى. تحقيق دكتور/ عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم. الطبعة: الأولى ــ المجمع الثقافى ــ أبوظبى ــ الإمارات ــ ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

٢٤ – الاقتراح فى علم أصول النحو. للسيوطى . تحقيق دكتور/ محمود سليمان ياقوت . دار المعرفة الجامعية ــ ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٦م.

٢٥ – الإقناع فى القراءات السبع.لابن خلف الأنصارى. تحقيق الشيخ/ أحمد فريد . الطبعة:الأولى ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان١٤١٩هـ=١٩٩٩م.

٢٦ – الإقليد شرح المفصل . لتاج الدين بن عمر الجندى . تحقيق دكتور/ محمود أحمد الدراويش . الطبعة : الأولى ــ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ــ الإدارة العامة للثقافة والنشر ــ ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

٢٧ – الاكتفاء فى القراءات السبع المشهورة. لأبى الطاهر بن خلف. تحقيق دكتور حاتم صالح الضامن ــ الطبعة: الأولى ــ دار نينوى ــ دمشق ــ سورية ــ ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

٢٨ – أمالى ابن الحاجب . تحقيق دكتور/ فخر صالح سليمان قدارة . دار الجيل ــ بيروت ، دار عمار ــ عمان ــ ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

٢٩ – أمالى ابن الشجرى . تحقيق دكتور/ محمود محمد الطناحى ــ الطبعة: الأولى ــ مكتبة الخانجى ــ القاهرة ــ ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

٣٠ – أمالى الزجاجى . تحقيق الأستاذ/ عبدالسلام هارون . الطبعة : الثانية ــ دار الجيل ــ بيروت ــ لبنان ــ ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٣١ – أمالى السهيلى. تحقيق دكتور/ محمد إبراهيم البنا ــ مطبعة السعادة ــ مصر ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.

٣٢ – إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان.

٣٣ – إنباه الرواة على أنباء النحاة . للقفطى. تحقيق الشيخ/ محمد أبوالفضل إبراهيم . الطبعة: الأولى ــ دار الفكر العربى ــ القاهرة ــ ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٣٤ – الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب . لابن عدلان الموصلى. تحقيق دكتور/ حاتم صالح الضامن . الطبعة: الثانية ــ مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٣٥ – الانتصار لسيبويه على المبرد. لابن ولاد. تحقيق دكتور/ زهير عبدالمحسن سلطان . الطبعة: الأولى ــ مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.

٣٦ – الإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. لأبى البركات الأنبارى. تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية – بيروت ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٣٧ – أنوار التنزيل وأسرار التأويل . للبيضاوى. تحقيق الأستاذ/ محمد عبدالرحمن المرعشلى . الطبعة: الأولى ــ دار إحياء التراث العربى ــ بيروت = ١٤١٨هـ–

٣٨ – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. لابن هشام . تحقيق الشيخ/ محمد محيى الدين عبدالحميد ــ منشورات المكتبة العصرية ــ صيدا ــ بيروت.

٣٩ – إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون. للأستاذ/ إسماعيل باشا بن محمد أمين البغدادى . تصحيح الأستاذ/ محمد شرف الدين . استانبول = ١٩٥١م٠

٤٠ – إيضاح الوقف والابتداء فى كتاب الله ــ عزوجل ــ لأبى بكر بن الأنبارى تحقيق دكتور/ محيىالدين عبدالرحمن رمضان. مطبوعات مجمع اللغة العربية ــ دمشق ــ ١٣٩١هـ = ١٩٧١م٠

٤١ – إيضاح شواهد الإيضاح. للقيسى. تحقيق د/ محمد بن حمود الدعجانى. الطبعة: الأولى ــ دار الغرب الإسلامى ــ بيروت ــ ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م٠

٤٢ – الإيضاح فى شرح المفصل. لابن الحاجب. تحقيق د/ موسى بنای العليلى. مطبعة العانى ــ بغداد ــ وزارة الأوقاف والشئون الدينية ــ ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م٠

٤٣ – الإيضاح فى علل النحو. للزجاجى. تحقيق دكتور/ مازن المبارك . الطبعة: الثالثة ــ دار النفائس ــ بيروت ــ ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م٠

٤٤ – البحر المحيط. لأبى حيان . تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبدالموجود، على محمد معوض ، وآخرين. الطبعة: الأولى ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ــ ١٤٢٣هـ = ١٩٩٣م٠

٤٥ – البديع فى علم العربية. لابن الأثير . تحقيق دكتور/ فتحى أحمد علم الدين ، دكتور/ صالح حسين العابد. الطبعة: الأولى ــ مركز إحياء التراث الإسلامى ــ مكة المكرمة = ١٤٢١هـ٠

٤٦ – البرهان فى علوم القرآن. للزركشى. تحقيق الشيخ/ محمد أبوالفضل إبراهيم ــ دار المعرفة ــ بيروت = ١٣٩١هـ٠

٤٧ – البسيط فى شرح جمل الزجاجى . لابن أبىالربيع. تحقيق دكتور/ عياد الثبيتى . الطبعة: الأولى ــ دار الغرب الإسلامى ــ بيروت ــ ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.

٤٨ – البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة . للفيروزآبادى. الطبعة: الأولى ــ دار سعدالدين ــ ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

٤٩ – البيان فى غريب إعراب القرآن . لأبى البركات الأنبارى. الطبعة: الثانية ــ تحقيق أ/ طه عبدالحميد طه ، مراجعة أ/ مصطفى السقا ــ ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

٥٠ – تاج العروس من جواهر القاموس. للمرتضى الزبيدى. تحقيق دكتور/ عبدالستار أحمد فراج، وآخرين ، وزارة الإرشاد والأنباء ــ الكويت ــ ١٣٨٥هـ = ١٩٦٥م.

٥١ – تأويل مشكل القرآن. لابن قتيبة . تحقيق الأستاذ/ السيد أحمد صقر . الطبعة: الثانية . دار التراث ت القاهرة ــ ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.

٥٢ – التبصرة والتذكرة. للصيمرى. تحقيق الدكتور/ فتحى أحمد مصطفى علم الدين . الطبعة: الأولى . دار الفكر ــ دمشق ــ ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٥٣ – التبيان فى إعراب القرآن. للعكبرى. تحقيق الأستاذ/ على محمد البجاوى ــ مطبعة عيسى البابى الحلبى ــ مصر .

٥٤ – التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. للعكبرى. تحقيق دكتور/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين. الطبعة: الأولى ــ دار الغرب الإسلامى ــ بيروت ــ ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٥٥ – تحبير التيسير فى القراءات العشر. لابن الجزرى. تحقيق دكتور/ أحمد مفلح القضاة . الطبعة: الأولى ــ دار الفرقان ــ الأردن ــ ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

٥٦ – التحرير والتنوير. لابن عاشور. الدار التونسية ــ تونس = ١٩٨٤م.

٥٧ – تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب. للأعلم الشنتمرى. تحقيق دكتور/ زهير عبدالمحسن سلطان. الطبعة: الثانية. مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.

٥٨ – تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد. لابن هشام. تحقيق دكتور/ عباس مصطفى الصالحى ــ الطبعة: الأولى. دار الكتاب العربى ــ بيروت ــ ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٥٩ – التخمير (شرح الخوارزمى على المفصل) . تحقيق دكتور/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين . الطبعة: الأولى ــ دار الغرب الإسلامى ــ بيروت = ١٩٩٠م.

٦٠ – تذكرة النحاة. لأبىحيان النحوى. تحقيق دكتور/ عفيف عبدالرحمن . الطبعة: الأولى ــ مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٦١ – التذكرة فى القراءات . لابن غلبون . تحقيق دكتور/ سعيد صالح زعيمة . الطبعة: الأولى ــ دار ابن خلدون ــ الإسكندرية ــ ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

٦٢ – التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل. لأبى حيان . تحقيق دكتور/ حسن هنداوى. الطبعة: الأولى ــ دار القلم دمشق ــ ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

٦٣ – ترشيح العلل فى شرح الجمل. للخوارزمى. تحقيق الأستاذ/ عادل محسن سالم العميرى. الطبعة: الأولى ــ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى ــ مكة المكرمة ــ منشورات جامعة أم القرى ــ ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

٦٤ – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . لابن مالك . ط: الأولى ــ المطبعة الأميرية = ١٣١٩هـ .

٦٥ – التصريح بمضمون التوضيح . للشيخ/ خالد الأزهرى . تحقيق دكتور/ محمد باسل عيون السود. الطبعة: الأولى ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ــ ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

٦٦ – تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. للدمامينى . تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى. دار بساط – بيروت . الطبعة الأولي. ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

٦٧ – التعليقة على كتاب سيبويه. للفارسى. تحقيق دكتور/ عوض بن حمد القوزى ــ الطبعة: الأولى ــ مطبعة الأمانة ــ القاهرة ــ ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

٦٨ – تقريب المقرب. لأبى حيان الأندلسى . تحقيق دكتور/ عفيف عبدالرحمن . الطبعة الأولى ــ دار المسيرة ــ بيروت ــ ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٦٩ – التكملة. لأبى على الفارسى. تحقيق دكتور/ كاظم بحر المرجان . الطبعة الثانية ــ عالم الكتب ــ بيروت ــ لبنان ــ ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م.

٧٠ – تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. لناظر الجيش. تحقيق دكتور/ على محمد فاخر ، دكتور/ جابر محمد البراجة، وآخرين، الطبعة الأولى ــ دار السلام ــ القاهرة ــ ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

٧١ – تهذيب اللغة . للأزهرى. تحقيق الأستاذ/ عبدالسلام هارون . مراجعة الأستاذ/ محمد على النجار . المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة.

٧٢ – التوجيهات النحوية والصرفية للقراءات القرآنية فى مغنى اللبيب . لابن هشام الأنصارى. جمع وتخريج ودراسة دكتور/ أحمد الزين على العزازى. الطبعة الأولى ــ ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

٧٣ – توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. للمرادى . تحقيق دكتور/ عبدالرحمن على سليمان . الطبعة : الأولى ــ دار الفكر العربى ــ بيروت ــ ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

٧٤ – التوطئة. لأبى على الشلوبين . تحقيق الأستاذ/ يوسف أحمد المطوع ــ دار التراث العربى ــ القاهرة.

٧٥ – جامع البيان عن تأويل آى القرآن . لابن جرير الطبرى . تحقيق الشيخ/ أحمد شاكر ــ الطبعة: الأولى ــ مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.

٧٦ – الجامع لأحكام القرآن . للقرطبى. تحقيق الأستاذ/ أحمد البردونى، إبراهيم أطفيش. الطبعة: الثانية ــ دار الكتب المصرية ــ القاهرة ــ ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.

٧٧ – جامع الدروس العربية. للشيخ/ مصطفى غلاييني . ط: الثامنة والعشرون . المكتبة العصرية ــ بيروت ــ ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

٧٨ – الجمل فى النحو . للزجاجى. تحقيق دكتور/ علـى توفيـق الحمـد. الطبعة: الأولى ــ مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ دار الأمـل ــ الأردن ــ ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

٧٩ – الجمل المنسوب للخليل بن أحمد. تحقيق دكتور/ فخر الدين قبـاوة . الطبعة: الأولى ــ مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٨٠ – جمهرة الأمثال. لأبى هـلال العـسكرى. دار الفكـر ــ بيـروت ــ ١٤٠٨هـ = ١٩٩٨م.

٨١ – الجنى الدانى فى حروف المعانى . للمرادى. تحقيق دكتور/ فخرالدين قباوة، الأستاذ/ محمد نديم فاضل، الطبعة: الأولى ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ــ ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

٨٢ – جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب. للإربلى. تحقيق دكتـور/ إميـل يعقوب. الطبعة: الأولى ــ دار النفـائس ــ بيـروت ــ ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.

٨٣ – حاشية الأمير على مغنى اللبيـب ــ دار إحيـاء الكتـب العربيـة ــ مصر.

٨٤ – حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. دار الفكر ــ بيروت.

٨٥ – حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ــ مطبعة المـشهد الحـسينى ــ القاهرة.

٨٦ – حاشية الشمنى على مغنى اللبيب ــ المطبعة البهية ــ مصر.

٨٧ – حاشية الشيخ زادة على تفـسير البيـضاوى ــ مكتبـة الحقيقـة ــ استانبول = ١٩٩٨م.

٨٨ – حاشية الصبان على شرح الأشمونى. تحقيق الأستاذ/ طه عبدالرءوف سعد ــ المكتبة التوفيقية.

٨٩ – حاشية يس على شرح الفاكهى لقطر الندى. لابن هشام . الطبعة: الثانية ــ مطبعة مصطفى الحلبى ــ مصر ــ ١٣٩٠هـ = ١٩٧١م.

٩٠ – حجة القراءات. لأبى زرعة. تحقيق الأستاذ/ سعيد الأفغانى. الطبعة: الخامسة ــ مؤسسة الرسالة ــ بيروت ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

٩١ – الحجة فى القراءات السبع. لابن خالويه. تحقيق دكتور/ عبدالعال سالم مكرم . الطبعة: الثالثة ــ دار الشروق ــ بيروت ــ ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م، وأخرى بتحقيق الشيخ/ أحمد فريد المزيدى. الطبعة: الأولى ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ــ ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

٩٢ – الحجة للقراء السبعة. لأبىعلى الفارسى. تحقيق الأستاذ/ بدرالدين قهوجى، والأستاذ/ بشير جويجاتى. الطبعة: الأولى ــ دار المأمون للتراث ــ دمشق ــ ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

٩٣ – خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. للبغدادى. تحقيق الأستاذ/ عبدالسلام هارون. الطبعة: الرابعة ــ مكتبة الخانجى ــ مصر ــ ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

٩٤ – الخصائص. لابن جنى. تحقيق الأستاذ/ محمد على النجار . الهيئة العامة لقصور الثقافة.

٩٥ – الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون. للسمين الحلبى. تحقيق دكتور أحمد الخراط ــ الطبعة: الأولى ــ دار القلم ــ دمشق ــ ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٩٦ – دراسات لأسلوب القرآن . دكتور/ محمد عبدالخالق عضيمة ــ دار الحديث ــ القاهرة٠

٩٧ – الدرر اللوامع على همع الهوامع. للشنقيطى. تحقيق دكتور/ محمد باسل عيون السود. الطبعة: الأولى ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ــ ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م٠

٩٨ – ديوان ذى الرمة . قدم له وشرحه الأستاذ/ أحمد حسن بسبح. الطبعة: الأولى ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م٠

٩٩ – ديوان الفرزدق. شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ/ على فاعور، الطبعة: الأولى ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ــ ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م٠

١٠٠ – رصف المبانى فى شرح حروف المعانى. للمالقى. تحقيق دكتور/ أحمد الخراط . مطبوعات مجمع اللغة العربية ــ دمشق٠

١٠١ – روح المعانى. للألوسى. دار إحياء التراث العربى ــ بيروت٠

١٠٢ – زاد المسير. لابن الجوزى. تحقيق الأستاذ/ عبدالرازق المهدى. الطبعة: الأولى ــ دار الكتاب العربى ــ بيروت ــ ١٤٢٢هـ ٠

١٠٣ – الزاهر فى معانى كلمات الناس. لأبىبكر بن الأنبارى. تحقيق دكتور/ حاتم صالح الضامن ــ الطبعة: الأولى ــ مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م٠

١٠٤ – السبعة فى القراءات. لابن مجاهد. تحقيق دكتور/ شوقى ضيف . دار المعارف ــ مصر ــ ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م٠

١٠٥ – سر صناعة الإعراب . لابن جنى. تحقيق دكتور/ حسن هنداوى. الطبعة: الثانية ــ دار القلم ــ دمشق ــ ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

١٠٦ – سفر السعادة وسفير الإفادة. للسخاوى . تحقيق دكتور/ محمد أحمد الدالى. تقديم دكتور/ شاكر الفحام. الطبعة: الثانية ــ دار صادر ــ بيروت ــ ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

١٠٧ – سيبويه والضرورة الشعرية. دكتور/ إبراهيم حسن . الطبعة الأولى ــ مطبعة حسان ــ القاهرة ــ ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

١٠٨ – شرح أبيات سيبويه. لابن السيرافى. تحقيق دكتور/ محمد الريح هاشم. الطبعة: الأولى ــ دار الجيل ــ بيروت ــ ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.

١٠٩ – شرح أبيات مغنى اللبيب. للبغدادى. تحقيق الأستاذ/ عبدالعزيز رباح، الأستاذ/ أحمد يوسف دقاق. الطبعة: الثانية ــ دار المأمون للتراث ــ ١٤٠٧هـ = ١٩٨٨م.

١١٠ – شرح التسهيل. لابن مالك. تحقيق دكتور/ عبدالرحمن السيد، دكتور/ محمد بدوى المختون. الطبعة: الأولى ــ دار هجر ــ القاهرة ــ ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

١١١ – شرح التسهيل. للمرادى (القسم النحوى). تحقيق ودراسة دكتور/ محمد عبدالنبى محمد أحمد عبيد. الطبعة: الأولى ــ مكتبة الإيمان ــ المنصورة ــ ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

١١٢ – شرح الدروس فى النحو. لابن الدهان. تحقيق دكتور/ إبراهيم محمد الإدكاوى ــ الطبعة: الأولى ــ مطبعة الأمانة ــ القاهرة ــ ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

١١٣ – شرح طيبة النشر فى القراءات العشر. لأبىالقاسم النويرى. تحقيق دكتور/ مجدى سعد باسلو. الطبعة: الأولى ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ــ ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

١١٤ – شرح العوامل المائة النحوية فى أصول علم العربية. للشيخ/ خالد الأزهرى تحقيق دكتور/ البدراوى زهران. الطبعة: الثانية ــ دار المعارف ــ مصر.

١١٥ – شرح الفاكهى على قطر الندى. بأعلى حاشية الشيخ يس على شرح الفاكهى.

١١٦ – شرح ألفية ابن مالك . لابن عقيل. تحقيق الشيخ/ محمد محيىالدين عبدالحميد المسمى منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل. الطبعة: العشرون. دار التراث ــ القاهرة ــ ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

١١٧ – شرح ألفية ابن مالك. لابن الناظم. تحقيق دكتور/ محمد باسل عيون السود. الطبعة: الأولى ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ــ ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.

١١٨ – شرح ألفية ابن مالك للأشمونى. ومعه حاشية الصبان على الشرح .

١١٩ – شرح ألفية ابن مالك. للمكودى. تحقيق أ/ إبراهيم شمس الدين. الطبعة الأولى ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ــ ١٤١٧هـ ــ ١٩٩٦م.

١٢٠ – شرح ألفية ابن معط . لابن القواس. تحقيق دكتور/ على موسى الشوملى. الطبعة: الأولى ــ مكتبة الخريجى ــ الرياض ــ ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

١٢١ – شرح القصائد التسع المشهورات. لأبىجعفر النحاس. تحقيق الأستاذ/ أحمد خطاب . دار الحرية ــ بغداد ــ ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.

١٢٢ – شرح القصائد السبع الطوال . لأبىبكر بن الأنبارى. تحقيق الأستاذ/ عبدالسلام هارون . الطبعة: الخامسة ــ دار المعارف ــ مصر ــ ١٣٨٢هـ = ١٩٦٣م.

١٢٣ – شرح الكافية الشافية . لابن مالك. تحقيق دكتور/ عبدالمنعم أحمد هريدى. الطبعة: الأولى ــ دار المأمون للتراث ــ منشورات جامعة أم القرى ــ مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى ــ ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

١٢٤ – شرح اللمع. لأبى الحسن الباقولى . تحقيق دكتور/ إبراهيم بن محمد أبوعبادة. الطبعة: الأولى ــ نشر عمادة البحث العلمى بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ــ ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.

١٢٥ – شرح اللمع. لابن برهان. تحقيق دكتور/ فائز فارس. الطبعة: الأولى ــ الكويت ــ ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

١٢٦ – شرح المفصل. لابن يعيش . الطباعة المنيرية ــ مصر.

١٢٧ – شرح المقدمة المحسبة. لابن بابشاذ. تحقيق دكتور/ خالد عبدالكريم . الطبعة: الأولى ــ الكويت = ١٩٧٦م.

١٢٨ – شرح ملحة الإعراب. للحريرى. تحقيق دكتور/ فائز فارس. الطبعة: الأولى ــ دار الأمل ــ الأردن ــ ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.

١٢٩ – شرح الهداية . لابن عمار المهدى. تحقيق دكتور/ حازم سعيد حيدر. مكتبة الرشد ــ الرياض ــ ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

١٣٠ – شرح الوافية نظم الكافية. لابن الحاجب . تحقيق د/ موسى بناى علوان. مطبعة الآداب ــ النجف ــ ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

١٣١ – شرح جمل الزجاجى . لابن خروف . تحقيق دكتورة/ سلوى محمد عمر ــ الطبعة: الأولى ــ مطبوعات جامعة أم القرى ــ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى ــ مكة المكرمة = ١٤١٩هـ.

١٣٢ – شرح جمل الزجاجى. لابن عصفور. تحقيق دكتور/ صاحب أبوجناح ــ ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

١٣٣ – شرح جمل الزجاجى. لابن هشام. تحقيق دكتور/ على محسن عيسى ــ الطبعة: الأولى ــ عالم الكتب ــ بيروت ــ ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

١٣٤ – شرح شافية ابن الحاجب. للرضى . تحقيق الشيخ/ محمد نورالحسن، الشيخ/ محمد الزفزاف، الشيخ/ محمد محيىالدين عبدالحميد ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ــ ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

١٣٥ – شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب. لابن هشام. تحقيق الشيخ/ محمد محيى الدين عبدالحميد المسمى منتهى الأرب بتحقيق شذور الذهب . الطبعة: السابعة ــ مطبعة السعادة ــ مصر ــ ١٣٧٦هـ = ١٩٥٧م.

١٣٦ – شرح شواهد الإيضاح لأبى على الفارسى. لابن برى. تحقيق دكتور/ عبيد مصطفى درويش، ودكتور/ محمد مهدى علام. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ــ ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

١٣٧ – شرح شواهد المغنى ــ للسيوطى . منشورات دار مكتبة الحياة ــ بيروت ــ لبنان٠

١٣٨ – شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ . لابن مالك. تحقيق دكتور/ عدنان عبد الرحمن الدوري . الطبعة الأولى – العاني – بغداد – ١٣٩٨هـ=١٩٧٨م٠

١٣٩ – شرح عيون الإعراب. للمجاشعى. تحقيق دكتور/ عبدالفتاح سليم. الطبعة: الأولى ــ دار المعارف ــ مصر ــ ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م٠

١٤٠ – شرح قطر الندى وبل الصدى . لابن هشام. تحقيق الشيخ/ محمد محيىالدين عبدالحميد. الطبعة: الحادية عشرة ــ مطبعة السعادة ــ مصر ــ ١٣٨٣هـ = ١٩٦٣م٠

١٤١ – شرح كافية ابن الحاجب ــ لابن القواس ــ تحقيق دكتور/ على الشوملى . الطبعة: الأولى ــ دار الكندى ، ودار الأمل ــ الأردن ــ ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م٠

١٤٢ – شرح كافية ابن الحاجب. للرضى. تحقيق د/ يوسف حسن عمر. الطبعة: الثانية ــ منشورات جامعة قار يونس ــ بنغازى = ١٩٩٦م. وأخرى بتحقيق د/ أحمد السيد أحمد ــ المكتبة التوفيقية٠

١٤٣ – شرح كتاب سيبويه. للسيرافى. تحقيق دكتور/ أحمد حسن مهدلى، على سيد على. الطبعة: الأولى ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ــ ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م٠

١٤٤ – الشعر والشعراء . لابن قتيبة. تحقيق الشيخ/ أحمد محمد شاكر، دار المعارف = ١٩٦٦م٠

١٤٥ – شفاء العليل فى إيضاح التسهيل. للسلسيلى. تحقيق دكتور/ الشريف عبدالله على الحسينى البركاتى. الطبعة الأولى: المكتبة الفيصلية ــ مكة المكرمة ــ ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

١٤٦ – الصاحبى. لابن فارس. تحقيق أ/ أحمد صقر. دار إحياء الكتب العربية ــ القاهرة.

١٤٧ – الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية). للجوهرى. تحقيق الأستاذ/ أحمد عبدالغفور عطا. الطبعة : الثانية ــ دار العلم للملايين ــ بيروت ــ ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

١٤٨ – صحيح البخارى . تحقيق دكتور/ مصطفى ديب البغا . الطبعة: الثالثة. دار ابن كثير ــ اليمامة ــ ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م.

١٤٩ – صحيح مسلم . تحقيق الشيخ/ محمد فؤاد عبدالباقى . دار إحياء التراث العربى ــ بيروت.

١٥٠ – صحيح مسلم بشرح النووى . دار إحياء التراث العربى ــ بيروت ــ الطبعة: الثانية = ١٣٩٢هـ.

١٥١ – الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية ــ للنيلى. تحقيق دكتور/ محسن بن سالم العميرى. الطبعة الأولى ــ منشورات جامعة أم القرى ــ مركز إحياء التراث الإسلامى ــ مكة المكرمة = ١٤١٩هـ .

١٥٢ – ضرائر الشعر. لابن عصفور. تحقيق دكتور/ السيد إبراهيم محمد . الطبعة: الأولى ــ دار الأندلس ــ القاهرة ــ ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

١٥٣ – الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر. للألوسى. شرح الأستاذ / محمد بهجة الأثرى ــ المطبعة السلفية ــ مصر = ١٣٤١هـ.

١٥٤ – ضرورة الشعر . لأبى سعيد السيرافى. تحقيق دكتور/ رمضان عبدالتواب. الطبعة: الأولى ــ دار النهضة العربية ــ بيروت ــ ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م٠

١٥٥ – عقود الزبرجد فى إعراب الحديث الشريف. للسيوطى ــ دكتور/ سلمان القضاة . الطبعة: الأولى ــ دار الجيل ــ بيروت ــ ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م٠

١٥٦ – علل النحو. للوراق. تحقيق الأستاذ/ محمود جاسم الدرويش. الطبعة الأولى ــ مكتبة الرشد ــ الرياض ــ ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م٠

١٥٧ – عمدة القارى شرح صحيح البخارى . بدر الدين العينى . دار إحياء التراث العربى٠

١٥٨ – العنوان فى القراءات السبع. لابن خلف الأنصارى ــ تحقيق دكتور/ زهير زاهد، دكتور/ خليل العطية ٠

١٥٩ – العين. للخليل بن أحمد الفراهيدى . تحقيق دكتور/ مهدى المخزومى ، ودكتور/ إبراهيم السامرائى ٠

١٦٠ – غاية النهاية فى طبقات القراء. لابن الجزرى. اعتنى بنشره المستشرق/ برجستراسر . الطبعة: الأولى . دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م٠

١٦١ – غيث النفع فى القراءات السبع. للصفاقسى . تحقيق الأستاذ/ سالم محمد الزهرانى. رسالة دكتوراه ــ كلية الدعوة وأصول الدين ــ جامعة أم القرى ، إشراف دكتور/ شعبان محمد إسماعيل = ١٤٢٦هـ ٠

١٦٢ – الفاضل. للمبرد. تحقيق الأستاذ/ عبدالعزيز الميمنى. الطبعة الثانية ــ دار الكتب المصرية ــ القاهرة = ١٩٩٥م٠

١٦٣ – فتح البارى بشرح صحيح البخارى. لابن حجر العسقلانى. تحقيق الشيخ/ محمد فؤاد عبدالباقى، الشيخ/ محب الدين الخطيب. دار المعرفة ــ بيروت = ١٣٧٩هـ.

١٦٤ – فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير. للشوكانى. الطبعة الأولى ــ دار ابن كثير ــ دار الكلم الطيب ــ دمشق ــ بيروت=١٤١٤هـ.

١٦٥ – الفصول الخمسون. لابن معطى. تحقيق دكتور/ محمود محمد الطناحى. مطبعة عيسى الحلبى ــ القاهرة .

١٦٦ – فيض نشر الانشراح من روض طى الاقتراح. لابن الطيب الفاسى. تحقيق دكتور/ محمود يوسف فجال. الطبعة: الثانية ــ دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ــ الإمارات ــ ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

١٦٧ – القاموس المحيط. للفيروزآبادى. الطبعة: الثامنة. مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

١٦٨ – القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب للشيخ / عبد الفتاح القاضي – دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان – ١٤٠١هـ = ١٩٨١م .

١٦٩ – القرآن الكريم وأثره فى الدراسات النحوية . دكتور/ عبدالعال سالم مكرم ــ المكتبة الأزهرية ــ القاهرة.

١٧٠ – الكافى فى القراءات السبع. للرعينى . تحقيق الأستاذ/ أحمد محمود عبدالسميع . الطبعة الأولى ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

١٧١ – الكامل فى اللغة والأدب للمبرد. تحقيق د/ محمد أحمد الدالى . مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ ١٤٠٦هـ = ١٩٦م، وطبعة أخرى بتحقيق الأستاذ/ محمد أبوالفضل إبراهيم. الطبعة الثالثة ــ دار الفكر العربى ــ القاهرة ــ ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

١٧٢ – الكامل فى القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها. لأبى القاسم الهذلى المغربى. تحقيق الأستاذ/ جمال الشايب. الطبعة الأولى ــ مؤسسة سما ــ ١٤١٨هـ = ٢٠٠٧م.

١٧٣ – الكتاب . لسيبويه. تحقيق الأستاذ/ عبدالسلام هارون . الطبعة: الثالثة ــ مكتبة الخانجى ــ القاهرة ــ ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

١٧٤ – كتاب الإيضاح. للفارسى. تحقيق دكتور/ كاظم بحر المرجان . الطبعة الثانية ــ عالم الكتب ــ ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.

١٧٥ – كتاب الحلل فى إصلاح الخلل من كتاب الجمل. لابن السيد البطليوسى. تحقيق د/ سعيد عبدالكريم سعودى.

١٧٦ – كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب . لأبى على الفارسى. تحقيق دكتور/ محمود محمد الطناحى . الطبعة الأولى ــ مكتبة الخانجى ــ القاهرة ــ ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

١٧٧ – كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم . للتهانوى. تحقيق دكتور/ على دحروج . تقديم وإشراف ومراجعة دكتور/ رفيق العجم. ترجمة دكتور/ عبدالله الخالدى. الطبعة الأولى ــ مكتبة لبنان ــ بيروت = ١٩٩٦م.

١٧٨ – الكشاف. للزمخشرى. تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبدالموجود، الشيخ/ على محمد معوض، ودكتور/ فتحى عبدالرحمن حجازى. الطبعة الأولى ــ مكتبة العبيكان ــ الرياض ــ ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

١٧٩ – كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون . لحاجى خليفة . الطبعة: الثالثة ــ المطبعة الإسلامية ــ طهران٠

١٨٠ – كشف المشكل فى النحو . لعلى بن سليمان الحيدرة . تحقيق دكتور/ هادى عطية مطر . مطبعة الإرشاد ــ بغداد ــ ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م٠

١٨١ – كشف المشكلات وإيضاح المعضلات. للباقولى. تحقيق دكتور/ محمد أحمد الدالى . الطبعة الأولى ــ مطبوعات مجمع اللغة العربية ــ دمشق ــ ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م٠

١٨٢ – الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. لمكى القيسى . تحقيق دكتور/ محيىالدين رمضان . مطبوعات مجمع اللغة العربية ــ دمشق ــ ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م٠

١٨٣ – الكوفيون فى النحو والصرف والمنهج الوصفى المعاصر. دكتور/ عبدالفتاح أحمد الحموز. الطبعة: الأولى ــ دار عمار ــ عمان، دار البيارق ــ الأردن ــ ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م٠

١٨٤ – اللامات . للزجاجى. تحقيق دكتور/ مازن المبارك. الطبعة الأولى ــ مجمع اللغة العربية ــ دمشق ــ ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م٠

١٨٥ – لباب التأويل فى معالم التنزيل . للخازن. دار الفكر ــ بيروت٠

١٨٦ – اللباب فى علل البناء والإعراب. للعكبرى . تحقيق دكتور/ عبدالإله نبهان، ود/ غازى مختار طليمات. الطبعة الأولى ــ دار الفكر المعاصر ــ بيروت، دار الفكر ــ دمشق ــ ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م٠

١٨٧ – لسان العرب. لابن منظور . تحقيق الأساتذة/ عبدالله على الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم الشاذلى . دار المعارف ــ مصر، وأخرى دار صادر ــ بيروت ــ الطبعة: الثالثة = ١٤١٤هـ ٠

١٨٨ – اللمع فى العربية . لابن جنى . تحقيق دكتور/ سميح أبومغلى ــ دار مجدلاوى ــ عمان = ١٩٨٨م٠

١٨٩ – ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف . دكتور/ فتحى بيومى حمودة ٠

١٩٠ – ما ينصرف وما لا ينصرف. للزجاج. تحقيق دكتورة/ هدى قراعة . الطبعة: الأولى ــ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ــ مصر ــ ١٣٩١هـ = ١٩٧١م٠

١٩١ – المبسوط فى القراءات العشر . للأصفهانى. تحقيق الشيخ/ سبيع حمزة حاكمى . مطبوعات مجمع اللغة العربية ــ دمشق٠

١٩٢ – المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر . لابن الأثير . تحقيق الشيخ/ محمد محيىالدين عبدالحميد . الطبعة: الأولى ــ المكتبة العصرية ــ بيروت ــ ١٤٢٠هـ ٠

١٩٣ – مجاز القرآن لأبى عبيدة. عارضه بأصوله وعلق عليه دكتور/ محمد فؤاد سزكين. مكتبة الخانجى ــ القاهرة ــ ١٣٧٤هـ = ١٩٥٤م٠

١٩٤ – مجالس العلماء . للزجاجى. تحقيق الأستاذ/ عبدالسلام هارون. وزارة الإعلام ــ الكويت = ١٩٨٤م٠

١٩٥ – مجالس ثعلب . تحقيق الأستاذ/ عبدالسلام هارون ــ الطبعة: الثانية ــ دار المعارف مصر ــ ذخائر العرب ــ ١٣٧٥هـ = ١٩٥٦م٠

١٩٦ – مجمع الأمثال للميدانى. تحقيق الشيخ/ محمد محيىالدين عبدالحميد ــ دار المعرفة ــ بيروت ــ لبنان٠

١٩٧ – المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. لابن جنى. تحقيق الأستاذ/ على النجدى ناصف، الأستاذ/ عبدالحليم النجار،

دكتور/ عبدالفتاح إسماعيل شلبى. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ــ لجنة إحياء كتب السنة ــ القاهرة ــ ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.

١٩٨ – المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز. لابن عطية . تحقيق الأستاذ/ عبدالسلام عبدالشافى محمد. الطبعة: الأولى ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ــ ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

١٩٩ – المحلى (وجوه النصب). لابن شقير . تحقيق دكتور/ فائز فارس. الطبعة الأولى ــ مؤسسة الرسالة ــ بيروت ، دار الأمل ــ الأردن ــ ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م.

٢٠٠ – مختار الصحاح . للرازى . إخراج دائرة المعاجم فى مكتبة لبنان = ١٩٨٦م.

٢٠١ – مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع . لابن خالويه . مكتبة المتنبى ــ القاهرة .

٢٠٢ – المزهر فى علوم اللغة وأنواعها. للسيوطى . تحقيق الأستاذ/ محمد أحمد جاد المولى ، الأستاذ/ محمد أبوالفضل إبراهيم، الأستاذ/ على محمد البجاوى . الطبعة: الثالثة ــ دار التراث ــ القاهرة.

٢٠٣ – المسائل الحلبيات. لأبى على الفارسى. تحقيق دكتور/ حسن هنداوى. الطبعة الأولى ــ دار القلم ــ دمشق ــ دار المنارة ــ الأردن ــ ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٢٠٤ – مسائل خلافية فى النحو. لأبىالبقاء العكبرى ــ تحقيق الأستاذ/ محمد خير الحلوانى . الطبعة الأولى ــ دار الشروق العربى ــ بيروت ــ لبنان ــ ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

٢٠٥ – المسائل العسكريات فى النحو العربى. لأبى على الفارسى. تحقيق دكتور/ على جابر المنصورى = ٢٠٠٢م٠

٢٠٦ – المسائل العضديات. لأبى على الفارسى . تحقيق دكتور/ على جابر المنصورى. الطبعة الأولى ــ عالم الكتب ــ بيروت ــ مكتبة النهضة العربية ــ ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م٠

٢٠٧ – المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات. لأبى على الفارسى. تحقيق دكتور/ صلاح الدين عبدالله السنكارى ــ مطبعة العانى ــ بغداد = ١٩٨٣م٠

٢٠٨ – المسائل المنثورة. لأبى على الفارسى. تحقيق دكتور/ شريف عبدالكريم النجار. الطبعة الأولى ــ دار عمار ــ الأردن = ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م٠

٢٠٩ – المساعد على تسهيل الفوائد. لابن عقيل. تحقيق دكتور/ محمد كامل بركات. الطبعة: الثانية ــ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى ــ مركز إحياء التراث الإسلامى ــ مكة المكرمة ــ ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م٠

٢١٠ – المسند . للإمام أحمد بن حنبل. تحقيق الشيخ/ شعيب الأرناؤوط، عادل مرشد، وآخرين. مؤسسة الرسالة ــ بيروت ٠

٢١١ – مشكل إعراب القرآن. لمكى بن أبىطالب القيسى . تحقيق دكتور/ حاتم صالح الضامن . الطبعة: الثالثة ــ مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م٠

٢١٢ – معانى الحروف. للرمانى. تحقيق دكتور/ عبدالفتاح إسماعيل شلبى . الطبعة: الثانية ــ دار الشروق ــ جدة ــ ١٤٠١هـ = ١٩٨١م٠

٢١٣ – معانى القرآن. للأخفش. تحقيق دكتورة/ هدى قراعة. الطبعة الأولى ــ مكتبة الخانجى ــ القاهرة ــ ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.

٢١٤ – معانى القرآن . للكسائى . أعده دكتور/ عيسى شحاتة حلبى ــ دار قباء ــ القاهرة = ١٩٩٨م.

٢١٥ – معانى القرآن . للفراء . تحقيق الأساتذة/ محمد على النجار، أحمد يوسف نجاتى، ودكتور/ عبدالفتاح إسماعيل شلبى. الطبعة: الثالثة ــ عالم الكتب ــ بيروت ــ ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

٢١٦ – معانى القرآن وإعرابه . للزجاج. تحقيق دكتور/ عبدالجليل شلبى . الطبعة: الأولى ــ عالم الكتب ــ بيروت ــ ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٢١٧ – معالم التنزيل. للبغوى. تحقيق الأستاذ/ محمد عبدالله النمر، الأستاذ/ عثمان جمعة ضميرية ــ الطبعة: الرابعة ــ دار طيبة ــ ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

٢١٨ – معجم البلدان . لياقوت الحموى . دار الفكر ــ بيروت.

٢١٩ – معجم القراءات القرآنية. دكتور/ عبداللطيف محمد الخطيب . الطبعة الأولى ــ دار سعد الدين ــ سورية ــ ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.

٢٢٠ – المعجم الوسيط . مجمع اللغة العربية بالقاهرة . الطبعة الرابعة ــ مكتبة الشروق الدولية ــ ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

٢٢١ – معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار . لشمس الدين الذهبى. تحقيق دكتور/ طيار قولاج ــ سلسلة عيون التراث الإسلامى ــ استانبول ــ ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.

٢٤٨ - المغني في النحو . لابن فلاح اليمني.تحقيق الدكتور / عبد الرحمن أسعد السعدي. دار الشئون الثقافية العامة ببغداد. الطبعة الأولي . ١٩٩٩م.

٢٢٢ – مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب. لابن هشام. تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية – بيروت. ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م ٠

٢٢٣ – المفصل فى صنعة الإعراب. للزمخشرى . تحقيق دكتور على أبوملحم . الطبعة: الأولى ــ مكتبة الهلال ــ بيروت ــ ١٤٠٣هـ = ١٩٩٣م٠

٢٢٤ – مفتاح العلوم للسكاكي – مطبعة التقدم العلمية ٠

٢٢٥ – المفتاح فى اختلاف القرأة السبعة المسمين بالمشهورين. لأبى القاسم القرطبى ــ تحقيق دكتور/ حاتم صالح الضامن ــ الطبعة: الأولى ــ دار البشائر ــ دمشق ــ ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م٠

٢٢٦ – المفصل فى علم العربية . للزمخشرى . الطبعة الثانية ــ دار الجيل ــ بيروت = ١٩٨٦م٠

٢٢٧ – مقاييس اللغة. لابن فارس. تحقيق الأستاذ/ عبدالسلام محمد هارون. دار الفكر ــ ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م٠

٢٢٨ – المقتصد فى شرح التكملة . لعبدالقاهر الجرجانى . تحقيق دكتور/ أحمد بن عبدالله بن إبراهيم الدرويش ــ الطبعة الأولى ــ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ــ عمادة البحث العلمى ــ ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م٠

٢٢٩ – المقتصد لشرح الإيضاح. لعبدالقاهر الجرجانى. تحقيق دكتور/ كاظم بحر المرجان ــ دار الرشيد ــ بغداد ــ منشورات وزارة الثقافة والإعلام ــ الجمهورية العراقية = ١٩٨٢م٠

٢٣٠ – المقتضب . للمبرد . تحقيق دكتور/ محمد عبدالخالق عضيمة ــ الطبعة: الثانية ــ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ــ القاهرة ــ لجنة إحياء التراث الإسلامى ــ ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م٠

٢٣١ – المقدمة الجزولية فى النحو. للجزولى ــ تحقيق دكتور/ شعبان عبدالوهاب محمد ــ راجعة دكتور/ حامد أحمد نبيل، دكتور/ فتحى محمد جمعة. الطبعة الأولى ــ مطبعة أم القرى ــ مصر ــ ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م٠

٢٣٢ – المقرب لابن عصفور. تحقيق دكتور/ أحمد عبدالستار الجوارى، دكتور/ عبدالله الجبورى ــ الطبعة الأولى ــ ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م٠

٢٣٣ – المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر. لأبى حفص المصرى النشار. تحقيق دكتور/ أحمد محمود عبدالسميع الحفيان. الطبعة: الأولى ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ــ ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م٠

٢٣٤ – الممتع فى التصريف. لابن عصفور. تحقيق دكتور/ فخرالدين قباوة . الطبعة: الثامنة ــ مكتبة لبنان ــ بيروت ــ ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م٠

٢٣٥ – مناهل العرفان في علوم القرآن . للزرقاني . دار الفكر ــ بيروت.

٢٣٦ – منجد المقرئين ومرشد الطالبين . لابن الجزري تحقيق الدكتور عبد الحي الفرماوي . الطبعة الأولي ١٣٩٧هـ.

٢٣٧ – المنصف (شرح تصريف المازنى) . لابن جنى . تحقيق الأستاذ/ إبراهيم مصطفى ، الأستاذ/ عبدالله أمين. الطبعة: الأولى ــ وزارة المعارف العمومية ــ إدارة إحياء التراث القديم ــ مصر ــ ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م٠

٢٣٨ – من ظواهر التوسع فى اللغة (ظاهرة التقارض) دكتور/ أحمد الزين على العزازى ــ الطبعة: الأولى ــ ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

٢٣٩ – موارد البصائر لفرائد الضرائر. لمحمد سليم بن حسن بن عبدالحليم. تحقيق دكتور/ حازم سعيد يونس. الطبعة الأولى ــ دار عمار ــ الأردن ــ ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.

٢٤٠ – نتائج الفكر فى النحو. للسهيلى. تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبدالموجود، الشيخ/ على محمد معوض. الطبعة: الأولى ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

٢٤١ – النحو الوافى ــ للأستاذ/ عباس حسن ــ الطبعة: الثالثة ــ دار المعارف ــ مصر.

٢٤٢ – النحو وكتب التفسير . للدكتور / إبراهيم عبد الله رفيدة. الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان. الطبعة الثالثة. ١٩٩٠م.

٢٤٣ – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ــ للشيخ الطنطاوى ــ الطبعة: الثانية ــ دار المعارف ــ مصر.

٢٤٤ – النشر فى القراءات العشر . لابن الجزرى . تصحيح الشيخ/ محمد على الصباغ ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت.

٢٤٥ – نظم الفرائد وحصر الشرائد . للمهلبى . تحقيق دكتور/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ــ الطبعة: الأولى ــ مكتبة العبيكان ــ الرياض ــ ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

٢٤٦ – هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين. لإسماعيل باشا البغدادى ــ الطبعة الثانية ــ الأوفست = ١٣٨٧هـ.

٢٤٧ – همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع . للسيوطى . تحقيق دكتور/ عبد الحميد هنداوي. الطبعة: الأولى ــ المكتبة التوقيفية ــ مصر ــ ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م٠

٢٤٨ – الوافى بالوفيات ــ للصفدى. تحقيق الأستاذ/ أحمد الأرناؤوط ، الأستاذ/ تركى مصطفى ــ الطبعة الرابعة ــ دار إحياء التراث ــ بيروت ــ ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م٠

٢٤٩ – وفيات الأعيان. لابن خلكان ــ تحقيق دكتور/ إحسان عباس ــ دار الثقافة ــ لبنان٠